# إسهامات كلية التربية جامعة حلوان في تنمية الوعي بالمشروعات الصغيرة لدي طلاب شعب التعليم الفني

**د/عبدالرازق شاكر مراس**
**مدرس بقسم أصول التربية**
**كلية التربية جامعة حلوان**

**الملخص**

سعت النظم التعليمية في مصر لإحداث تطوير في أنظمتها التعليمية ، وجعل القضية الأساسية للتعليم هي تعليم الطالب كيف يتعلم و برز دور التعليم الفني وأهميته في تخريج عماله ماهرة تسهم في تدعيم المشروعات الصغيرة لتحقيق التنمية الشاملة لإسهامها في التغلب علي ظاهرة البطالة لما لها من دور في تكوين نسق متكامل في أداء أعمال هذه المشاريع ، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمال المنتِجة ويعتبر التعليم في ظل هذا يتحول تدريجيا نحو اقتصاد قائم على المعرفة و زيادة مهارات الأفراد لأداء العمل ، فمفهوم القدرة التنافسية تعني عدم حاجة الدولة لميزة نسبية لكي ينافس في الأسواق الدولية وذلك من خلال الاعتماد علي العنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج فتقييم العامل الماهر في المستقبل سيعتمد على مقدار ما يستطيع أن يتعلم وعلى ما يمتلك من مهارات– وليس على مقدار ما يعرفه، وهذه ستكون السمة المميزة للقوى العاملة المعرفية– وقد برزت **مشكلة الدراسة** على الرغم من أن المشروعات الصغيرة استطاعت تقديم الحلول المباشرة للحد من مشكلة البطالة والمساهمة في خفض نسبها إلا أن هناك ضعفا في التنافسية يتمثل في غياب دور التعليم الفني في إعداد منتج لديه القدرة علي تفعيل دور هذه المشروعات في خدمة أهداف التنمية **هدفت الدراسة** توضيح أهمية المشروعات الصغيرة كاستراتيجية متبعة لحل مشكلات تواجه خريجي التعليم الفني بما تتفق مع توجهات السياسة الحالية لمصر ومع رؤية واستراتيجية التنمية2030 وتعتمد الدراسة الحالية في إجراءاتها الأساسية على المنهج الوصفي

**الكلمات المفتاحية**

- **المشروعات الصغيرة** . والتي تعبر غملية استثمار يتم من خلالها تحويل الموارد المالية إلي موارد منتجة خلال فترة زمنية معينة يمكن قياسه وبوجه عام فالحرفية هي الأساس في قيامها وهي تعمل في بيئة محلية ومحدودة العمال والموارد
- **البطالة** والتي تعرف البطالة علي أنها القصور في تحقيق الغايات بالنسبة للعمل في المجتمعات البشرية كما أنها حالة وجود الشخص البالغ دون وظيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الأساسية
- **التعليم الفني** والذي يهدف إلي إكساب الفرد قدرا من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تمكنه من إتقان أداء عمله وتنفيذه علي الوجه الأكمل

قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية على عينة قوامها (120) طالب وطالبة وتوصلت إلي وجود فروق تعزي للذكور علي الإناث لأنهم هم الذين يقع عليهم تحمل المسئولية والقدرة علي العمل اليدوي الذي قد لا يتناسب مع الإناث حيث أنهم هم أكثر قدرة علي المشقة التي تنتج من العمل اليدوي كما أن عامل السن له تأثير علي الطلاب في أنه كلما كان الطالب متقدما في العمرأصحب قادر علي تحويل فلسفة حياته من المثالية إلي الواقعية كما أنه أكثر قدرة من غيرهم علي الاختيار من بدائل

وأوصت أن المشروعات الصغيرة لديها القدرة لمعالجة مشكلة البطالة بين شباب الخريجين وعدم جعل التعليم طارد لأبنائه من المناطق الريفية إلي الحضرية لقدرتها علي الوصول إليها وترسيخ الأمن الاجتماعي وبالتالي يجب العمل علي التغلب علي المشكلات التي تعوق إقامة وبناء المشروعات الصغيرة

## ABSTRACT

### Contributions of the Faculty of Education – Helwan University in Developing the Awareness of Small Projects among Students of the Technical Education Divisions

The educational systems in Egypt have endeavored to bring about development in their educational systems, and to make the primary issue of education is to teach the student how to learn while highlighting the role of technical education and its importance in graduating skilled workers who contribute to supporting small projects.

All this In order to achieve a much more comprehensive development to contributein overcoming the phenomenon of unemployment because of its role I forming an integrated pattern in the performance of the work of these projects, which entails the formation of a group of productive workers , to provide education to gradually shift towards an economy based on knowledge , thus increasing the skills of individuals to perform the work.

The concept of competitiveness means that the state does not need a comparative advantage in order to compete In the international markets, by relying on the intellectual component of production and the quality of production, as it seems that the evaluation process of the skilled worker in the future will depend on

the amount of what he can learn and what he possesses – not on the amount of what he knows, and this will be the distinguishing feature of the cognitive workforce –

**As the problem of study** has emerged in that Although small projects were able to provide direct solutions to reduce the problem of unemployment , reducing its rates, there is a weakness in competitiveness represented in the absence of the role of technical education in preparing a product that activates the role of these projects in the service of developmental goals.

The study aimed to explain the importance of Small projects as a strategy followed to solve problems facing technical education graduates in line with the current policy directions of Egypt suiting the 2030 development vision and strategy. The current study depends- in its basic procedures- on the descriptive approach

**key words**

- **Small Projects**. Which means: an investment in which financial resources are converted into productive resources during a specific time period that can be measured. In general, craftsmanship is the basis for its establishment and it works in a local environment with limited workers and resources.

- **Unemployment**, unemployment is the failure to achieve the goals for work in human societies, as it is rather defined as the

case of an adult being without a job and without the income needed to meet his basic needs

- **Technical education**, which means: to give the individual some culture, technical information and practical skills that enable him to master the performance of his work and implement it fully

The researcher conducted the field study on a sample of (120) male and female students and found that there are differences that in males from females, as the males bear the responsibility and the ability to do manual work that may not suitable for females since they are more capable of the hardship that results from Manual work, and the age factor has an effect on students as the older the student, the more likely he is to transfer his life philosophy from idealism to realism, being more able than others to choose from alternatives

She recommended that small projects have the ability to address the problem of unemployment among young graduates not to make children hate education , from rural to urban areas to reach them and establish social security so work must overcome the problems that hinder the establishment and construction of small projects

# إسهامات كلية التربية جامعة حلوان في تنمية الوعي بالمشروعات الصغيرة لدي طلاب شعب التعليم الفني

**د/عبدالرازق شاكر مراس**
**مدرس بقسم أصول التربية**
**كلية التربية جامعة حلوان**

## الإطار المحدد للدراسة

### مقدمة

أصبح التعليم الفني ومؤسساته في السنوات السابقة يتطوران بسرعة كبيرة وملحوظة ، وما تابع ذلك تغيير في طبيعة العمل حيث تم استبدال بعض ورشه التقليدية بورش حديثة معتمدا على استخدام الآلات التكنولوجية الحديثة فضلا عن تطوير طرائق التدريس لغرض الاستفادة من الخصائص والمميزات التي تتمتع بها هذه التقنيات من اجل تطوير تعلم الطلبة وزيادة مستوى تحصيلهم الدراسي وتنمية مهارتهتم ، و شهد قطاع الصناعة رواج غير مسبوق في مصر و حظي بأهمية كبيرة في تدعيم التنافسية سواء على مستوى التعليم أو الصناعية ، و أخذ دورها في تدعيم التنافسية أشكالا غير تقليدية، فبدلا من التدخل المباشر المتمثل في الإجراءات الوقائية ودعم الأنشطة الصناعية ، تحول إلى مساندة غير مباشرة متمثلة في تهيئة مناخ الأعمال التي تحفز إقامة الأعمال في الأسواق المحلية والعالمية وتبني الدولة لأفضل الممارسات في مجال السياسات الاقتصادية المختلفة .

ولذا تسعى مصر في ظل الزيادة السكانية المتنامية التي أدت إلى تكدس الفصول الدراسية لإحداث تطوير في أنظمتها التعليمية وذلك عن طريق جعل القضية الأساسية للتعليم هي تعليم الطالب كيف يتعلم ذاتيا وكيف يحرص على عملية التعلم على مدى فترات حياته ، ونظرا للدور المنوط للتعليم الجامعي في تحقيق ذلك للوصل التنافسية بمدي جودة المخرجات ( كميا ونوعيا ) وتحسين المستوي التنافسي بين الدول فإنه يشهد اهتماما بالغا من أعلي الجهات في الدول لإصلاحه خاصة

التعليم الفني وتطوير أداء مؤسساته ، فأي جهود للصلات باتت مرهونة بالقدر الأكبر بإصلاح بنية التعليم لتحقيق نمو المؤسسات التعليمية وبقائها في ظل بيئة تتسم بالتنافسية الشديدة والمستمرة.

و لذا برز دور ربط التعليم الفني بالمشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الشاملة لإسهامها في اجتذاب أعداد كبيرة من الايدي العاملة والتغلب علي ظاهرة البطالة و تمثل ألية لرفع الدخل للاستفادة من توفير مصدر دخل جديد لهم، فضلا عن قدرتها علي الانتشار الواسع في المناطق السكانية الريفية و الحضرية و باعتبارها من أهم العوامل الاستراتيجية التي تعتمد عليها اقتصاد مصر ، ولذا نالت مبادرة انتشار المشروعات الصغيرة إقبالا كبيرا بعد التقدم الهائل التي أحرزته في الفترة الماضية حيث أصبحت من الخطط الاقتصادية البديلة كأسلوب عمل تهدف إلى توفير فرص العمل للراغبين من خلال دفع المقبل للعمل نحو أخذ المبادرة بذاته و التخطيط كلا علي حده حسب وضعه ليعمل لمنفعته لمواجهة التحديات الاقتصادية و الاجتماعية التي تصيب المجتمعات جراء ارتفاع معدلات البطالة و الرغبة في الحد من اتساع شريحة العاطلين عن العمل لدفعهم ليتحولوا لقوة منتجة فضلا عن اشياع الجانب النفسي للفرد والذي يرتقي بمستوي طموحاته [1].

وبالتالي تسعى المجتمعات التي تتسم بارتفاع أو زيادة السكان لتطوير في نظمها التعليمية ، وذلك عن طريق جعل المهمة الأساسية للتعليم هي تعليم الطالب كيف يتعلم ذاتيا وكيف يستمر التعلم على مدى فترات حياته ، إن سرعة التغيرات التي طرآت علي المجتمعات ، شكلت أهمية كبيرة في تدعيم التنافسية في كافة النظم ، و انعكس ذلك على النظام التعليمي باعتباره نظاما اجتماعيا فرعيا داخل إطار النظام المجتمعي الأكبر والذي يتطلب ضرورة مراجعة سياساته التعليمية حتى يستطيع استيعاب هذه المتغيرات الحادثة والإسهام في صنع المستقبل وتحقيق التنمية التي يريدها المجتمع [2]. ونظراً لأهمية هذه المشروعات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة، وبدرجة أكبر من الصناعات الكبيرة وتعزي أهمية المشروعات

---

[1] **أحمد جمال ظاهر** : مشكلات الشباب ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010 ، ص 116.

[2] **عبداللطيف محمود محمد:** التعليم ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي وتغيرات نهاية القرن ، مجلة كلية التربية، جامعة جامعة حلوان،المجلد10،العدد1، يناير1995،ص 79.

الصغيرة كونها لديها القدرة علي الاستيعاب للأيدي العاملة و يقل حجم الاستثمار فيها كثيرا بالمقارنة مع المشروعات الكبيرة، كما أنها تشكل وسط لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسع أمام المبادرات الفردية ، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل .

ولا يجب الإعتماد علي مفهوم اقتصاد السوق التقليدي في الفترة الحالية نتيجة التحولات والتغيرات الجذرية لسوق العمل من توفير فرص عمل دائمة مستقرة ،حيث أصبح العامل يتنازل عن حقوقه مقابل استمراره بالعمل ، في إطار السوق الرسمية التي تم إعادة هيكلتها لمثل ذلك أعطت صيغة جديدة لسوق العمل وهي المظاهر الحقيقية الجديدة البارزة التي سمحت لأصحاب العمل أن تعمل على تحقيق التوازن وإحداث تطورات تتمثل في القضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل، الحد من ظاهرة النزوح الريفي وذلك من خلال إنشاء بعض المشاريع في المناطق الريفية أو النائية، وبالتالي نقل فرص التمكين من العمل لسكان المناطق الريفية وفي هذا الصدد يمكن للمؤسسات الصغيرة أن تحقق القضاء على المشكلات الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة في الريف والاستغلال الأمثل للطاقات المادية والبشرية والموارد المحلية [3] .

وعلي الرغم من أن المشروعات الصغيرة تتسم بضالة حجم الاستثمارات إلا أنها من أهم الأليات الفعالة في تنويع وتوسيع قاعدة المنتجات والصناعات و تزامنا مع الفترة الحالية مع تشجيع الدولة للمؤسسات الصغيرة وما تشهده حالياً من تطورات جذرية ومتغيرات متسارعة نحو الانفتاح لكافة النظم بمختلف أبعادها التعليمية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فقد لقيت المؤسسات الصغيرة تطورا كبيرا واهتماما بالغا باعتبارها من أهم الوسائل التي تدفع إلى التطور الاقتصادي لتميزها بسرعة انشائها ودورها الفعال في التنمية الاقتصادية ، لقد غاب دور الجامعات في خدمة المجتمع زمنا طويلاً ، وظل لا يربطها به سوى موقعها الجغرافي وأصبح من الصعب على أية جامعة أن تتواجد بمعزل

[3] **اليونسكو** : اجتماع فريق الخبراء حول المبادرة الإقليمية لتطوير مشروعات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية ، مسودة وثيقة المشاريع ، المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني ، بيروت ، 11 : 13 ديسمبر 2002 ، ص 4 ، منقول من www.unesco.org/arabstates بتاريخ 2019/9/2

عن المجتمع نظرا للمشكلات التي ستوجه لذلك أخذت الجامعات في تبني السياسات الإصلاحية الرامية إلي إعادة هيكلتها لرفع قدرتها التنافسية ، حيث تدهورت الثقة بين المجتمع وبين المنظومة التعليمية نتيجة لضعف الصلة بين التعليم ومتطلبات سوق العمل [4].

لذلك يجب أن التأكيد علي توطد العلاقة بينهما ، حتى تهيئ الفرد ليندمج في مجتمعه ويأخذ مكانه فيه كعضو يؤدي الواجبات نحو مجتمعه و يحقق التمكين والرخاء للشعوب، وفي ظل هذه التطورات أي أصبح بقاء واستمرار المؤسسات الصناعية مرهون بمدي تقديم منتج يستطيع مجابه المنتج المنافس بما يتوافر من معايير ومؤشرات الجودة ، ولقد حصل تحولا في المفاهيم من مفهوم الميزة النسبية التي تتمثل في ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية و توافر الأيدي العاملة والبيئة والحيز الجغرافي إلي مفهوم الميزة التنافسية التي تعني عدم حاجة البلد لميزة نسبية لكي ينافس في الأسواق الدولية وذلك من خلال الاعتماد على أمور أخرى كالتكنولوجيا والعنصر الفكري في الإنتاج ونوعية الإنتاج وفهم رغبات وحاجات المستهلك فتقييم العامل الماهر في المستقبل سيعتمد على مقدار ما يستطيع أن يتعلم، وعلى ما يمتلك من مهارات– وليس على مقدار ما يعرفه، وهذه ستكون السمة المميزة للقوى العاملة المعرفية [5]. فمتطلبات العصر ترتبط بشكل كبير بمجموعة المهارات التي بتطلبها العمل الذي يعد له الخريج ، وذلك في إطار من المرونة التي تسمح له بالتكيف مع المتغيرات حتى لا يتأخر في تغيير مسار عمله إذا اقتضت التطورات المستقبلية .

---

[4] **جمهورية مصر العربية: رؤية مصر 2030**، استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014– 2030) ، وزارة التربية والتعليم و وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014– 2030)، القاهرة ،2016 ، ص ص 144 – 146.

[5] Galbreath, J;Preparing the 21st Century Worker: The Link Between Computer-Based Technology and Future Skill Sets. Educational Technology,1999. nov.-dec. 14-22. ,منقول من حسن عمر السوطري وأخرون : مدى امتلاك طلبة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود لمهارات القرن الحادي والعشرين ،أبحاث مؤتمر التربية في عالم متغير ، الجامعة الهاشمية 7-8 2010، ص 3

إضافة إلي التطورات الهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذا الاهتمام لتحسين جودة المؤسسات الصناعية والتربوية بهدف تلبية احتياجات شاغليها والمستفيدين منها فضلا عن الاهتمام بالتنمية المهنية المستمرة لهم وتسعي هذه المؤسسات لتقديم خدماتها التي تتسم بالجودة والتميز في ظل ما تشهده بيئاتها الداخلية والخارجية من منافسة حادة سواء علي المستوي المحلي أو العالمي كشرط لبقائها واستمرارها والتنافس يتمثل في الشروط التي يتم وفقها الإنتاج والتجارة في البلد المعني أو التنافس هو العملية الاجتماعية التي يستخدمها بعض أعضاء الفريق للحصول على مكانة معينة أو التميز في المعاملة ، لذلك فمفهوم القدرة التنافسية يسوده بعض الغموض حول بناء القدرات حيث توجد هناك استعمالات متعددة ومتنوعة له وذلك نتيجة لحداثة المفهوم ومجالات البحث فيه، كما أن العديد من الأفراد يستخدمه ليشير إلي عملية التدريب ، فالتنافسية هناك من يعرفها على أنها عملية تقوم على مساعدة فرد أو جماعة لتحديد ومعالجة مشكلات معينة واكتساب أفكار ومعارف ومهارات وخبرات مطلوبة لمعالجة هذه المشكلات وإجراء التغييرات اللازمة لذلك[6].

يتمثل مفهوم للقدرة التنافسية ، في قدرة الاقتصاد على تحقيق مكاسب سريعة ومستدامة في مستويات المعيشة ، حيث تعكس القدرة التنافسية الصفات الهيكلية الأساسية للاقتصاد ، ولم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة ، بكثافة رأس المال بقدر ارتباطها بالمحتوى المعرفي ومهارات العاملين ومدي امتلاك المعلومات والبيانات الكافية ، كما أن التطورات التي نمت في ظل انفتاح الأسواق وتعزيز دور المؤسسات الصناعية ، يقود إلي التفكير في ظهور أنماط جديدة من الصناعات و ما يتبع ذلك من انعكاسات علي مختلف الأنشطة البشرية وعلي رأسها الإنتاج والتبادل والمشاركة بين الشعوب فضلاً عما أوصت به القمة العربية الاقتصادية باعتماد الفترة من٢٠١٠إلي٢٠٢٠عقداً عربياً للتشغيل المنتج وإيجاد فرص العمل وتحسين ظروف وحياة والمشتغلين وتركيز الجهود لدعم التنمية البشرية والتدريب المتوافق مع سوق العمل والالتزام بتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة .

---

[6] **أماني قنديل**:المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام , القاهرة ، 2000، ص187

لقد أصبحت التنافسية أمرا ضرورياً، لدورها البارز للمؤسسات التي تحتاج إلي رفع مستوياتها بين باقي المؤسسات لمواجهة التدفق السريع في التحديات التي أفرزتها التغييرات المتلاحقة بالمؤسسات الصناعية واتسامها بالتعقد في بيئاتها الداخلية واعتمادها علي التكنولوجيا ، وتتبع أهمية القدرة التنافسية من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة الموارد واستخدامها وتشجيع الإبداع بما يؤدي إلي تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المنتفعين، بالإضافة إلي أن التنافسية تساعد على التغلب على أهم المشكلات التي تواجه تحسين الكفاءة ، لذا فإن توفير البيئة التنافسية تعتبر وسيلة فعالة لضمان الكفاءة الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

وبالتالي يسعي الفرد للحصول على حياة افضل و مستوى معيشي يليق به من خلال ايجاد وسائل وطرائق مبتكرة في شتى المجالات وذلك لان التنافسية تتطلب بالضرورة العمل من أجل خلق المهارات وتنميتها وان توافر بالكم والنوع بما يتناسب وحاجة المشروعات الصناعية والتي هي أهم أشكال الانتاج في الوقت الحالي ، والتي تشير بعض الإحصائيات إلي أن المشاريع الصغيرة تمثل حوالي90٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، و توفر ما بين40٪:80٪ من إجمالي فرص العمل وتوظف من50٪:60٪ من القوى العاملة في العالم كما تساهم هذه المشروعات بحوالي 46٪ من الناتج المحلى العالمي[7] . وقع علي التعليم الفني الصناعي نسبة كبيرة باعتبار أن هذا التعليم يستوعب70٪ من حملة الشهادة الإعدادية لأهميته وقد أصدرت الدولة قوانين تتمثل فيما ورد بالمادة 20 من الدستور المصري سنة2014 التي تنص علي أنه تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني وتطويره والتوسع في أنواعه كافة وفقا لمعايير الجودة العالمية وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل فتحظي منظومة التعليم الجديدة بأهمية بالغة بالنسبة لرفع مستوي المهارات العلمية في إعداد الطلاب لصقل المهارات المهنية اللازمة للالتحاق بسوق العمل في المستقبل ورفع القدرة التنافسية لقطاع المشروعات الصغيرة ولإحداث طفرة بها لإسهامهما في مدي تلبيتها لاحتياجات السوق من العمالة الماهرة ولذا ينبغي الاهتمام بالتعليم المستمر للتأكد من تحقيق القدرة التنافسية والتي تتمثل في زيادة العائد المادي للخريجين

[7] **البنك الأهلي المصري** : المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ،المجلد السابع والخمسون، القاهرة ، ص74

خاصة خريجي التعليم الفني وتشير إحصاءات البنك الدولي والمنظمة العربية إلي ضرورة توفير من80 إلي100مليون فرصة عمل حتى العام 2025 ويستلزم استحداث6ملايين وظيفة جديدة سنويا إذا أردنا لمعدلات البطالة ألا تتفاقم وهوما يشكل عبئا كبيرًا على الدولة حيث أن المنطقة تبقى ذات المعدلات الأعلى في البطالة بين الخريجين إذ تمثل 25٪ [8].

ويقع علي التعليم الفني توفير الأيدي المدربة ولذا فهو الأن في صدارة اهتمامات الدولة وتعتبره في الوقت الحالي من بين القطاعات الاستراتيجية، التي تحظى باهتمام خاص للنهوض به وربطه مباشرة باحتياجات سوق العمل من خلال تعزيز الأسلوب التطبيقي ودعم التوجه تجاه البرامج العملية المنتجة والمساهمة في إعداد جيل منتج من خلال المشروعات الصغيرة وتطوير الافكار الابداعية وتحويلها إلي مشروعات صغيرة ودعمها ومتابعة تنفيذها لتغيير فكر العمل بالقطاع الحكومي ونشر العمل الخاص لدى الخريجين وتشجيعهم على استثمار مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية في تأسيس مشروعات خاصة تسهم في تطوير قطاع المشروعات الصغيرة مما يستوجب وجود منتج لدية القدرة علي اقتحام سوق العمل والتكيف معه و لديه القدرة علي الارتقاء بمستواه المهني و يدرك قيم إتقان العمل والتفاني فيه ، بحيث يمتلك قاعدة علمية وثقافية تؤهله لمتابعة التطور في مجال مهنته[9] . لذلك يجب حصر أعداد البطالة لتوفير مشروعات تعمل علي استيعابهم وللنهوض بسوق العمل عن طريق تأهيل الأفراد لسوق عمل متسم بالتغير فهدف الدولة هو خلق الانسان القادر علي التنافس عن طريق منظومة تعليمية حديثة[10].

---

[8] **منظمة العمل العربية:** ورقة عمل حول تشغيل الشباب العربي في زمن الأزمة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت– لبنان، (19–21اكتوبر2009)، ص 16، منقول من الموقع www.shebacss.com/doc

[9] **ماجدة العطية:** إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 55

[10] **كلمة رئيس الوزراء** القاها عنه اللواء محمد العصار وزير الإنتاج الحربي : مؤتمر مصر تستطيع بالتعليم بث من القناة الثانية بالتليفزيون المصري ، الجلسة الافتتاحية ، يوم الاثنين الموافق 17/12/ 2018

**مشكلة الدراسة :**

تغيرت أمور كثيرة في سوق العمل والعمالة في المجتمع المصري وبقيت فرص العمل المتاحة أمام الخريجين دون تغير يذكر حتي يرتكز تفكير الغالبية العظمي منهم في البحث عن فرصة عمل حكومية آمنة من آية مخاطر في الوقت الذي يعاني فيه المجتمع المصري من تباطؤ عمليات استيعاب الخريجين للعمل في القطاع الحكومي [11]. في حين أن المشروعات الصغيرة استطاعت تقديم الحلول المباشرة للحد من مشكلة البطالة والمساهمة في خفض نسبها [12] .إلا أن هناك ضعفا في التنافسية يتمثل في غياب دور التعليم الفني في إعداد منتج قادر علي تفعيل دور هذه المشروعات في خدمة أهداف التنمية وهو ما يتطلب إطارا مؤسسيا و تشريعياً يحقق اتساقها مع أهداف الدولة في ظل ما تشهده الأن من تحديات باتت تشكل خطر علي اقتصادها ، نمت مع ذلك مشكلة البطالة و زيادة السلبية والانخراط في أنشطة متطرفة خارج الشرعية القانونية وتهديد للاستقرار الاجتماعي [13]. فضلا عن اهدار وفقد العنصر البشري الذي يمثل العامل الأساسي في العملية الإنتاجية [14]. وعلي الرغم من الإصلاحات التي طالت التعليم الفني بإنشاء وزارة خاصة به ثم إنشاء العديد من المدارس المتقدمة والمتميزة إلا أن العديد من الدراسات بينت أن هناك العديد من المشكلات مثل ضعف الاتساق مع متطلبات سوق العمل ونوعية العمالة [15]. التي تعرقل تقدم هذه النوع من التعليم

---

[11] **محمد الأصمعي محروس سليم** : التجديد التربوي في مواجهة فقر الثقافة المهنية لذي الشباب المتعلم ، مجلة دراسات تربوية واجتماعية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، يونيو 1997، كلية التربية ، جامعة حلوان ، ص 4

[12] **رمزي زكي** : الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 الكويت ، 1998 ، ص 174

[13] **صلاح الدين عبدالعزيز غنيم** : التعليم والبطالة في مصر ، بحث محكم لمجلة البحث التربوي ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، يوليو 2003، ص 263

[14] **فاطمة عبد الجليل شلبي** : تنمية الصناعات الصغيرة وأثرها علي التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، 1991

[15] **من هذه الدراسات :**

- همام بدراوي زيدان: تمهين التعليم الثانوي ألياته ، ومتطلباته المستقبلية ، مؤتمر التعليم الفني في مصر، كلية التربية ، جامعة حلوان ،1993

لذا تعانى مصر ما تعانيه الدول النامية من مشكلة البطالة بصفة عامة لقلة المتاح من فرص العمل وتزايد أعداد الخريجين كل عام بالإضافة إلى تحرير الاقتصاد القومي وسيادة المنافسة مما يفرض على المجتمع البحث عن كل إمكانيات متاحة لخلق فرص عمل جديدة لطلبة التعليم الفني ،الذين يعانون عدم ملاءمة مستوهم لمتطلبات التطور الاقتصادي والتكنولوجي، وقصور موارد التمويل اللازمة للإمداد بالتجهيزات الضرورية[16].

**ولذلك يمكن صياغة المشكلة في العبارة الأتية :**

توصلت العديد من الدراسات إلي أن التعليم الفني يعاني من العديد من المشكلات أهمها عدم الاتساق مع متطلبات سوق العمل ووجود عدد من المهن المستحدثة التي لا تجد من يشغلها وعدم وجود خطة حالية أو مستقبلية يعول عليها مخططو التعليم في تحديد ما هو مطلوب من مهن وتخصصات في سوق العمل [17]. غياب دور كلية التربية إعداد معلم التعليم الفني الذي لديه القدرة علي تنمية وعيه تجاه العمل الحر والتخلي عن فكرة العمل الحكومي والوظيفة الثابته وأن يكون رائد أعمال .

**أسئلة الدراسة :**

1. ما دور كلية التربية في تنمية وعي طلابها تجاه العمل الحر وتأهيل معلم التعليم الفني لدية القدرة علي إنشاء وإقامة المشروعات الصغيرة ؟
2. ما المقصود بالمشروعات الصغيرة وأنواعها وما واقعها في جمهورية مصر العربية ؟

---

- طارق شاذلي مهدي : فعالية المشروعات المتكاملة في العمارة في إطار استراتيجية التعليم للتمكن وتحسين أداء طلاب المدرسة الثانوية الصناعية المعمارية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، 2006

[16] **محمد عبد الشفيع**:العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب ومؤسسات الإنتاج وعملية البحث والتطوير في الدول العربية،المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل،الرياض12010/18:16، ص2

[17] **عبد العزيز عبد الصمد** :التعليم الفني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة الإسكندرية ، 2000

3. ما المعوقات التي تواجه كلية التربية في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة لدي طلابها ؟
4. كيف تسهم كلية التربية في تنمية ثقافة المشروعات الصغيرة ورفع قيمة العمل الحر ؟

**هدف الدراسة :**

1. تهدف الدراسة إلي توضيح إسهامات كلية التربية جامعة حلوان في تنمية الوعي بالمشروعات الصغيرة لدي طلاب شعب التعليم الفني المشروعات الصغيرة لحل المشكلات التي تواجه خريجي التعليم الفني الصناعي .
2. التعرف علي المشروعات الصغيرة وما هي أنواعها واقعها ؟
3. التغلب علي المعوقات التي تواجه كلية التربية في نشر ثقافة المشروعات الصغيرة لدي طلابها.
4. التعرف علي الأساليب والمقترحات لحل مشكلة البطالة لدي خريجي التعليم الفني بكلية التربية.

**أهمية الدراسة :**

تتفق مع توجهات السياسة الحالية لمصر ومع رؤية واستراتيجية التنمية2030حيث تعتبر تلك الخدمات التي تقدم بمثابة المشاركة التنموية ، وتكمن أهمية التربية في تنمية وعي طلاب شعب التعليم الفني الصناعي في أنها تساعد على القضاء على إحدى أهم العقبات التي تواجه الخريجين في وجود وتوفير فرص العمل – مساندة القطاع العام في توظيف الخريجين لما نتج من خللا واضح بين الطلب والمعروض من المهن المختلفة – إكساب الخريجين القدرة علي اتخاذ القرار وتحمل المسئولية .

**حدود الدراسة:-**

- **الحدود الموضوعية**

اقتصر الباحث علي مجموعة من المحاور التي تعبر عن إسهامات كلية التربية جامعة حلوان في تنمية الوعي بالمشروعات الصغيرة لدي طلاب شعب التعليم الفني دور للحد من مشكلة البطالة لخريجي التعليم الفني .

- **الحدود البشرية**

وتتمثل في طلاب بكلية التربية شعب التعليم الفني لأنهم يعتبرون أكثر قدرة من غيرهم على التعبير عن آرائهم إزاء قدرتهم علي تقبل العمل الحر وذلك ناتج عن كونهم قضوا فترة أطول في الورش

(العملي) وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة اقتصرت على طلاب السنوات الأولي والثالثة بكلية التربية حيث تستمر دراسة بعض المقررات الثقافية لدى بعض التخصصات حتى السنة الثالثة

- **الحدود الزمنية**

في السنة الدراسية 2018 / 2019 خلال الفصلين الدراسيين الأول والثاني

- **الحدود المكانية**

تم تطبيق الدراسة الميدانية في كلية التربية جامعة حلوان ، حيث إن بها معظم تخصصات التعليم الفني (الصناعي – التجاري) خاصة طلاب الفرقة الأولي والثالثة .

**منهج الدراسة :**

اعتمد الباحث في الدراسة الحالية على المنهج الوصفى لملاءمته لطبيعة الدراسة حيث يمتاز بعدم اقتصاره على جمع وجدولة البيانات عن موضوع الدراسة ، بل تفسير وتحليل هذه البيانات والخروج منها باستنتاجات ذات دلالة ومعنى [18] .كذلك جمع الآراء حول الظاهرة ووصفها [19] .فهو يهتم بتحليل الواقع، وطرحاً للحلول والبدائل المناسبة، التي قد تؤيد ممارسات قائمة، أو ترشد إلى سبل تغييرها إلى ما ينبغي أن يكون [20] .

**أدوات الدراسة :**

استبانة مقدمة لطلاب كلية التربية علي مختلف الشعب التعليم الفني كأحد أدوات المنهج الوصفي حيث قام الباحث بتصميم استبانة لطلاب التعليم الجامعي لتقصي إسهامات كلية التربية في تنمية الوعي بالمشروعات الصغيرة لديهم، باعتبار انها من أهم وسائل جمع البيانات و المعلومات التي تكشف بعمق وتبرز طبيعة أفكارهم ونوعية أرائهم واتجاهاتها بعيداً عن أي تدخل أو تأثير من أي مسئول.

---

[18] **محمد سيف الدين فهمى:** المنهج فى التربية المقارنة ، ط2 ، مكتبة الآنجلو المصرية ، القاهرة 1985، ص 48 .

[19] **فؤاد أبو حطب وآمال صادق:** مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائى فى العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، القاهرة، الأنجلو المصرية،القاهرة ، 1991 ، ص ص104:105 .

[20] **جابر عبد الحميد جابر**وأخرون: مناهج البحث في التربية وعلم النفس، دار النهضة العربية، القاهرة، 1996 ، ص 187 .

**مصطلحات الدراسة:**

- **" المشروعات الصغيرة " .**

تتباين تعريفات المشروعات الصغيرة بين الدول المختلفة وفقاً لدرجة التطور والنمو لكل منها فلكل دولة تعريف وتصنيف خاص بها وتعتمد هذه التعريفات المستخدمة للتميز بين المشروعات الصغيرة وبين كل من المشروعات أو الانشطة علي مجموعة من المعايير من بينها عدد العاملين، قيمة رأس المال ، الإدارة والتنظيم ، قيمة الموارد الخام ، نوع الإنتاج نوعية الآلات [21]. أو هي عملية استثمار يتم من خلالها تحويل الموارد المالية إلي موارد منتجة خلال فترة زمنية معينة يمكن قياسه وبوجه عام فالحرفية هي الأساس في قيامها وهي تعمل في بيئة محلية ومحدودة العمال والموارد [22].

- **" البطالة " :**

تعرف بأنها القصور في تحقيق الغايات بالنسبة للعمل في المجتمعات البشرية كما أنها حالة وجود الشخص البالغ دون وظيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الأساسية له فالشخص المتعطل هو الشخص القادر على مزاولة عمل له قيمة اقتصادية واجتماعية ويسعى إلي الحصول عليه كل من هو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى [23]. ويقصد وهي حالة تعطل تصيب جانب من قوى العمل بسبب تغيرات هيكلية تحدث في الاقتصاد القومي وتؤدي إلى إيجاد حالة من عدم التوافق بين فرص التوظيف المتاحة ومؤهلات الراغبين في العمل– وبالتالي يتعطل فيها القادر عن العمل بمحض اختياره أو إرادته [24]. كما انها تعني افتقاد مصدر للدخل يضمن مواجهة متطلبات الحياة من مسكن وملبس و افتقاد الأمل في المستقبل والثقة في المجتمع مما ينعكس إقبال الأفراد والانخراط في أعمال متطرفة فالبطالة بصفة

---

[21] http;//www,alrafeef.com/faisaliya/js/ckfinder/userfiles/files/10.pdf

[22] **أشرف محمد إبراهيم عوض** : أفكار جديدة لمشروعك الصغير طريقك لتحقيق الثروة والنجاح ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مكتبة الانجلو ، منقول من الموقع بتاريخ 2018/12/20 WWW.ANGLO.EGYPTIAN.COM

[23] **رمزي زكي** : الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 15

[24] **إبراهيم محمود عبد الراضي** : حلول لمعالجة مشكلة البطالة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2008 ، ص 45

أساسية تعني إهدار طاقات المجتمع الإنتاجية المحتملة مما يزيد من قصور وسائل الإنتاج المادية في المستقبل ومن ثم يؤدي إلى التخلف والتبعية – نتيجة لأن المشروعات الإنتاجية الكبيرة لم تعد قادرة على إتاحة فرص كثيرة لتعين شباب لخريجين عقود دائمة ما دامت قائمة– أي كما أنها وجود الشخص البالغ دون وظيفة وبدون الدخل اللازم لمواجهة الاحتياجات الأساسية له .

- **" التعليم الفني " :**

هو ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلي إكساب الفرد قدرا من الثقافة والمعلومات الفنية والمهارات العملية التي تمكنه من إتقان أداء عمله وتنفيذه علي الوجه الأكمل ، او هو نمط من التعليم العالي النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة التقنية ، والذي يقوم به مؤسسات تعليمية نظامية لمدة لا تقل عن سنتين بعد مرحلة الدراسة الثانوية لإعداد أطر فنية في مختلف الاختصاصات الصناعية والزراعية والصحية والإدارية وتقع عليها التشغيل والصيانة والخدمات ويمثل الفنيون في مستواهم حلقة وصل بين الاختصاصيين خريجي الجامعات وبين العمال المهرة خريجي الثانويات المهنية [25].

كما يدخل خريجو التعليم الفني في الغالب إلى سوق العمل مباشرة، حيث يؤدي التعليم الفني إلى سوق العمل من خلال إعداد فئة الفني في مجالات الصناعة والزراعة والتجارة والإدارة والخدمات بنظام الثلاث سنوات بنوعياته، وإعداد فئة الفني الأول، أو مدرب (معلم للمواد العملية، والمجال الصناعي والزراعي بنظام السنوات الخمس[26].

---

[25] **عثمان فريد رشدي** : مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني في المؤسسات التربوية ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص110

[26] **وزارة التربية والتعليم:** قطاع التعليم الفني ، الأهداف العامة للتعليم الفني ، منقول بتاريخ 2018/8/12 من الموقع ،

http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/technical/Pages/aims.aspx,.

فهو التعليم الذي يقوم على مساعدة الطالب على اكتساب المعارف والمهارات والقدرات، والاتجاهات منها النظرية ومنها العملية مما تتطلبة ممارسة مهنة، أو عمل في الحاضر، أو المستقبل على السواء [27]. وبالتالي فهذا النوع من التعليم يعرف بأنه ذلك التعليم الذي يقوم بأعمال يتطلب إنجازها قدراً محدوداً من المهارات العملية، والعلمية، التي تمكّن الطالب من تفهم طبيعة الأداء وتحليله، وتحديد خطوات الإنجاز، ومتابعته وتقويمه، ونقل أفكار المهندسين إلى العمال المهرة[28].

كما أن (الخريج) من هذا التعليم هو الذي يحتل مركزا وسطًا بين المهندس والعامل الماهر وتقع على عاتقه مهمة تطبيق الممارسات التقنية حيث يتمتع بمعرفة علمية ومهارات مهنية وخبرة تقنية مناسبة تُساعده على تشخيص المشكلات ووضع التفاصيل المهمة وهو المسئول عن تحويل متطلبات المهندس إلى عملية إنتاجية متكاملة وتشغل فئة التقنيين الوظائف المتوسطة فى مواقع الإنتاج ويمثلون عصب العملية الإنتاجية لأنهم يعتبرون مهنيا وصلة العمل التنفيذية بين فئات الاختصاصيين بجميع أنواعهم من مهندسين وتجاريين وبين فئات العمال الفنيين الذين يقومون بالعمل فى كافة المؤسسات التى يقوم عليها الاقتصاد [29].

- **" قسم التعليم الفني (الصناعي) " :**

يتبع الإعداد التكاملي والذي يختص بالدراسات والبحوث والمقررات وبرامج التدريب فى تخصصات الصناعات المعمارية والصناعات الزخرفية والإعلان، الصناعات والمشغولات الخشبية والصناعات والمشغولات المعدنية، الصناعات والمشغولات النسجية الملابس الجاهزة

ويمنح الخريج درجة بكالوريوس التعليم الفني (الصناعي) فى أحد التخصصات الآتية :

---

[27] **بدر الأغبري:** التعليم التقني والتدريب المهني، دار الفكر المعاصر، اليمن ، 2000، ص18

[28] **منذر المصري:** التعليم المهني كتعليم مستمر، المجلة العربية للتربية، مجلد 4، عدد 1، 1984، ص39

[29] **عبد الله على عبد الله الشهرى:** الواقع الإداري والتعليمي في الكليات التقنية بالمملكة العربية السعودية، ماجستير، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1995 ، ص6

الصناعات المعمارية والصناعات الزخرفية ( التصميم والزخرفة والإعلان ، صناعات ومشغولات معدنية المعادن والآثاث المعدنى ، صناعات ومشغولات خشبية النجارة والآثاث ، الصناعات والمشغولات النسجية ، و الملابس الجاهزة ، بالنسبة للقبول بشعب التعليم الفني الصناعي يقبل الطلاب الحاصلون على شهادة التعليم الفنى (الصناعى) نظام السنوات الثلاث أو السنوات الخمس ، وكذلك الطلاب الحاصليون على الثانوية العامة أو ما يعادلها بعد اجتيازهم أن يكون مستوفيا لشروط القبول التى يحددها المجلس الأعلى للجامعات ويشترط لقيد الطالب للدراسة بالدرجة الجامعية الأولى تطبيق شروط المادة (4) والتي تنص علي ما يلى :

1. أن يكون متفرغا للدراسة بالكلية .
2. أن ينجح فيما تجريه الكلية من اختبارات للتحقق من لياقته لمهنة التعليم ، ومنها ،اختبارات المقابلة الشخصية و اختبارات الاستعداد للعمل بمهنة التعليم (التى يحددها مجلس الكلية).
3. اجتياز الكشف الطبي لبيان صلاحيته الجسمية لممارسة مهنة التعليم [30].

لذا فالتعليم الفني يشكل أحد الدعائم الرئيسية لإعداد القوى العاملة الماهرة بنوعياته المختلفة اللازمة لتحقيق برامج التنمية الشاملة حيث يصب مباشرة في سوق العمل، طبقا لتوجه الدولة الواضح في دستور2014، بالمادة 20 التي تنص علي أن تلتزم الدولة بتشجيع التعليم الفني وتطويره، والتوسع في أنواعهم ، وفقًا لمعايير الجودة العالمية، وبما يتناسب مع احتياجات سوق العمل[31].

[30] **اللائحة الداخلية لكلية التربية** : اللئحة الداخلية لكلية التربية ، الإعداد التكاملي للمرحلة الجامعية الأولي ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، 2019 ، ص ص4 : 7

[31] **جمهورية مصر العربية: رؤية مصر 2030**، استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014– 2030) ، مرجع سابق، ص77.

## جزء الإطار النظري

يشهد المجال الصناعي تنافساً حاداً وسباقاً هائلاً بين المنشآت الصناعية سواءً على المستوى المحلى أو على المستوى العالمي سعياً وراء السيطرة على الأسواق واجتذاب عملاء جدد بل وتوجهت بعض الشركات الكبرى للاندماج سعياً وراء التوسع والتطور لذلك فالقدرة التنافسية تسعي لمواجهة المنافسين وزيادة حصص السوق لجاذبية المنتج أو الخدمة التي تقدمها الشركة وتجعل العميل يفضلها على غيرها كما أن بناء القدرات هي عملية تدخل خارجي لتحسين وتطوير أداء مؤسسة أو فرد ما في علاقتها برسالتها وأهدافها وفي علاقتها بالإطار الثقافي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجودة فيه وفي توظيف مواردها بما يحقق لها الاستدامة [32].

فرضت الثورات العلمية التكنولوجية المتعاقبة انعكاساتها علي الإنسان وطموحاته المختلفة وفي أساليب العمل والإنتاج, وفي هيكل المهن المختلفة ، مما أدى إلى مزيد من الطلب علي القوى العاملة الماهرة من الفنيين والمتخصصين, قد فرضت على واقعنا مطالب تعليمية ومهنية جديدة تغيرت معها هيكل العمالة والتي يجب أن يوفرها النظام التعليمي الفني ، تعليم مخصص لإكساب الطلاب المهارات العملية والمعارف التي سيستخدمونها مستقبلاً في مجموعة من الحرف أو المهن [33]. فأصبح التعلم للعمل أحد الركائز الأربعة الأساسية للتعلم، والتي تتمثل في التعلم للمعرفة، والتعلم للعيش مع الآخرين، وتعلم لتكون، والتعلم للعمل للحصول على تأهيل مهني فحسب، بالإضافة إلى اكتساب كفاءة تؤهل بشكل أعم لمواجهة مواقف عديدة وللعمل الجماعي، وكذلك التعلم للعمل في إطار التجارب الاجتماعية المختلفة وتجارب العمل المتاحة للنشء إما بصورة غير رسمية بفضل السياق المحلي أو الوطني، وإما بشكل رسمي بفضل تنمية التعليم المتناوب مع العمل[34].

---

[32] **Tomas Z. Sandra** :Building Capacity for better cities, Habitat Debate, Vol . 4 , No , 4, 1997

[33] **UNESCO**: منقول من موقع بتاريخ
http://www.uis.unesco.org/Pages/Glossary.aspx, Accessed 2019/6/14

[34] **جاك ديلور**: التعلم ذلك الكنز المكنون، مؤشرات وتوصيات ،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،1996، ص37.

ويعد التعليم استثماراً بشرياً من أهم وسائل إعداد الفرد المعاصر وتجديده بحيث يكون قادر علي الإسهام بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية باعتباره أحد أهم مدخلات التنمية الشاملة[1].هو وانطلاقا من ضرورة الاهتمام بالتعليم بحكم وظيفته فهو عملية تهدف لإعداد الكوادر المتميزة القادرة على الابتكار والتخيل[35]. لرفع مهارات العنصر البشرى بكافة مستوياته، وكذلك لرفع جودة الإنتاج لتحقيق التنافسية ولذا يتطلب صياغة سياسات تتضمن تسهم في تزويد الخريجين بالمهارات المطلوبة لتحسين الإنتاجية وتحسين مستوى الدخول للأفراد وتحسين فرص الحصول على العمل ولقد أشارت بعض الدراسات إلي وجود علاقة بين مستوى المهارة وبين إتقان العمل الفني ، وأن إتاحة فرصة التجريب والاكتشاف تساعد على تنمية التفكير والتخيل ، مما يساعد على إنتاج أعمال فنية ذات تقنيات إبداعية عالية [36].

وبالتالي يتطلب ضرورة ربط التعليم بالاحتياجات الفعلية للمجتمع ومتطلبات سوق العمل ، و الاهتمام بإمداد الورش والمعامل بأحدث الأجهزة والمعدات بما يواكب التطورات التكنولوجية الحديثة في مجالات سوق العمل، لأنه يمثل العملية المنظمة التي يتلقى الطالب من خلالها قدرًا من المعلومات وفقًا لرؤية مصر2030 والتي تسعى إلى وضع مناهج متطورة للتعليم الفني متوافقة مع المناهج المعترف بها دوليًا، وأن تتواكب نسبة الورش المحدثة بالمدارس مع المناهج الجديدة التي تم تطبيقها منذ 2018 [37].

بهدف توفير العمالة الماهرة والمدربة على أسس علمية باستخدام أحدث أساليب التكنولوجيا لخدمة الإنتاج حتى يتمكن من مواجهة المنافسة العالمية وزيادة حجم التصدير و توفير فرص عمل

---

[1] **محمد ماهر الجمال:** مستقبل التعليم العربي(الاتجاهات– المضامين–التنبؤات) ، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة،2005 ، ص22.

[4] **لميس محمد سعيد:** استخدام المهارات اليدوية الفنية فى تنمية بعض القيم لدى طفل المرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات ،جامعة عين شمس، 2000.

[37] **جمهورية مصر العربية: رؤية مصر 2030**، استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014– 2030) ، مرجع سابق، ص 35.

لمواجهة مشكلة البطالة و مع ضرورة تطبيق الحصول على الترخيص لمزاولة المهنة [38]. لذلك هذا النوع من التعليم الذي يتضمن إعداد عمالة متخصصة و تعزيز جودتها للوفاء بالمهارات اللازمة الحالية والمستقبلية في قطاع معين أو موقع جغرافي والتي تقع عليها مسؤولية التشغيل والإنتاج، وتكون حلقة وصل بين المهندسين من جهة، وبين العامل الماهر من جهة أخرى، ولها القدرة على ترجمة الخطط الإنتاجية، والعمل على تنفيذها [39]. أصبح الهدف الرئيسي للتعليم الفني وفقًا لهذه للخطة الاستراتيجية لرؤية مصر 2020 – 2030 هو أن يتم إعداد فني ماهر قادر على المنافسة بالسوق المختلفة المحلية والإقليمية والعالمية ، ويشارك بإيجابية في تقدم ورقّي الوطن [40]. فضلا عن الأهداف .

- التخفيف من البطالة والحد من هجرة خريجي المدارس من الريف إلى الحضر.
- تأدية المهن بطرق تراعي الحفاظ على البيئة وتحسين جودة المعيشة .
- تطوير المعارف والمهارات المهنية المطلوبة لممارسة مهنة .
- تلبية احتياجات الأفراد للمهن المناسبة لهم
- رفع مستوي القدرات التي تحتاجها المشروعات الصغيرة للاستمرارية والتوسع.
- ملاحقة التغيرات المستمرة في سوق العمل.

وتمثل الأهداف العامة للتعليم الفني تأهيل الطلاب ليتمكنوا بعد تخرجهم من استمرارية السعي لرفع مستواهم العلمي والمهني، والارتقاء بالمستوى المهارى في مجالات العمل التخصصية ، في مجال

---

[38] **أحمد عاطف الخشمان:** استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي المهني في المملكة الأردنية الهاشمية على ضوء خبرات بعض الدول الأخرى، دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2012، ص 124.

[39] **المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني بمصر (TVET):** برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (الوضع القائم)، مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي والحكومة المصرية، القاهرة، 2012، ص 63.

[40] **جمهورية مصر العربية: رؤية مصر 2030**، استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014– 2030) ،مرجع سابق، ص77.

مهارات التوظف وإدارة المشاريع البحث عن فرص العمل المناسبة وإدارة المشروعات الصغيرة [41]. إلا أن قد يعوق ذلك عدم وجود قاعدة بيانات عن سوق العمل واحتياجاته يشكل أحد التحديات الأساسية التي تواجه عملية التعليم والتدريب والتشغيل بمصر [42].

**فلسفة التعليم الفني :**

تشتق فلسفة التعليم الفني على أساس ديمقراطية التعليم وأنه حق لكل المواطنين، ومجاني وكل طالب و يجب أن يوجه للتخصص والمجال المناسب لقدراته واستعداداته حتى يبدع ويطور مجتمعه بشكل شامل ومستمر والتسليم بأن بناء الدولة لا يمكن أن يكتمل بدون بناء الإنسان الجديد الأمر الذي يحتاج إلى عمل تربوي مستمر، لكي يكون لديه القدرة على تحديد مستقبله وفقًا لقدراته، ووفقًا لما اكتسبه من مهارات ومعارف وخبرات عن الحياة المهنية، وعالم العمل حتى يبدع ويطور مجتمعه بشكل شامل ومستمر [43].

وبالتالي تشكل فلسفة المشروعات الصغيرة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي ، كونا تؤدي دورا هاما في ضمان استدامة التنمية الاقتصادية ، والدفع في اتجاه تشجيع المشاريع الاستثمارية والعمل على إيجاد جميع الأطر والمتطلبات لنجاحها وتدعيم قدرتها علي التنافسية ، لقد بدأت الدولة بتغير سياساتها لمساعده الخريجين و العاطلين ، والعمل علي ربط المعرفة بالعمل وربط أهداف التعليم (الفني) بأهداف المجتمع وفي اطار هذا التوجه فقد أصدر قرار رقم 434 لسنة 1999 بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية والذي نظم العلاقة بين كافة أجهزة الدولة وكذلك من القطاع الخاص، ويكون بذلك

---

(41) **جمهورية مصر العربية**:الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مواصفات خريج التعليم الفني الصناعي،2010،ص**9**

(42)**طلعت محمود حسن**: التحديات التي تواجه جهود تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر وكيفية التغلب عليها، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للكلية، بعنوان التربية ودعم الشخصية المصرية، كلية التربية جامعة حلوان، 18: 19 نوفمبر 2015، ص 294

(43) **عمرو مصطفى أحمد**: تصور مقترح لدور الحاضنات التكنولوجية في تطوير التعليم الفني الصناع يمصر على ضوء تجارب بعض الدول ، مجلة العلوم التربوية ، العدد الرابع ،أكتوبر 2015، ص ص23، 24.

الجهاز المنوط بوضع السياسات الخاصة بتنمية قطاع المشروعات الصغيرة والإشراف على تنفيذها ففي 24 أبريل2017، أصدر السيد رئيس الوزراء القرار رقم 947 عام 2017 لإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة متناهية الصغر وقد أعد ملخص السياسات هذا بغية جميع أفضل الممارسات الدولية في إنشاء الهيئات الوطنية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستخدامها لتقديم توصيات إلى الحكومة المصرية دعما لها في إنشاء هذا الجهاز ، ومن اختصاصاته[44].

- زيادة عدد المشروعات الصغيرة الجديدة وتنميتها .
- تعزيز روح المبادرة والابتكار.
- رفع مهارة عمالة المشروعات الصغيرة.

منذ هذا التاريخ يعمل على تقديم القروض المالية والمساعدات العينية لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة لتمويل مشاريعهم كخطوة لاستيعاب الموارد البشرية المتزايدة وخصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة في هذه الفترة و مع أن فكرة تقديم هذه القروض قد تساهم في تخفيف آثر الفقر للأسر المستفيدة منها ، ولذلك تحظى المشروعات الصغيرة بمكانة متميزة ضمن أولويات التنمية الاقتصادية فضلاً عن قيام الدولة بإنشاء مجمع الصناعات الصغيرة (بمدنية بدر) في المرحلة الحالية وخاصة في ظل تدعيم السيادي من قبل رئيس الجمهورية و للتأكيد علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالقيام بدوره لتوفير قروض للعمل الجادة والمنتج لأي مشروع بهدف إيجاد جيل جديد من الخريجين يقتحم ميادين العمل الحر و قادر علي رفع اقتصاد البلاد وتوفير فرص العمل.

ولان الدولة أدركت أنه ليس من السهل استيعاب الأيدي العاملة المتنامية الأعداد خاصة في ظل تراجع الاقتصاد وتضخم الجهاز الإداري بالدولة واكتظاظه بالعماليين الذي لا احتياج لهذه الأعداد ولا سبيل للنهوض بالتعليم الفني إلا من خلال الاعتماد علي المشروعات الصغيرة وتمكين الطلاب علي الاعتماد علي النفس والبدء في تحويل المدارس إلي وحدات إنتاجية ، لترسيخ مبدأ أنه يجب ألا يعيش الطالب ليتعلم وإنما يتعلم ليعيش ، و لقد أصبح التعليم الفني وارتباطه بالمشروعات الصغيرة قضية رئيسية لكثير من المنظمات في كافة القطاعات وذلك نتيجة لتغير معايير الأداء في هذه المنظمات

[44] **سيمون وايت** : نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موجز سياسات ، منظمة العمل الدولية ، يونيو 2017

والتي لم تعد قاصرة على مجرد تقديم الخدمة أو المنتج بل تعدته بالحرص على توفير الجودة التي تلبي حاجة العميل ورغباته ولذلك أصبح للتعليم الفني أهمية كبيرة ومحور اهتمام الكثير من الدولة في ظل تحقيق طفرة هائلة في المشاريع بمختلف انحاء الجمهورية ، وتشير بعض الإحصائيات إلي أن المشروعات الصغيرة تمثل نحو 90٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم كما أنها توفر ما بين 40٪- 80٪ من إجمالي فرص العمل وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلى للعديد من الدول [45].

وكما أكدت العديد من الدراسات أن للبطالة آثار اجتماعية حيث أن من نتائجها التفكك الاجتماعي حيث يميل العاطل إلى الانعزال والانفصال عن المجتمع الذي يعيش فيه ، وتنخفض لديه الروح المعنوية وتنتابه مشاعر فقدان الأمل ويكتسب اتجاهات وقيم جديدة تتعارض مع قيم المجتمع ، أي أن هناك علاقة طردية بين البطالة والجريمة فضياع العنصر البشري الذي يمثل العامل الأساسي في العملية الإنتاجية أصبح خطر ، لكن الخطر تعدى هذا الحد ليجذب مشاكل البطالة ، مشاكل اجتماعية أخرى كالانحلال الأخلاقي ، العنف ،الجريمة ، والفقر نتيجة لانعدام توافر فرص العمل لكي يسمح لهذه الفئة المحرومة من ممارسة حقها في تفادي هذه المخاطر[46]. والتي ترجع إلى تحديات من أهمها :

- ارتفاع معدل النمو السكاني والذي انخفض معه مؤشر جودة و نوعية التعليم .
- انخفاض المهارات الصناعية.
- الإقبال نحو الوظائف الإدارية والتقليل من شأن العمالة اليدوية .
- تخلف مستوى بحوث تنمية الصناعات .

[45] **البنك الأهلي المصري** :المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ، مرجع سابق ، ص 74

[46] **بشير أحمد عبدالرازق** :أثر المتغيرات الاقتصادية علي الجريمة في الأردن مؤتمر الإرهاب في العصر الرقمي ، جامعة الحسن بن طلال ، عمان ، الأردن ، 2008

لذلك فقد تنمو آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية سلبية تتمثل في ضعف الانتماء للوطن وكراهية المجتمع والعجز عن تحمل المسئولية الاجتماعية والشعور بالفشل والبطالة وهي تعوق عملية النمو النفسي ومن آثارها ايضا تباطؤ النمو الاقتصادي هذا السلوك يدفعهم للإجرام والذي ينتج عنه كذلك ارتفاع معدلات الفقر المعنوي وتغير النسق القيمي داخل المجتمع [47] . ونظراً لخطورة البطالة على الأفراد فقد سنت الدولة لوضع السياسات لمواجهة تلك الظاهرة ووضع حدود تحد من تفاقمها عن طريق توضيح دور قطاع المشروعات الصغيرة لما توفره من فرصا للتوظيف وزيادة الدخل للعديد من الأفراد، كما أنه يمكن من خلاله تدعيم المنتجات والخدمات لأن القطاع العام لم يعد قادر على إتاحة فرص كثيرة للتوظيف ، وبالتالي فإن إقامة الصناعات الصغيرة هي خطوة أولى يمكن من خلالها تطوير المهارات وتوسيع نطاق الأسواق مما يسهل بعد ذلك إقامة صناعات أكثر تطوراً ، والتي أصبح نجاحها مرهون أما بتدعيم المشروعات الكبيرة لها أو المبادرة في تأسيس صناعات جديدة تتسم بعدة مجالاتها متنوعة لخلق فرص عمل جديدة يمكنها أن تسهم مرحلياً في زيادة الدخل و استثمار وقت الفراغ كذلك لمواجهة البطالة والفقر، و لقد أصبحت متطلبات المجتمع الحديث كثيرة ومعقدة لدرجة أصبح يتعين معها علي المؤسسات التعليمية أن تقدم ما لم تكن تقدمه مطلقا من قبل تعليما أكاديميا مميزا لجميع الطلاب[48].

وتعرف المشروعات الصغيرة في مصر بأنها المنشآت التي يقل رأسمالها عن5 مليون جنيه وتكون قوة العمل بها أقل من50 مستخدم، وطبقا لتقرير التنمية البشرية لمصر2008 تضم المشروعات الصغيرة 75 ٪ من العمالة، وتساهم بحوالي80٪ من الناتج المحلى الإجمالي في مصر، علاوة على ذلك فإنها تعتمد على الخريجين، بالإضافة إلي أن عددا كبيرا من المشروعات الصغيرة قام رواد

---

[47] **هويدا محمد عبد المنعم** : المردود السلبي لمشكلة البطالة بين الشباب الخريجين بالمجتمع المصري ، المؤتمر السابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، 2007 ، ص 4

[48] **عمرو مصطفى أحمد:** تصور مقترح لدور الحاضنات التكنولوجية في تطوير التعليم الفني الصناع يمصر على ضوء تجارب بعض الدول ، مجلة العلوم التربوية ، العدد الرابع ،أكتوبر 2015، ص ص23، 24.

الأعمال الخريجين بإنشائه [49].كما تعرف بانها عملية استثمار يتم من خلالها تحويل الموارد المالية إلي موارد منتجة من خلال فترة زمنية معينة تهدف إلي تحقيق هدف معين يمكن قياسه من حيث تكاليفه وعوائده ، وبالتالي يتطلب تدريب وتعليم القوي البشرية وإتاحة فرص العمل لها لتحسين مستوي معيشتهم ولذلك وقع علي التعليم الجامعي المنوط بإعداد جيل مستنير أن يتجه لزيادة الإنتاجية وتحسينها وهو ما يؤدي أيضا إلي تعظيم العائد المادي له في شكل أرباح ومن منطلق اعتبار أن المشروعات الصغيرة ليست كيانا مستقلا بحد ذاته وإنما هي جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة، لذلك فانه علي الرغم من وجود منافسة بين المشروعات الرسمية وغير الرسمية، إلا أنه يمكن أن يكون هناك نوع من العلاقات المتبادلة بين القطاعين تتمثل في الاعتماد علي القطاع الرسمي في الحصول علي المواد الخام ، وبالتالي ترجع أهمية إصلاح منظومة التعليم ضرورة لتطوير القدرة التنافسية لقطاع المشروعات الصغيرة ، التي يجب أن تلبي منظومة التعليم احتياجات السوق من العمالة بشكل أفضل و إقامة نظم تتمتع بحساسية للسوق لتطوير المناهج التعليمية وتعديلها بما يتلاءم مع احتياجات السوق واحتياجات القطاعات ذات الأولوية الاستراتيجية[50].

وباعتبار أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية تعد مورداً لاحتواء البطالة بين الأفراد حيث إن مجالاتها متنوعة في خلق فرص عمل جديدة يمكنها أن تسهم مرحلياً في تخفيف حدة البطالة بين الشباب، مما يساهم بفاعلية في زيادة دخل الأسرة واستثمار وقت الفراغ بطريقة مثيرة لمواجهة البطالة والفقر ، وللحد من تفاقمها يجب الاهتمام بتلك المؤسسات ، بعد ما حققت باقتصاديات دول كثيرة تقدما في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعلها وتكيفها السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجدة به، واستحواذها على أكبر نسبة توفير لفرص العمل ، بهذا المنطلق أصبح من الضروري الاستفادة من خصائص المؤسسات الصغيرة، كوسيلة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة .

---

[49] **الشبكة العربية للمعلومات الصناعية** : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لمحة تاريخية ، دراسة منشورة بتاريخ 2018/3/18 ،على الموقع www.arifonet.org.ma

[50] **وزارة المالية** : تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ، مرجع سابق ،ص 80

فسوق العمل غير قادر على استيعاب خريجي التعليم خاصة التعليم الفني وبدلا من أن يكون التعليم التقنى وسيلة للتنمية الشاملة أصبح يمثل مشكلة و مصدرا لتخريج أعداد كبيرة من الشباب العاطلين عن العمل[51]. مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة بين مخرجات النظام التعليمي كما هو ملاحظ في مجتمعنا المصري، وبالتالي فإن إقامة الصناعات الصغيرة تعد وسيلة للتغلب علي نسبة من ، وتوسيع نطاق الأسواق مما يسهل بعد ذلك إقامة صناعات أكثر تطوراً وتعقيداً كما أن الصناعات الصغيرة مجالاتها متنوعة في خلق فرص عمل جديدة يمكنها أن تسهم مرحلياً في تخفيف حدة البطالة بين الخريجين ، مما يساهم بفاعلية في زيادة دخل الأسرة واستثمار وقت الفراغ بطريقة مثيرة لمواجهة البطالة والفقر، ويتطلب توعية المجتمع بمميزات التعليم الفني وما ينطوي عليه من فرص بناء مشروعات صغيرة في ضوء المهن واحتياجات سوق العمل، استخدام التكنولوجيا في التعليم و توفير مصادر التعلم و تقديم مقرر دراسي في اقتصاديات وآليات إنشاء وتمويل المشروعات الصغيرة بحيث يتم استكمال التجهيزات وصيانة البنية التحتية لمدارس التعليم الفني، مع ضرورة إتاحة الفرصة للشباب لامتلاك تلك المشروعات وإعداد برامج التعليم الفني لزيادة استثمار رأس المال البشري في تنمية تلك المشروعات [52]. كما يمكن عرض بعض نماذج التجربة المصرية في مجال تمويل ودعم المشروعات الصغيرة كالتالي:

- البرنامج المصري لتنمية المشروعات .
- البرنامج التدريبي للمجلس القومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للمرأة .
- برامج التدريب والاستشارات للمشروعات الصغيرة بالمعهد المصرفي المصري.
- برنامج البنك المركزي وبنك مصر لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- بوابة المشروعات الصغرى بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء .

---

[51] **سالم موسى سالم** : التجربة اليابانية فى تنظيم بنية التعليم الثانوي القنى وكيفية الاستفادة منها في مصر ، البحث التربوي ، السنة الأولى ، العدد الأول ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ، يناير 2002 ، ص 450

[52] **زكي نمر شلبي** : كفاءة جمعيات تنمية المجتمع المحلي في التخطيط لمواجهة مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2000

**كلية التربية وإسهامها في تنمية الوعي بإهمية المشروعات الصغيرة:**

أصبح موضوع القدرة التنافسية يحظى باهتمام واسع ، ويعود ذلك إلي مواكبة متطلبات التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم والمتمثلة في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وسياسات الانفتاح ، لقد أفرزت التغيرات التي تمر بها البلاد وضعا جديدا، يتمثل فيما يمكن اعتباره نسق من المشروعات جديد مبني علي المنافسة ، يعتبر التحدي الرئيسي التي تواجهه المشروعات الحالبة و التي تمثل تحدي متزايد الخطورة تتطلب من المؤسسات المعاصرة مراجعة شاملة لأوضاعها التنظيمية، قدراتها الإنتاجية و أساليبها التسويقية ، و إعادة هيكلة تلك الأوضاع لتلاءم سوق العمل المبني علي التنافسية وتحديد مكانة تؤهلها إن لم تتفوق لا تبعد عن مسار المنافسين وإلا اتسمت بالرجعية والتخلف على منافسيها لما يشهده هذا القطاع من تنافساً حاداً بين المشروعات الصغيرة سعياً وراء التحكم وامتلاك زمام الأمور على الأسواق واجتذاب منتفعين جدد فضلاً عن توجه بعض الشركات الكبري للاندماج سعياً وراء التوسع والتطور ، في ظل هذا التوقيت أصبح لزاماً على قطاع المشروعات الصغيرة تحديد الاستراتيجية المناسبة تطوير أدائها و دعم وتطوير القدرات الإنتاجية و تطوير منتجات جديدة ، التوسع في الأسواق القائمة و إنشاء أسواق جديدة .

كما يميز قطاع المشروعات الصغيرة بالمنافسة الحادة بين الفئات الموجودة في قطاع الأعمال الصغيرة بمدي أمتلاك الأفراد للمهارات الفنية وتشجيعهم على مزاولة العمل الحر وإيجاد بدائل لتخفيف الضغط على القطاع الحكومي حيث تساهم في إعادة هيكلة الاقتصاد وحل مشكلة البطالة ، فقدرة المؤسسة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط بقاء وتحقيق مردود اقتصادي هو الهدف لمساعدة المؤسسات الصناعية على مواجهة وضعها الصعب [53]. فضلاً مشاركتها في اتفاقية التجارة الحرة وتحرير التجارة الدولية والتي تسهم في فتح وانتشار أسواقا لتبادل المنتجات مع إلغاء القيود الجمركية بين دول الاتفاقية ، ومع زيادة الطاقات الإنتاجية و ارتفاع مستويات الجودة وضخامة ووفرة المعلومات عن الأسواق العالمية والسهولة النسبية في متابعة وملاحقة

[53] **محمد عدنان وديع:** محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في السوق الدولية، تونس ، 2001، ص 59

المتغيرات وتدفق نتائج البحوث و تطور أساليبها و التطورات التقنية المعلومات والاتصال وتعدد الفرص في السوق العالمي ذات الدلالة على التنافسية وتسارع عملية الإبداع والابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث والتطوير ونتيجة للتكامل بين المؤسسات في هذا المجال والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات المختلفة ، تصبح المنافسة هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية [54]. فأصبحت التنافسية ذات أهمية أخذت صفة الرسمية لها هيئات ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات وتقدم تقارير عنها لكبار المسئولين، حتي أن بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد ولم تعد التنافسية حاجة مقتصرة علي الشركات لكي تبقي وتنمو أو الأفراد ليحظو بفرص العمل بل باتت حاجة ملحة للدول التي ترغب في استدامة وزيادة مستويات معيشة أفرادها ومشاركتهم في التقدم العالمي [55].

ويجب توفير المناخ المحفز علي التنافس يعتمد عل يتكوين علاقات تتسم بالثقة بين كافة الأطراف والتي يمكن التنبؤ بمدي قدرة المنظمة علي المنافسة بفعالية وتتميز بامتلاك المؤسسة لموقع متميز بالنسبة لمنافسيه من خلال قدرتها علي التعامل بفعالية من العاملين فيها والمستفيدين منها وتقديم منتج ذات قيمية بالإضافة إلي المطالبة بتحسين الأداء التعليمي ورفع جودته وبلوغه الاعتماد الأكاديمي يتطلب هذا تطبيق معايير من شانها إصلاح كافة المؤسسات التعليمية شمل هذا الإصلاح نوعية الطلاب الذين إذا ما توافرت بهم وفيهم هذه المعايير كان دليل مسبق علي خروج هذه المؤسسة من المنافسة ، لذلك اتجهت الدول إلي تحفيز ودفع مؤسساتها للتفوق علي نفسها وعلي نظريتها وفي ظل ما يشهده التعليم العالي من تنافسية في الوقت الراهن فهو في أمس الحاجة إلي تحقيق الارتقاء ضمن مؤشرات التعليم الدولي ، فالتنافسية حاجة ملحة للمؤسسات والأفراد ليحظوا بفرص العمل لكي تبقى وتنمو وحتى للدول لتضمن استدامة وتحسن مستويات المعيشة ، إذ تتراوح بين مفهوم ضيق يرتكز

---

[54] **علي السلمي:** إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية ، مكتبة الإدارة الجديدة، دار غريب ، القاهرة، 2001 ، ص 103

[55] **محمد عدنان وديع:**القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ،العدد الرابع والعشرون ديسمبر 2003 ، الكويت ، ص 3

على تناسب السعر والتجارة والعاملين، وبين حزمة شاملة تكاد تتضمن كل نشاط الاقتصاد والمجتمع ، وبوجه عام تنحصر الأهداف الرئيسة لإصلاح النظام التعليمي في مصر في العدل الاجتماعي وتحقيق مبدئ تكافؤ الفرص والتميز والتطوير المستمر والمشاركة وتحقيق الشفافية وتوفير القيادات المستنيرة [56]. أي قدرة المؤسسة علي أن تتفوق في أدائها علي نظيرتها من المؤسسات المماثلة يتوقف علي تقديم خدمة أو منتج بمستوي أعلي من الكفاءة والفعالية عما تقدمة باقي المؤسسات تتوافر فيه مؤشرات كالجودة والسعر وتعتمد علي الأفراد العاملين بها علي منح المؤسسة أفضلية علي غيرها من المنافسين والتفوق في الأسواق .

وبالتالي هناك مجموعة من العوامل التي قد تسهم في دفع المؤسسة لمكانة مرتفعة بين المؤسسات الأخرى بحيث يمكنها من الصدارة في السوق شريطة عدم الاكتفاء بالمستفيدين الحالين بل جذب مستفيدين جدد بشكل أكبر من منافسيها تشمل التنافسية كل ما تقوم به المؤسسة من جهود وعمليات وكل ما تمتلكه المؤسسة من موارد بشرية ومادية فبقاء واستمرا المؤسسة علي التنافس يتوقف علي مجموعة من العوامل منها الكفاءة وامتلاك العاملين المهارة والقدرة علي التجديد والابتكار وعلي الإنتاج بتكلفة أقل وجودة عالية وبالتالي عليها تنمية رأس المال الفكري والقدرة علي التسويق العال لخدمتها الاستجابة الفعالة والسريعة لمتطلبات واحتياجات المستفيدين منها ، فتلبية رغبات المستهلكين المختلفة بتوفير سلع وخدمات نوعية جيدة وبسعر مناسب [57].

وبالتالي إن بناء القدرات هي عملية تتعدد فيها المتغيرات، ويؤثر بعضها على بعضا في إطار متكامل وشمولي كما هو الحال في تدريب العاملين والمتطوعين باي منظمة نتوقع منهم أن يكون لهم تأثيراً إيجابا في ترشيد موارد تلك المنظمة، وعلى كفاءة الخدمة، والعلاقة بالمنتفعين حيث تلعب المشروعات الصغيرة دورا هاما يتمثل في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة و تأثيرها الايجابيً على تحقيق رؤى المنظمة ، أي الوصول إلي الدرجة التي يمكن وفقها إنتاج السلع والخدمات التي تواجه

---

[56] **وزارة التربية والتعليم** : الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر ، نحو نقلة نوعية في التعليم ، ( 2008 / 2012) ، مطابع وزارة التربية والتعليم ، مصر ، ص 85

[57] **نوير طارق** : دور الحكومة الداعم للتنافسية ، حالة مصر ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2002 ، ص5.

الاسواق الدولية في الوقت الذي تحافظ فيه علي الدخول الحقيقية للشعب علي المدي الطويل وهناك تباين بين التنافسية الجارية والتي ترتكز علي مناخ العمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها وتحتوي علي عناصر مثل التزويد والتكلفة والنوعية و بين التنافسية المستدامة والتي تركز علي الابتكار ورأس المال البشري والفكري وتحتوي علي عناصر مثل التعليم ورأس المال البشري ومؤسسات البحث والتطوير والطاقة الابتكارية والوضع المؤسسي وقوي السوق [58].

ويتوقف ذلك على نوعية الأنشطة وطبيعة التنظيم والقرارات ، حيث تكمن تنافسية المؤسسة في التحكم في التكاليف التي تشمل مجموع ما تتحمله من تكاليف عملية الإنتاج ، ويعتبر التدريب من المداخل الأساسية لتنمية قدرة المنظمات على تحقيق الميزات التنافسية، ومن خلال إعداد الكادر الوظيفي الكفء والمؤهل والقادر على حمل الأعباء الاستراتيجية الموجهة نحو الوصول إلي انفتاح المنظمة على المجتمع الخارجي، وذلك بهدف تطوير برامجها وتجديد المعلومات التي تحتاجها لصياغة أهدافها وتنفيذ سياساتها، رفع جودة الإنتاج ونمو الأداء التنظيمي عن طريق حسن صياغة ووضوح الأهداف، وطرائق العمل وتقوية قدرات العاملين وتطوير المهارات لديهم لبلوغ الأهداف المرجوة [59].

**الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية.**

هناك مجموعة أساسية من المبادئ التي تعتمد عليها المؤسسات في زيادة قدرتها التنافسية وتختلف رؤية المؤسسات فيما بينها لمدى تأثير هذه المبادئ على عناصر التميز والتنافس والتي تتحصر في [60].

---

[58] **تفرير التنافسية الكونية للمنتدي الاقتصادي العالمي**:نقلا من محمد عدنان وديع:القدرة التنافسية وقياسها،مرجع سابق، ص 8

[59] **مصطفى أبوبكر** : إدارة الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزات التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004، ص12.

[60] **يمكنك الرجوع إلي المواقع التالية :**

المنتدي العربي لإدارة وتنمية الموارد البشرية
www.hrdiscussion.com
موقع المشروعات الصغيرة الناجحة
www.nizcosoft.com/business/?pagw_id=318
موقع المشاريع الصغيرة www.small-projects.org

- **الاستقرار.**

تسعى المؤسسات الصناعية لتكييف نفسها لتحقيق أقصى انتفاع من البيئة المحيطة كاختيار المواقع المناسبة بحيث تكون الأماكن قريبة من الأسواق وقريبة من مناطق توفر المواد الخام والعمالة ويتحقق الاستقرار عندما يصبح :

- الاكتفاء بقيمة العائد المادي من تسويق المنتجات .
- لا يقبل مسئول هذه المشروعات إلي المخاطرة لتحقيق عائد أكبر أو في توسع نشاطها والأكتفاء بأن النمو التدريجي يأتي بالخبرة والوقت .

- **التخصص .**

تركيز الأعمال في جزئية وتوجيه كافة الموارد في صناعة واحدة أو صنف واحد ، وعند توظيف مواردها وأساليب الإنتاج بطريقة واعية تتمكن من التوسع بدون زيادة في الاعباء .

- **تراكم الخبرة .**

يعتمد هذا المبدأ على اثر تراكم الخبرات على كل المجالات والأنشطة ويؤدى إلي رفع أداء المهام بسرعة أعلى وجودة أفضل وتكلفة اقل مع زيادة فرص التطوير والتحسين والابتكارات.

- **التقدم التكنولوجي**

توفير التكنولوجيا في الإنتاج شريطة ان يكون هذا التقدم تكامل ويسير في ثلاث اتجاهات :

- استخدام الاساليب التكنولوجيا لرفع جودة الأداء .
- تقديم منتجات جديدة اقل سعراً وأعلى كفاءةً كصناعية البرمجيات والأجهزة الذكية .
- توظيف تقنيات إدارة متقدمة مثل مراقبة الجودة وتحسين العمليات.

- **التكامل .**

يحدث التكامل بين مؤسستين ويعتبر هذا التكامل بمثابة توسع لكلا الطرفين ومن نتائجه الانتفاع باستخدام أفضل للموارد والانتفاع بإنتاج منتجات جديدة ودخول أسواق جديدة والتوسع في الأسواق القائمة يصحب لتحقيق التنافسية في الجودة و التوريد و الخدمة .

- **التوسع .**

الانتشار في الأسواق المختلفة والذي يؤدي إلي خفض تكاليف المعدات والموارد والعمالة والدعاية والتسويق.

- **المعايير**

وضع معايير وصفية ومقاييس و مواصفات للمنتج تسهل التفاهم بين المنتجين والعملاء والموردين وصف للوظائف ، ويعتمد نجاح المشروعات الصغيرة علي التكامل والتجانس بينها وبين المشروعات الكبيرة ودعم رجال الأعمال أصحاب هذه المشروعات في الحصول علي القروض بشروط ميسرة وبإنشاء البنية الأساسية من المرافق و توفير وسائل الموصلات بشتي أنواعها ، ولتحقيق التنافسية أخذت الدول بإصدار بعض الإجراءات التالية :

- إصدار قانون للصناعات الصغيرة وقانون للمشروعات الكبيرة .
- تحديد نقاط الضعف وتحديد لمشكلات المشروعات الصغيرة وتوفير الارشاد الفني لها .
- إنشاء معهد متخصص لتعليم وتدريب العمالة بالمشروعات الصغيرة .
- إنشاء مركز للإعلام القومي للمشروعات الصغيرة .
- الاعتراف بالمقاولات (الباطن) بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة .

- **المهارة**

وتهدف لخفض الفاقد في كافة صوره ومجالاته من خلال خفض مدخلات النشاط مع الحفاظ على مستوى مخرجاته ويتحقق ذلك بالتعامل مع متطلبات إنتاج اقل تكلفة وحسن التعامل مع الموارد المختلفة عدم التطوير يؤدي إلي سهولة دخول منافسين وبالتالي زيادة العرض وبالتالي انخفاض السعر وانخفاض حصتك من السوق ولذلك يجب السعي لتلبية احتياجات سوق العمل وتنمية العاملين ويتطلب لتحقيق هذه المبادئ التدريب المستمر في كل الأنشطة وتتراوح النتائج المرجوة من تراكم الخبرات بين تحسين تقنيات العمل كحد أدنى إلي تغييرات جذرية في المواد والأجزاء المستخدمة ، يتم تبادل الخبرة بين الشركات التي تتعاون في إنتاج أجزاء منتج معين .

كذلك ترغب المشروعات الصغيرة لتحقيق أهدافها للتأثير سعياً للمنافسة فارتفاع عدد الشركات الكبيرة في المناطق الصناعية وبالتالي تزايد الطلب على تخصصات ومهن جديدة وبمستويات عالية غير متوفرة في سوق العمل، مما يتطلب الاهتمام بنوعية المشروعات، فإن البقاء فيها والاستفادة منها يتطلبان أن تكون هذه الصادرات بمستويات جودة منافسة لغيرها وبأسعار مناسبة شريطة توفير الموارد الأربعة وهي :

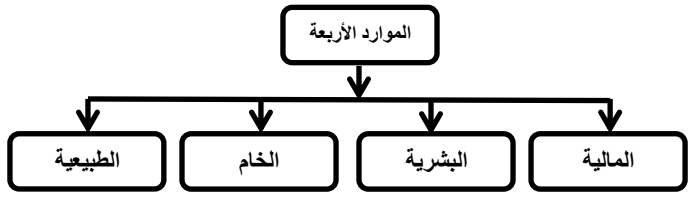


**1- الموارد البشرية:**

يعتمد نجاح المشروعات علي مدي توفير الأيدي العاملة الماهرة و الكفاءات العلمية في مختلف التخصصات و التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف المشروعات.

**2- الموارد الخام**

تعتمد جميع المشروعات علي مدي توفر الموارد الخام و تكاليف نقل هذه المواد إلي مواقع المشروعات الصغيرة .

**3- الموارد الطبيعية:**

توافر الموارد الطبيعية تعتبر المادة الأساسية للعديد من الصناعات ، وكذلك تتوقف وفدرتها لزيادة فرص نجاح التصنيع بجميع أماكن المشروعات الصغيرة .

**4- الموارد المالية :**

نعد جزء أساسي من الموارد التي يمكن تقديمها لهذه المشروعات من قبل الجهة الداعمة في صورة قروض ميسرة ذات فوائد مدعومة وأقساط تسديد مريحة وفترات سماح مناسبة وتقديم التسهيلات الضريبية للمؤسسات ، ويدخل في ذلك أيضاً تنظيم المكان والارتقاء بمستوى الأداء للعاملين بالرغم من ذلك فلم يعد ارتفاع عدد المشروعات الصغيرة عائق للتنافس فيما بينهم بل تتنافس أكثر من250منشأة

صغيرة في ايطاليا في الخدمات الانتاجية علي أن تختص كل مجموعة من المؤسسات أو المنشاءات الصغيرة بإنتاج جزء معين يتكامل مع باقي المنشاءات علي أن يكتمل فيما بينهم [61] . ويتبين من العرض السابق أن الدول التي حظيت بنجاح المشروعات الصغيرة ترجع إلي العديد من العوامل من أهمها :[62] تحفيز البحث العلمي بتوفير الدعم اللازم للمشروعات الصغيرة .

- العمل علي تطوير الآلات والمعدات المتطورة وتوفير جهات مانحة لعملية التدريب.
- تتسم السياسات التي تهدف إلي تنمتها بالديناميكية والمرونة .
- تقسيم الإنتاج والتنسيق والتكامل بين المشروعات الكبيرة والصغيرة .
- عدم اعتبارها جهة مستقلة بذاتها بل هي جزء من مجموعة مترابطة ذات علاقات متداخلة

بدأت تجربة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991 من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة، وبلغ عدد المشروعات التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 الف مشروع صغير ، بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار، منها 45 ألف مشروع صغير والذي يعرف باسم مشروعات الأسر المنتجة أو المشروعات المنزلية ، وبلغت نسبة هذه المشروعات الأخيرة حوالي 53 ٪ من إجمالي المشروعات التي قام الصندوق بتمويلها بمبلغ يقارب 18 مليون دولار وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية حيث لم تعد الحكومة تستطيع أن تضمن لهم فرص العمل المناسبة في مؤسساتها[63].وتختلف وفقا لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الإنتاج ونوعية الصناعات التقليدية و الحديثة .

---

[61] **التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة** : خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، مجلس الشوري ، دور الانعقاد الثالث والعشرون ، 2003 .

[62] **البنك الأهلي المصري** :المنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد السابع والخمسون ، القاهرة ، ص ص 77 – 87 .

[63] **موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، منقول من الموقع بتاريخ 2019/4/15

.http://www.namaa .gov.eg/default.aspx

كما رصد للصندوق الاجتماعي اعتمادات هامة نصفها من الميزانية العامة وأهتم بدعم الصناعات الصغرى والمتوسطة ودعم حراك القوى العاملة الجغرافي والمهني وتوفير فرص عمل ويعمل هذا الصندوق للتنمية من خلال أربعة برامج رئيسية هي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة، برنامج الأشغال العامة، برنامج تنمية المجتمع، برنامج تنمية الموارد البشرية، فضلاً عن مشروع تطوير السياسات الخاصة بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة ، المضمون الأساسي لهذا الصندوق هو التركيز على تبسيط الإجراء التي تسهم في إقامة المشروعات الصغيرة واتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع مشكلات التي تعوق إقامتها و تيسير التبادل بين المشروعات الكبرى والتي تُسنِد إلي المشروعات الصغيرة العديد من الأعمال تهتم بالإسهام في تمويل العاملين لديها ورفع مستوي تدريبهم وكفاءتهم ، وتمثل هذه المشروعات حوالي99٪ من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي وتساهم بنحو80٪ من الناتج المحلى الإجمالي، وتغطى نحو90من التكوين الرأسمالي وتستوعب حوالي75٪ من فرص العمل ويدخل سنويا 39 الف مشروع جديد مجال الإنتاج كما تساهم المشروعات الصغيرة بنحو13٪ من قيمة الانتاج الصناعي، والمشروعات المتوسطة 46٪ والمشروعات الكبيرة41 ٪ [64].

وقد تم تسميته جهاز تنمية المشروعات الصغيرة لتوفير التمويل الملائم لها فقد بلغ إجمالي مساهمة القطاع ليصل إلي 3،4 مليون مشروع صغير ومتوسط ، و بناء عليه فقد تبنت الدولة مجموعة من السياسات الطموحة لتفعيل دور المشروعات الصغيرة في المساهمة في رفع معدل النمو الاقتصادي المصري والتي من أهمها توفير الإطار القانوني المنظم للمشروعات الصغيرة بصدور قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة 2008 ونص القانون في مادته علي أن الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل علي تنمية النشأت الصغيرة وبالتخطيط والتنسيق والترويج لانتشارها والمعاونة في الحصول علي ما تحتاجه من تمويل وخدمات وذلك بالتعاون مع الوزارات وأجهزتها والهيئات ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات المعنية بذلك والمكلفة من قبل الدولة [65].

---

[64] **موقع بنك مصر**: www.banquemisr.com .

[65] **جريدة الاهرام الرسمية** : العدد 24 بتاريخ 10 يونيو 2004

جدول (1) التوزيع النسبي للمنشآت طبقا لحجم المنشأة بالقطاع الخاص الرسمي

| المنشآت | عدد العمالة | حجم رأس المال | التوظيف |
|---|---|---|---|
| كبيرة | 100 عامل | 15 : 30 مليون | 17 ٪ |
| متوسطة | 50 :99 عامل | 5 : 15 مليون | 3 ٪ |
| صغيرة | 5 : 49عامل | 250.000: اقل من مليون | 22 ٪ |
| متناهية الصغر | ١ : 4 عامل | 250.000: اقل من مليون | 58 ٪ |

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد الاقتصادي

إن استخدام عدد العمال كمعيار لتعريف المنشآت الصغيرة والمتوسطة يمتاز بعدد من المزايا منها

- السهولة في جمع المعلومات حول هذا المؤشر.
- سهولة تحديد مؤشر للتنافسية بين قطاعات الإنتاج علي المستوي المحلي أو الدولي .
- مؤشر ثابت وموحد خصوصا أنه لا يرتبط بتغيرات الإنتاج وتغيرات أسعارالصرف بين الدول من جهة وباختلاف ارتفاع أو هبوط سعر العملة للدولة الواحدة من جهة أخري.

و قد تتأثر المشروعات الصغيرة بعدة تغيرات ، وهذه التحديات الدولية والإقليمية والمحلية تجعل من تطوير التعليم بجميع مراحله خيارا استراتيجيا لا بديل عنه [66]. ومن الثغرات البارزة لكثير من المشروعات الصغيرة في مصر أنها تفتقر إلي رؤية واضحة لمبررات وجودها كما أن نتيجة لعدم التخطيط الجيد لها وتخبطها لا تعبر بدرجة كبيرة عن سياسة تنموية واضحة أو وجود مبررات مقنعة وبالتالي فإنها تفتقر إلي رؤية واضحة التي تحدد أطرها وسياستها المتعلقة بإنشاء المشروعات الصغيرة مما أدي إلي إعاقة نموها وتهميش دورها فضلا عن عدم وجود صفة القانونية ، كما أنها ليس لها أهداف مرحلية توصل إلي تحديد الغرض العام من المشروعات، فمازال الاهتمام الأكاديمي والبحث

[66] **أحمد إسماعيل حجي**: التحديات الخارجية والتعليم، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية ، جامعة حلوان ، التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، 1995، ص ص 9:

العلمي ضعيفا من حيث ندرة وقلة البحوث العلمية والأكاديمية المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة فى البلدان النامية [67].

**التكامل بين المشروعات الصغيرة و المشروعات الكبيرة ودورهما في تحقيق التنمية :**

تلعب المشروعات الصغيرة في تكوين نسق متكامل في أداء أعمال هذه المشاريع والتي تخلق قيماً لدى الأفراد تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق متكامل ، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمال المنتِجة والتي تعمل في النسق الواحد ، ويعتبر التعليم في ظل هذا يتحول تدريجيا نحو اقتصاد قائم على المعرفة الطريق الوحيد لنشر المعرفة فقد كان يرتكز دور المؤسسة في تطوير الأفراد العاملين فيها في البدء في التدريب الذي يهدف إلي زيادة مهارات الأفراد لأداء العمل و مجموعة الأنشطة التي تسعى إلى هذا الغرض تمثل في مجموعها أنشطة التدريب كما يمكن اعتباره على أنه تأقلم مع العمل أو أنه تغيير في الاتجاهات النفسية و الذهنية للفرد اتجاه عمله .

والكفايات المطلوبة للعمل بنجاح في مكان عمل عالي الأداء هي مهارات تأسيسية عامة، تشكل معرفة نظرية مفاهيمية متفرقة، ومهارات أدائية، ومهارات التفكير وتشمل صنع القرار، وحل المشكلات، والتفكير الإبداعي، والتعلم من أجل التعلم وصفات شخصية، تشمل: تحمل المسؤولية، وتقدير الذات ، والأمانة، والعمل الجماعي وتنمية روح الفريق، والتعاون، والاستقلالية، واستمرارية التعلم مدى الحياة، وتطوير مهارات حياتية للمستقبل[68].

---

[67] **ميسا حبيب سلمان:** الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة فى ظل استراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة من قبل هيئة التشغيل وتنمية الموارد في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك، 2009

[68] Cairney, T; The Knowledge Based Economy, Implications For Vocational Education and Training, University of Western Sydney 2000, منقول من حسن عمر السوطري واخرون : مدى امتلاك طلبة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود لمهارات القرن الحادي والعشرين ،أبحاث مؤتمر التربية في عالم متغير ، محور الإدارة التربوية ، الجامعة الهاشمية 7-8 2010، ص 3

وتقوم التنافسية بدورا هاما في نجاح المؤسسة التعليمية والصناعية إذا ما توافرت بها مجموعة عومل– مثل قوة وعمق العلاقات بين العاملين أو المستفيدين بالمؤسسة وبين رؤسائهم من جهة ومن جهة أخري بينهم وبين بعضهم بعضا ، وضوح الأدوار والمسؤوليات لعدم تضارب بين شاغلي المؤسسة ، وكلما ارتفع الأداء بها يرجع إلي الاهتمام بالعاملين وقوة التماسك فيما بينهم والذي يسهم في الإنتاجية للمؤسسة التعليمية ومصدر أساسي في الإصلاح ، وأن ضعف بناء الترابط داخل المؤسسات والذي يفقدها القدرة علي التنافس ويشكل عائق لعدم تحقيق القدرة التنافسية بين المؤسسات التعليمية كذلك تدني معايير الانجاز وتقادم المناهج وعدم توافر ورش بكليات التربية للتعليم الفني وسوء التجهيزات و عدم توافق مخرجات التعليم العالي (التعليم الفني) مع متطلبات السوق الداخلي والخارجي جميعها مؤشرات تفقد المؤسسة تحقيق مركز مرموق ضمن مؤشرات التنافسية .

تسهم المشروعات الصغيرة في إتاحة فرص التواصل بين كافة العاملين بطريقة مباشرة والاطلاع علي ظروف العاملين نتيجة العلاقات الشخصية والإنسانية التي بينهم والتي تنعكس إيجابيا علي إنتاجهم ، وذلك بسبب تنمية روح الفريق بين العاملين داخل مؤسسة المشروع ، كما يؤدي بساطة ومرونة الإدارة إلي تسهيل عملية تكيف منشأت الأعمال الصغيرة مع متغيرات التطور والنمو و تلبية احتياجات شاغلي المؤسسات الصغيرة أو الكبيرة ، وتمتاز مؤسسات المشروعات الصغيرة بسهولة تغيير سياسة إنتاجها لمواجهة التغييرات الطارئة في المجتمع و بتغير نشاطها مرات عديدة والتي يتبعها تغيير في تركيبة القوي العاملة ، ويعد دورها هاما في تدريب العاملين فيها بصفة مستمرة وإكسابهم القدرة علي تحمل المسؤولية وإكسابهم المهارة والمعرفة وهو الدور الذي من خلاله يرتقي العامل من عامل إلي صاحب مشروع ، وبالنظر إلي تخصص مجال المشروعات الصغيرة فإنه يتسم بالدقة والجودة لاعتماده علي المهارة لتصميم الإنتاج وفق احتياجات المستهلكين .

ولعل أهم مفاهيم التعليم التي تحتاج إلى تطوير تلك التي تتصل بمفهوم العملية التعليمية فلابد من تغيير أهداف التعليم، من تخريج موظفين وعمال يلتزمون بالقواعد الخاصة بالعمل في الوزارات والمؤسسات، إلى مبدعين ومبتكرين ويتوقع العلماء والخبراء أن المجتمعات التي سوف تتقاعس في إعداد مواردها البشرية عن طريق التعليم والتدريب للوصول إلى الجودة والكفاءة والتميز لمجابهة متطلبات

الوقت الحالي، وتطوير نظام المحاسبية وتعديل قيم المتعلمين بما يتلاءم وتطوير المؤسسة ومدي سعيها للتنافس ، وعليه أصبحت قضية التعليم وجودته هي قضية أمن قومي، من خلال تخريج أفراد يتميزون بالابتكار والإبداع والتميز والتجويد واستشعار توجهات العصر، مما يؤدى إلى إثبات الوجود والتنافس في أسواق العالم [69].

فالجودة في العملية الإنتاجية تؤدي إلى تميز المؤسسة واستمرار نجاحها وتحقيق أهداف الرامية إلي بقائها وقدرتها علي والتوسع في التصدير، وتوفير منتج عالي الجودة و تشجيع الاستثمار بكافة القطاعات والقدرة علي الانتشار في الصناعية الجديدة ، لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع المصري وسد ثغرة البطالة عن طريق توفير فرص عمل حقيقية ومنتجة تتناسب مع الزيادة السكانية، ومع الأعداد الجديدة الداخلة إلي سوق العمل سنوياً ، ومن هذه التغيرات التوجه نحو استخدام التقنيات التكنولوجية في مختلف المشروعات بحيث أصبحت المعرفة هي مقياس التنافس لأي اقتصاد ، لأنها تقلل الحاجة إلي المواد الخام والعمالة والوقت والمكان ورأس المال مما يتطلب بناء قدرات حقيقية لتلائم هذه المشروعات [70].

**رسم توضيحي(1) يبين حجم تعامل المشروعات الصغيرة مع البنوك**

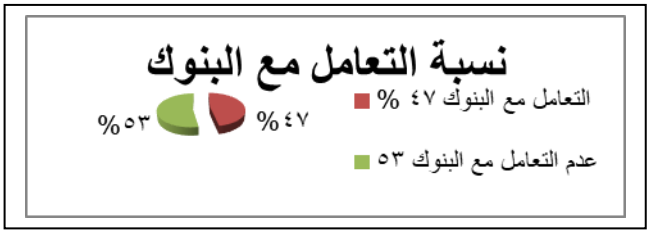


[69] **حسين كامل بهاء الدين**:الوطنية في عالم بلا هوية تحديات العولمة ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2000، ص 34

[70] **إلفن وهايدي توفلر**: نحو بناء حضارة جديدة ، سياسات الموجه الثالثة ، تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وزارة التربية والتعليم ،القاهرة، 1995، ص ص 51 : 56

علي الجانب الأخر هناك العديد من الدول تستخدم حجم رأس المال لتعريف المشروع الصغير والمتوسط، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين هذه الدول لاختلاف أسعار صرف العملات، لذلك لابد من ضرورة وجود هيئات لتحديد مقاييس موحدة عند الاستخدام علي أن تقدم التسهيلات ومنها :

- الحضانات التكنولوجية للأنشطة الصناعية التابعة لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.
- الشركة المصرية للاستعلام الائتماني تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- الهيئة العامة للتنمية الصناعية التابعة وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.
- خدمات المشروعات الصغيرة وشركة تنمية الصعيد للاستثمار .
- قطاع المشروعات الصغيرة في وزارة الصناعة والتجارة الخارجية .
- مبادرة البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة 2019 .
- مبادرة الهيئة العامة للاستثمار لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- مبادرة جمعية الاورمان لتمويل المشروعات الصغيرة .
- مديريات التضامن الاجتماعي في المحافظات .
- مركز دعم التكنولوجيا والابتكار .
- معهد التبين التدريبي التابع لوزارة الصناعة .
- وزارة التنمية المحلية قروض مشروعات الاسر المنتجة الموازنة العامة للدولة

مما يعني مساهمة البنوك بنسبة ضئيلة لا تتعدي 22 ٪ على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود لذا فهي تستطيع مواجهة تغييرات السوق حيث تتمتع بقدر من التمويل الذاتي وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته .

**رسم توضيحي(2) يبين حجم التسهيلات التي تقدمها البنوك**

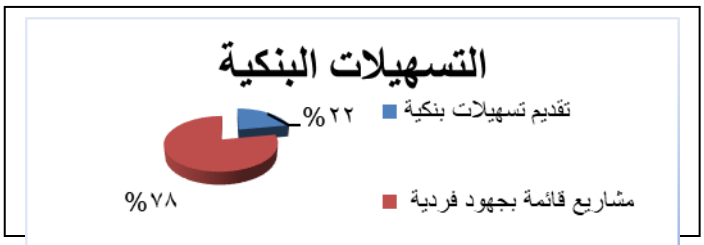

ويعد قانون رقم 141 لسنة 2004 أداة مهمة تهدف إلى تنظيم وتنمية عمل المشروعات الصغيرة في مصر بهدف رفع قدرتها التنافسية للمساهمة بصورة أكبر في عملية التنمية ، ونص القانون علي الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة المختصة بالعمل على تنمية المشروعات الصغيرة ، وذلك بالتعاون مع الوزارات و الهيئات العامة[71] .

ساهم هذا في الوقت الحاضر باهتمام الدولة بالمشروعات الصغيرة ، لما تقدمه من دور مؤثر في توفير فرص العمل ودفع عجلة التنمية ، وقد بدأ الاتجاه نحو إنشائها يتزايد بعد منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كان الفكر الاقتصادي يعتمد على المشرعات الكبيرة، باعتبارها القادرة على توفير قاعدة صناعية كركيزة للتنمية الاقتصادية وقد ساهمت بشكل فعال وبارز في إحداث التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لإسهامها في زيادة الناتج المحلى والدخل القومي وزيادة الصادرات والاستثمارات ، ويتطلب ادخال علي التعلم التغييرات الحادثة في سوق العمل وعلي دعم الابتكار بداخل المؤسسة والعمل بمواصفات التعليم القائم علي السوق ومتغيراته ، وبناء المعرفة والقدرات الابتكارية ويلزم تغيير ممارسات إدارة الموارد البشرية التقليدية وتبني رؤية جديدة تسهم في تحقيق الميزة التنافسية بتنمية وتشجيع العمل الجماعي وقد أصدر رئيس الوزراء قرارا برفع قيمة القرض إلي 10 مليون خاصة لمشروعات الطاقة المتجددة بفائدة 5 ٪ ( بسيطة و متناقصة) علماً بإن هذا القرض لا يصرف إلا إذا قام مالك المشروع بتوفير فرص عمل للأفراد العاطلين تتراوح مدة سداد القرض بالمشروع التجاري والخدمي مدة سداد القرض ثلاث سنوات والمشروع الصناعي أقصها خمس سنوات علي ألا يحتسب مدة دورة المشروع والتي تتراوح من ثلاث أشهر إلي تسعة شهرا ، تخضع المتقدم لشروط للحصول علي قرض الأتي :

- أن يكون حسن السمعة .
- حاصل علي شهادة محو الأمية كحد أدني .
- السن لا تقل عن 21 سنة ولا تزيد عن 59 سنة.
- يقيم بالمحافظة التي بها فرع جهاز تنمية المشروعات أو المحافظة القريبة منه .

[71] **حسين عبد المطلب الاسرج**: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فى الدول العربية،ص 13منقول من موقع www.arabic.microfinancegateway.org/redirect.php

- يفضل أن يكون متفرغ وليس لدية عمل يشغله عن المشروع لضمان سداد القرض .

وبالتالي هناك مجموعة مستندات تقدم للجهاز للحصول علي القرض والتي منها السجل تجاري ، و بطاقة ضريبة و تصنيف وتسجيل المشروع وموافقة وزارة البيئة ووزارة الصحة علي المشروع ،علي أن يتناسب حجم القرض مع المشروع كما يسهم الجهاز تمويل التجهيزات والخامات ، وتمويل المعدات والآلات سواء محلية أو مستوردة ، علما بإن الجهاز(جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ) لا يمول المكان ، كما لا يمول الجهاز قيمة المشروع بنسبة 100 ٪ غلي أن يكون للمتقدم رصيد يصل 25 ٪ : 50 ٪ من قيمة المشروع[72].

هناك التباين بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة وفقا لدرجة التطور والتقدم التكنولوجي و التي تعتمد في التحديد فيما ينهم علي مجموعة من المعايير تشتمل علي إجمالي عدد الأفراد والموقع الجغرافي ومدي انتشاره ومقدار رأس المال ومدي توافر المواد الخام ونوعية الآلات الموجودة بالفعل[73].

– يحدد الفرق بين المشروعات الكبيرة والصغيرة على مستوى كل دولة وفقاً رؤيتها والتي تشمل عملية الرقابة والانتاج والتنظيم والتوجيه وطرائق التمويل و التكنولوجيا المستخدمة وتصنيفها وإعداد قاعدة بيانات خاصة بها وتحديد مساهمتها في الاقتصاد القومي[74].

---

[72] **أسامة بكري** : دور جهاز تنمية المشروعات في توفير القروض لمساعدة الأفراد علي البدء في عمل المشروعات ،أذاعه القاهرة الكبرى ، برنامج اذاعي مقدم يوم الجمعة الساعة سادسة مساءا ، الموافق 2019/10/25

[73] **عالية العتيبي** : إدارة المشروعات الصغيرة ، الجمعية الفيصلية الخيرية ، 1438 ،ص 3 منقول من الموقع www.alrafeef.com بتاريخ 2019/4/14

[74] **سيد ناجي مرتجى**: المشروعات الصغيرة والمتوسطة(المفهوم والمشكلات وإطار التطوير)، ندوة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ،18 – 22 يناير 2004

**جدول (2) يوضح اوجه المقارنة بين المشروعات الكبيرة و المشروعات الصغيرة**

| اوجه المقارنة | المشروعات الكبيرة | المشروعات الصغيرة |
|---|---|---|
| الإدارة العليا | مجموعة / مجلس / جمعية | فردية عادة |
| التخطيط | طويل الأجل / علمي | قصير الأجل / غير علمي |
| التنظيم | هيكل تنظيمي ومستويات إشرافيه | يوجد هيكل محدود للغاية |
| التوجيه | أنظمة إشراف وتحفيز واتصالات | أساس شخصي |
| الرقابة | أنظمة مركزية ولا مركزية | مركزية بدون أنظمة |
| الإنتاج | ضخم يعتمد على أساليب علمية | محدود يعتمد على الاجتهادات |
| التسويق | متسع النطاق/ وجود أنظمة تسويقية | محدود النطاق / نشاط بيعي عادة |
| التمويل | ضخم / رأس مال مملوك ومقترض | محدود / ذاتي |
| التكنولوجيا | متقدمة / متجددة | محدودة |

لقد أثبت المشروعات الصغيرة جدارتها في الربط بينها وبين المشروعات الكبيرة حيث لا تنمو المشروعات الكبيرة إذا لم يوجد هناك مشروعات صغيرة تعمل علي إنتاج وتوفير السلع التي توكل إليها، إذ تتميز هذه المشروعات الصغيرة بارتفاع وسرعة معدل دوران حجم المبيعات كما تتميز بحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة وبالتالي سهولة اتخاذ القرار كما يسهل تحويل المشروعات الصغيرة إلي المشروعات كبيرة وفي مدة زمنية قصيرة لمتلكها المرونة الكافية لتعديل مسارها بسهولة ، حيث يكون الانتقال فيما بينها تدريجيا إلا أن هناك ملامح وصفات أساسية بأنه ذلك القطاع الذي يغطي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوفر فيها بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حدة ، وتقوم المشروعات الكبيرة بإسناد بعض الأعمال إلي المشروعات الصغيرة للقيام بها من خلال امكانياتها ،وإقامة علاقات تعاقدية مع المشروعات الصغيرة لتكون بمثابة صناعات مكملة لها، و التوسع في تقديم البيانات التي تسمح بإجراء مقارنات كفؤة للتجديد والابتكار والتنافسية .

**شروط إقامة وبناء المشروعات الصغيرة:**

تتميز المشروعات بتقليل البطالة بين أفراد المجتمع لتوفيرها فرص العمل لتشغيل الخريجين وقدرتها علي الانتشار الجغرافي مما يساعد على تقليل معدلات الهجرة من الريف للمدن والحفاظ على الاستقرار السكاني ، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة ، فضلا عن أنها مصدراً لتقوية الترابط بين التعليم الفني وبين فلسفته ، وأن هدف التعليم الفني القائمة علي تنمية العمل اليدوي هو إمداد سوق العمل بالعمالة

وليس بالأدريين ، نتيجة المنافسة تغير الطلب على العمالة بحيث أصبح توافر هذه العوامل شرط لإقامة المشروعات الصغيرة لتناسب احتياجات سوق العمل المكتظ بالعاطلين.

- المساواة بين الريف والحضر في إقامة المؤسسة رغم اختلاف الظروف .
- المحافظة على الأعمال التراثية التي يتميز بها الاقتصاد المصري.
- الحد من الهجرة الداخلية مع خفض البطالة والقدرة علي رفع الناتج المحلي للدولة.
- الاعتماد علي رأس المال البسيط .
- القدرة علي توفير المكان المقام عليه المشروع .
- لا يشترط علي المتقدم للعمل بالمؤسسات الصغيرة المهارة فهو يكتسبها اثناء العمل

لقد تزايد في الأونة الأخيرة الاهتمام بتوليد أفكار جديدة للحد من المشكلات التي تتعلق بالتنمية المستدامة كالطاقة البديلة وتكرارا مياه الشرب وتوفير الاسمدة بديلة صناعية ، ساهم هذا التغيير في الرغبة في إعداد طبقة من الأفراد المفكرين الذين يمتلكون القدرة علي التغيير المطلوب ، ولكي يتحقق هذا الهدف لابد من الاهتمام بتنمية ثقافة العمل الحر والتوسع في إقامة المشروعات الصغيرة والذي يتطلب إدخال مقررات تهدف علي ثقل ثقافة هذا العمل داخل الجامعات المصرية .

**معايير الحكم علي المشروعات الصغيرة وهى**[75] .:

- تحمل الطابع الشخصي في إدارتها وتختلف عن المؤسسات .
- تعتمد على المصادر الداخلية لراس المال والموارد المحلية.
- صغر حجم النشاط ، وعدد قليل من العمالة.

ووفق قانون تنمية المشروعات الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تمارس نشاطا اقتصاديا إنتاجيا أو تجاريا أو خدميا ولا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه (بتحرير سعر الصرف لعام 1992 ) ولا يتجاوز مليون جنيه ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عاملا[76].وهذه الوحدة الاقتصادية التي تنتج سلعة أو مجموعة من السلع والخدمات ويتم إدارتها بواسطة مالك واحد وتقع

---

[75] **عبد الغفور عبد السلام** : إدارة المشروعات الصغيرة ، دار صفاء للطباعة، الأردن ، عمان، ،2001 ، ص 7.

[76] **قانون رقم 141** الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة ، مادة رقم 1 ، مصر ،2004، منقول من الموقع http:/www.sfdegypt.org/law.a:asp.

ضمن منطقة جغرافية واحدة كما أنها قد تمتد أحيانا إلي مساحة جغرافية أكبر في حالة وجود أكثر من فرع وتمارس نشاطا صناعيا في مجالات الصناعات الاستخراجية والتحويلية [77].

**تتعدد أنواع المشروعات الصغيرة وهي كالتالي [78].**

**1. مشروعات من حيث المجال :**

وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة و الإصلاح والتنظيف.

- **مشروعات صناعية :**

وتختص بتحويل الخامات إلي منتج نهائي استهلاكي ويتضمن كل الصناعات التحويلية والتعدين والمواد الغذائية والنسيج ومواد البناء .

- **المشروعات الزراعية :**

وهي تعمل في مجال الزراعية والثروة الحيوانية والبحرية فضلا عن زراعة وصيد الاسماك

- **المشروعات الخدمية :**

هي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح مثل تجارة الجملة والتجزئة وهنا نشير إلي أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية [79].

---

[77] **تقرير التنمية البشرية:** شباب مصر بناة مستقبلنا، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة و معهد التخطيط القومي،2010، ص173

[78] **الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات :** موقع كنانة أون لاين ، مصر www.kenanaonline.org

[79] منقول من الموقع بتاريخ 15- 9 – 2018 www.arifonet.org.ma

**2. من حيث الإنتاج**

تحويل المواد الخام إلي منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة والتي تعني زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ويكون هناك تماثل في الانتاج و تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة[80]. و تنقسم إلي:

- **المشروعات التي تنتج سلعاً استهلاكية:**

مثل الصناعات الصغيرة واليدوية وورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية في صناعتها

- **المشاريع التي تنتج سلعاً إنتاجية :**

القدرة علي إنتاج سلع أخرى كالصناعات الداعمة لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات الداعمة للسيارات أو الصناعات الغذائية[81].

- **الصناعات التقليدية الحرفية :**

التي تستخدم طرائق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط.

- **الصناعات التي تستخدم طرائق الانتاج ما بين الحديثة والتقليدية :**

وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر مثل المنتجات الجلدية والأثاث .

- **الصناعات التي تنتج منتجات متطورة :**

وبمختلف المجالات (الهندسية ، الكيماوية ، الطبية) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة .

---

[80] **حمدي الحناوي:** تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، القاهرة ، 2006 ، ص 33

[81] **محمد هيكل** :مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003 ، ص 20

**جدول (3) الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية.**

| وجه المقارنة | الكبيرة | المتوسطة | الصغيرة | المتناهية الصغير | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | حرفية | منزلية |
| الملكية | شركات أموال | أشخاص | فردية | فردية | فردية |
| المكان | المصنع | المصنع | المصنع | الورشة | المنزل |
| عددالعمال | أكثر من مائة | 100 / 51 | 50 / 10 | أقل من 10 | أقل من 5 |
| الآلات | آلية | نصف آلية وآلية | يدوية ونصف آلية | يدوية وآلات بسيطة | يدوية |
| السوق | دولي وإقليمي | إقليمي | محلي | حي ومناطق | أسر ومعارف |
| مواد خام | مستورد | محلي ومستورد | محلي | محلي | محلي |

لذا فالدول المتقدمة والنامية تختلفان في تعريف المشروعات الصغيرة ، فالمشروعات التي تعتبر متوسطة في الدول النامية تعد صغيرة في الدول المتقدمة ، كما أن المشروعات الكبيرة في الدول النامية تعد متوسطة في الدول المتقدمة ونتيجة تميز هذه المشروعات بقدرتها علي توفير و خلق فرص عمل تتغلب جزئياً علي البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية، مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمالة وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة ، وتوفر هذه المشروعات فرصاً عديدة لعمل الإناث والخريجين والمهاجرين الداخليين ، ولقد أدركت معظم دول العالم إن أهمية المؤسسات الصغيرة تزداد كونها ذات مقدرة استيعابية كبيرة للعمالة كما أنها تعمق دور المبادرة الذاتية والتوظيف الذاتي وتشكل قاعدة انطلاق لصناعات مساعدة ومتخصصة لخدمة الصناعات الكبيرة [82] . وطبقا للأنواع السابقة يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة ضمن إلي ثلاثة مجموعات هي **الأولي** :الأعمال الأولية وتشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.

**الثانية** :الصناعات التحويلية هي الصناعات التي تشمل المشاريع التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلي سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة– أي تصبح ذات قيمة مضافة ، مثل صناعات الجلود و صناعة الاخشاب والأثاث و الصناعات البلاستيكية.

[82] **اليونسكو** :اجتماع فريق الخبراء حول المبادرة الإقليمية لتطوير مشروعات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 24

**الثالثة :** مشروعات الخدمات والتي تشمل خدمات الصحة والتدريب والتعليم و يمكن قياس التنافسية من خلال الربحية و معدلات نموها و استراتيجية المؤسسة و اتجاهها لتلبية الطلب في السوق الخارجي من خلال التصدير ، ونتيجة لما يوجد من خلط بين المشروعات من حيث الحجم وهناك فرق بين المشروعات في ظل سوق المنافسة في بيئة محلية غالبا وبعناصر إنتاج محلية استخدامها محدودة مقارنة بمثيلاتها في الصناعية

لذلك لذلك تكمن هذه الأهمية في توفير فرص العمل للعاطلين وتشجيعيهم علي التصدي لظاهرة البطالة، حيث تعد المشروعات الصغيرة قاطرة للنمو الاقتصادي، بل أصبحت حالياً العامل الأهم في تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، حيث تشكل أهمية بالغة في إنشاء المؤسسات الصغيرة.

**أهمية إنشاء المشروعات الصغيرة :**

يجب أن يشجع النظام التربوي الخريجين علي إجراء تجارب مختلف ما بين مشروعات تعاونية صغيرة أو أعمال حرة حتي يدرك كل خريج قدراته وميوله وطموحاته المهنية في المجتمع وبالتالي يحب إشراك الخريجين في وضع الأهداف التعليمية في مجال الإعداد للمهن فالمطلوب في الوقت الحاضر الشخصية المستقلة القادرة علي اقتحام مواقع الأعمال المتنوعة ويتم ذلك من خلال توفير مناخ تعليمي حر منفتح علي سوق العمل ، ومن الضروري أن نسلم بأنه لا تطوير أو تقدم اقتصادي دون تجديد تربوي في أهداف التعليم وسياساته ، والتي تسهم في إنتاج فرد منتج يعي ويدرك كافة المعارف والمعلومات عن نوعية الأعمال المتاحة في مجتمعه [83] .

بداية الاهتمام بالمشروعات الصغيرة كان بعد انهيار الأوضاع المالية في منتصف الثمانينيات في معظم بلدان العالم، فضلاً عن عدم قدرة الدول على الاستمرار في إنشاء المشروعات الكبيرة وحتى الحفاظ على الموجودة منها، فالتغيرات التي شهدها العالم والتي نجم عنها تحرير التجارة والعولمة وما تبعها من تقدم في الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول زادت من أهمية المؤسسات الصغيرة في إنعاش الاقتصادي والاجتماعي، و زادت النظرة لدور المشروعات الصغيرة الإيجابي في تنمية المجتمع

---

[83] **محمد الأصمعي محروس سليم** : التجديد التربوي في مواجهة فقر الثقافة المهنية لدي الشباب المتعلم ، بحث منشور مجلة الدراسات تربوية واجتماعية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، يونيو ، 1997، ص ص 62 : 63

نحو المستقبل مع بداية ارتباط المشروعات الصغيرة بالتنمية وارتباطها في الدور التربوي الذي تلعبه التربية في فن التفاوض مع الأخرين والقدرة علي التسويق وجذب الاخرين والاعتماد علي النفس في فترة فيها العالم يمر بأزمة اقتصادية عالمية و التي شهدتها من القرن العشرين الأمر الذي عجل بطرح المشروعات الصغيرة كبديل للقطاع العام لاستيعاب العمالة للحد من ظاهرة البطالة ، ثم تلعب الجامعة في تنمية ثقافة العمل الحر ليصح الخريج رجل أعمال ناجح ويزيد من مستوي طموحاته علما بان أكثر الشباب اقبالاً علي المشروعات الصغيرة هم الشباب المتعلم[84] .

بالإضافة إلي ما سبق فقد فطنت الدولة لدور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية ، حيث تمثل جزءا كبيرا من قطاع الإنتاج في مختلف ارجاء الدول ، فهي تعد مفتاح التنمية في جمهورية الهند وقد أولتها دعما متميزا حتى أطلق عليها بالابن المدلل للحكومة، وتقدم المشاريع الصغيرة العديد من المميزات كاستغلال مدخرات المواطنين والاستفادة منها في الميادين الاستثمارية المختلفة[85] .

**الأهمية الاقتصادية :**

تبرز الأهمية الاقتصادية الكبيرة لهذه المشروعات في كونها تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات أو الصناعات المدعمة لها ، كما يمكن لهذه المشروعات تعزيز دور المشروعات الكبيرة في عملية توزيع منتجاتها في مختلف الأسواق فضلاً تميزها :

- تنمية ثقافة العمل الحر للاستثمار في مختلف الانشطة الصناعية .
- تسعي دائما لتحسن الأوضاع المعيشية و زيادة دخل الفرد .
- قدرتها علي التوزيع بسهولة بين المدن والريف لإيقاف النزوح من القرى إلي المدن .

---

[84] **زينب محمد أحمد** : المشروعات الصغيرة للشباب ودورها في الحد من مشكلة البطالة دراسة ميدانية ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، **2008**

[85] **فاطمة أحمد حسن عاشور**: جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية، صحيفة الوسط البحرينية، العدد 2439، 11 مايو 2009 ، منقول من الموقع بتاريخ http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html2019/8/18

- تسهم في توفير فرص العمل في ظل تدهور القطاع العام وتوفير السلع والخدمات للمجتمع.
- صاحب المشروع الصغير لا يستطيع أن يعمل بمعزل عن الأخرين.

وارتفعت أهميتها في جميع دول العالم حيث باتت تمثل أكثر من98٪ من الناتج الاجمالي الأمريكي تساهم في خلق58 ٪ من اجمالي فرص العمل مع الأخذ التفاوت بين نسبة المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة عنها في الدول النامية ورغم وجودها عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات إلا أن بدء الاهتمام بها مؤخرا فالجامعة منعزلة عن المدرسة والفجوة بينهما في اتساع مستمر، وكلاهما في عزلة عن المجتمع وسوق العمل وبدلاً من أن تسهم التربية في التنمية أصبحت تشكل عبئا ثقلاً عليها كما يعكس حجم مخصصاتها في موازناتها وحجم المبالغ المتجه لبند المكافآت علي الامتحانات والكنترول ، وتبرز الأهمية الاجتماعية لهذه المشروعات في نشر الوعي الثقافي للعمل الصناعي [86].

**الأهمية الاجتماعية :**

تعمل على التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية ، فلها دور كبير في التأثير على سلوك وعاداتهم الأفراد ، فضلا عن مساهمتها في التغلب علي تفشي الظواهر السلبية في المجتمعات، وانتشار أنماط من السلوك الاجتماعي غير السوي ، و تسهم في تحقيق الظواهر الاجتماعية كالتعاون والتفاني في العمل ويظهر ذلك من خلال تنمية القدرات الذاتية للأفراد من خلال نماء الصناعات الصغيرة إلي صناعات قائمة علي استخدام التكنولوجيا بالإضافة لانخراط الافراد في العمل وتحمل المسئولية وشغل أوقات فراغهم ، كما تلعب دورا هاما في فضلاً عن :

- تغيير نظرة المجتمع للتعليم الفني حيث يعد النواة للمشروعات الصغيرة .
- توفر الأمن حماية الأفراد وخفض معدلات الجريمة و العنف.
- توفير فرص عمل للخريجين حسب تخصصاتهم .
- خفض نسبة الأمية الوظيفية في المجتمع .
- مشاركة المرأة و عدم تهميشها في الأعمال المختلفة .

[86] **عودة جميل الفليت** : المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 19، العدد2 ،2011 ، ص 112

أن الغاية من التربية هي إيجاد نوعية المتعلم الذى بإمكانه مواصلة تعلمه مدى الحياة ، وتحقيق الامتياز تخريج أفراد قادرين على مواصلة تعلمهم ، وإظهار كفاءة مهنية فى مجالهم بهدف أن يصبحوا نشيطين فى مجتمعهم ولديهم استجابات للتغيرات التى تحدث حولهم[87] .

ولذلك يتطلب ضرورة ربط التعليم الفني باحتياجات الصناعة وحث الخريجين على العمل الحر بالإضافة إلي إعلاء وتغيير الثقافة المجتمعية، ونشر الوعي الثقافي بالتوجه نحو المشروعات الصغيرة ، أملاً في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع ولذا فالخريجين بحاجة ماسة إلى هذه الثقافة من أجل خلق فرص العمل لهم، والتقليل من مشكلة البطالة وزيادة الطاقة الإنتاجية الموجودة وخلق طاقة إنتاجية جديدة ورفع إنتاجية العمل، ورفع المستوى المعيشي لإصحاب المشروعات والعالمين فيها والمجتمع ككل، فضلاً عن مدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، ومستوى الأجور، يتطلب نجاح المشروعات الصغيرة في مصر أن يتم إقامتها خصيصاً لتتناسب مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل و للفئة المستهدفة أي حسب خلفياتهم الاجتماعية والثقافية وطبيعة وبيئة أعمالهم لذا لقد أدي تحول النظام الاقتصادي من اقتصاد يعتمد علي الإنتاج الكمي إلي اقتصاد يعتمد علي المعلومات والمعرفة ، تغيير ملموس يسهم في تحقيق الارباح والحصول علي قيمة مضافة للمشاريع وأصبح تأثيرها ذا أهمية كبيرة علي نجاح المشاريع باتت القدرة التنافسية للمشاريع تكمن في رأس المال الفكري [88].

وإذا كانت هذه المشروعات مهمة في الدول المتقدمة إلا أنها أكثر أهمية في الدول النامية ، التي تعانى من اختلال كبير في اقتصادها، فإلي جانب مساهمتها في الدخل القومي فإنها تساهم في خلق وتوفير فرص العمل لأفراد المجتمع ، ولذلك باتت تشكل آليه للنهوض بالتنمية البشرية، وقامت بإنشاء العديد من الهيئات والمؤسسات التي ترعى هذه المشروعات ،مثل إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية،

---

[3] Mackenzie N., et al.,: "Open learning system and problems in post secondary Education, " the UNESCI press Paris, 1975 , P.87. نقلا من رضا حمدي خليل أحمد : بيئة العمل وعلاقتها بالتعلم الذاتي لأعضاء هيئة التدريس ببعض كليات التربية فى مصر "دراسة ميدانية" ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية جامعة الأزهر ، 2006 ، ص 4

[88] **عبد الرحمن عبد الهاشمي وأخرون** :الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم ، دار الكتاب الجامعي ، الامارات العربية المتحدة ، العين ، 2009 ، ص 21

كهيئة متخصصة تهتم برعاية ودعم المشروعات الصغيرة، والذي عدل المسمى والدور إلي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة ليصبح له عدة أدوار بالإضافة إلي دورها الرائد في تطوير التنمية البشرية.

**1. إسهام الدولة في تنمية المشروعات الصغيرة :**

وللوصول إلي تحقيق أهداف الدولة في إقامة المشروعات الصغيرة لابد من تحسين الشروط المنظمة مشتملا علي المناطق الريفية والحضرية ، وأيضا الصناعات الحديثة والتقليدية وفتح الباب أمام الرجل والمرأة سواء ولذلك يجب تنمية قطاع المشروعات الصغيرة علي أن تكون قضية قومية يشارك فيها جميع القوي الفاعلة في الاقتصاد لحل ازمة البطالة [89]. ولأن المشروعات الصغيرة تمتاز بالمرونة وامتلاك الاتصال المباشر بين صاحب المشروع والعاملين به و القدرة على التأثير في الآخرين، والسرعة في اتخاذ القرار لنجاحها لما لها من دورا كبيرا في تحقيق التنمية والتي تتمثل في زيادة الدخل والإنتاجية وتحقيق العدالة بين الأفراد الأمر الذى يؤدى إلي زيادة قدرات الأفراد الإدارية ، وإشباع رغبات الأفراد، اكتساب الخبرة الكافية لأصحاب المشروعات الصغيرة في مجال الإدارة، ويمكن إيجاز هذه الأدوار فيما يلي :

سعت الدولة لتفعيل أداء الاتحاد العربي للمشروعات الصغيرة الذي أسس في عام 2004 للقيام بمهام بتطوير التشريعات الخاصة بالمشروعات الصغيرة ، وإلى إقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة تشكّل ما نسبته 99 ٪ من كافة الشركات الموظِّفة، وتقوم بتوفير الوظائف لما نسبته 52 ٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص ، بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعله وتكييفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل[90]. كذلك الإجراءات التي اتخذتها الدولة في المرحلة الانتقالية الحالية المعتمدة على كثرة المشاريع العملاقة بكافة المحافظات للتقليل من معدل البطالة :-

---

[89] **نجلاء أحمد سيد مسعد** :أثر دافعية الانجاز علي أداء الشباب وإنتاجيتهم في المشروعات والصناعات الصغيرة ودور ذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ، رادكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية ،2004، ص 12

[90] **جمال على الدهشان** : التدريب على ريادة الاعمال مدخلا للتخفيف من مشكلة البطالة بين خريجي الجامعة ، المؤتمر الدولي الثاني لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها ، التدريب الإبداعي،

- إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر علي يوفر كافة التسهيلات لإقامة المشاريع من قروض والآلات ودراسة الجدوى واعطاء فكرة مشروع بغرض الحد من البطالة ومساعدة الفرد للعمل .
- التركيز علي تدريب العاملين بالمشروعات الصغيرة وذلك بواسطة متخصصين للوصول إلي مستويات تنافسية عالميا وذلك من خلال التخطيط الجيد .
- تدعيم التسوق عبر الأسواق الكترونية المتخصصة لهذه المشروعات.
- تسويق منتجاتها داخل كلا من الأسواق المحلية والأسواق العالمية .
- خفض معدلات الضريبية المختلفة التي تواجه هذه المشروعات.

وقد اهتمت الدولة بتدعيم المشروعات الصغيرة باعتبارها أهد أهم المداخل التي تبنتها في علاج مشكلة البطالة التي تعتبر من أهم التحديات التي تعرقل مسيرة التقدم والتنمية للمجتمع [91].

**2. إسهام جامعة حلوان في تنمية المشروعات الصغيرة:**

ساهم مركز المشروعات الصغيرة بمقر كلية التجارة وإدارة الأعمال الذي أنشئ عام 1994 بقرار من المجلس الأعلى رقم 43، و الذي يهدف إلي تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مواجهة المشكلات والمعوقات التي يمكن أن تؤثر علي أدائها ورفع مستوى كفاءته أو تحقيق أهدافها من خلال تحفيز الشباب على إقامة وإدارة المشروعات تنمية المجتمعات المحلية من خلال تشجيع افرادها على إقامة المشروعات الصغيرة والمساهمة في حل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة للخريجين بالقطاع الخاص، وتدريبهم على اكتساب المهارات وكيفية إعداد دراسات الجدوى التي يحتاجها سوق العمل بالتعاون مع كليات الجامعة بالإضافة مع اعطائهم مكافاة شهرية أو تعينهم بمؤسسات القطاع الخاص فضلاً عن مساعدة اصحاب الورش الصغيرة واقامة معرض دائم مع وزارة

---

رؤى واقعية وطموحات مستقبلية ، قاعة الاحتفالات الكبرى بكلية التجارة ، جامعة بنها ، الخميس 15 مارس 2018 ، ص 3

[91] **حنان إبراهيم عواد** : مقترحات وحلول لمواجهة مشكلات ربة الأسرة الريفية المرتبطة بالصناعات الصغيرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية ، 2005 ، ص 4

الصناعة و الغرفة التجارية المصرية عرض منتجاتهم وتتعدد برامج التدريب الفني التي يقوم مركز المشروعات الصغيرة بجامعة حلوان بتدريب الأفراد عليها بحسب تخصصات الكليات المختلفة مثل:

- **كلية التربية الفنية** (إحياء الأشغال اليدوية والتريكو والأشغال الفنية الحرفية المتخذة من التراث)
- **كليات الهندسة** ( من خلال التدريب على كيفية انشاء ورش عمل صغيرة لإنتاج قطع الغيار التي تصلح كصناعات مغذية للصناعات الكبيرة ).
- **كلية الاقتصاد المنزلي**(التدريب على التفصيل وتطريز الملابس ، صناعة الاغذية )
- **كلية العلوم** (إنتاج البويات للأغراض المنزلية، وكذلك انتاج الصبغات المختلفة التي تستخدم في الانشطة الصناعية )
- **كلية الفنون التطبيقية** ( التدريب على صنيع منتجات مختلفة من الزجاج و الخزفية ، و الطباعة على جميع المنسوجات و إنتاج منتجات خشبية ومعدنية[92] .

الاهتمام بإقامة ترابط بين المؤسسات الصغيرة وبين الجامعات و مركز أبحاثها ، لكي تعمل المؤسسات وفق هدف واحد و تنسيق كامل فيما بينها، و يعتبر العنصر البشري المؤهل له الدور الأكبر في تنشيط البحوث العلمية ، ونقل تلك المعارف و استغلالها، كما تقوم البحوث بدورها في تطوير الكفاءات البشرية وتوفير العائد الذي يكفل تنميتها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

- التأكيد علي تنمية التكنولوجيا القابلة للتطبيق والاستخدام الأمثل لهذه المشروعات.
- التأكيد علي دور الجامعة في أهمية التدريب لهذه المشروعات المختلفة.
- التركيز علي التعلم المستمر، لدعم رأس المال الفكري و تبني مقررات تتناول جوانب و محاور المشروعات بأنواعها المختلفة وقدرتها علي المنافسة في الأسواق .

---

[92] **تم الرجوع ونقلاً :**

– **نجلة مرتجى:** المشروعات الصغيرة والتنمية الشاملة بالوطن العربي تجربة جامعة حلوان، المؤتمر التطبيقي الخليجي لأصحاب المشروعات الصغيرة، البحرين، سبتمبر 2003 ، ص 8

– **منى عبد العال سيد دسوقي:** سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة ، اغسطس ، مصر، المجلس القومي للمرأة2012 ، ص 5

- تدعيم البحث العلمي للنهوض بالمشروعات الصغيرة .
- تعليم وتدريب الطلاب على تنمية ثقافة العمل الحر، و إدارة المشروعات الصغيرة .

**3. دور كلية التربية في تنمية الوعي بإهمية المشروعات الصغيرة .**

في الوقت الذي فاق معدل مخرجات التعليم معدل نمو فرص التوظيف في كافة قطاعات المجتمع المصري نتج عنه تراجع جزئي عن سياستها في الالتزام بتوفير فرص التوظيف للشباب المتعلم وتركت كثيرا من هذه الفرص لسوق الانتاجية المستحدثة ، وفي مواجهة عدم تكيف الخريجين بسوق العمل تنشا الحاجة إلي تجديد تربوي أصبحت مهمة التربية في هذا العصر تعتمد علي أبعاد ثلاثة هما – البعد الأول التكيف مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأن تستجيب لحاجاتها المتعددة ، البعد الثاني أن تلعب دور في هذا التطور وأن تعمل علي تصحيحه وتقويميه إن لزم الأمر ، والبعد الثالث أن تعمل علي تطوير العمل[93]. في اطار ما تعيشه الدولة من أزمة في توظيف ما يقرب من مليون خريج سنويا الامر الذي يعمل على زيادة معدلات البطالة في أوساط الخريجين [94]. وقع علي التعليم الفني العبء الأكبر لانفراده بخصوصية تميزه عن التعليم العام في كونه مسئولاً مسئولية مباشرة عن الإنتاج تتحدد مستويات التنمية فى المهارات الإنتاجية التي يغرسها وينميها التعليم في أفراد المجتمع ولهذا تظل سرعة النمو الاقتصادي والاجتماعي معتمدة – بدرجة كبيرة على سرعة بناء وتنمية الموارد البشرية اللازمة لهذا النمو[95].

---

[93] **عبد الله عبد الدايم** : التربية وتنمية الانسان في الوطن العربي استراتيجية تنمية القوي العاملة ، الطبعة الثانية، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص 16 ، **نقلا عن محمد الأصمعي محروس سليم** : التجديد التربوي في مواجهة فقر الثقافة المهنية لذي الشباب المتعلم ، مرجع سابق ، ص 6

[94] **السيد عبد الفتاح السيسي**:رئيس جمهورية مصر العربية، اللقاء الصحفي بين رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ، مذاع علي القناة الأولي بالتليفزيون المصري ، ماسبيرو ، الاثنين 2019/1/28

[95] **كوثر حسين كوجك** : اتجاهات حديثة فى المناهج وطرق التدريس ، ط 3 ،عالم الكتب ، القاهرة،2001، ص 363

فالتوسع في تقديم البيانات التي تسمح بإجراء مقارنات كفؤة للتجديد والابتكار والتنافسية و بدء الاهتمام بكافة قطاعات الدولة و تنمية فكرة المشروعات الصغيرة – لتوفير كل ما تحتاجها المشروعات لقدرتها علي تسويق المنتجات النهائية ، وتشجيع منظمات القطاع الخاص علي إنشاء بوابة إلكترونية خاصة بالمشروعات الصغيرة و تنظيم العديد من الندوات التعريفية بالمحافظات المختلفة لتوعية أصحاب المشروعات الصغيرة بمصادر واقامة المعارض والندوات[96]. وتنظيم زيارات ميدانية إلي دول مختلفة متقدمة في مجال تمويل المشروعات الصغيرة ، و تنفيذ العديد من اللقاءات بالجامعات المصرية للتعريف بثقافة ريادة الأعمال للطلاب وحديثي التخرج[97].

**جدول(4) يبن عدد الخريجين كلية التربية جامعة حلوان للعام الدراسي2019/2018**

| مسلسل | عدد الشعب | عدد المتقدمين | عدد الراسبين | عدد الناجحين | نسبة |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | 34 | 2212 | 317 | 1895 | ٪85.7 |

وما تعانيه بيئة العمل من فوضي في تشغيل العاملين به فالكثير منهم تلقي تعليم المهنة عن طريق المحاكاة ووجود ضعف في منظومة التعليم الفني ، مما يترتب عليه عدم توافر المهارات اللازمة وجود فجوة بين العرض والطلب مرتبطة بمتطلبات واحتياجات سوق العمل مما يؤثر بالسلب على الإنتاجية والنمو، يتطلب اعتماد مقررات تحتوي علي التدريب اللازم للمشروعات الصغيرة لكيفية إقامتها وتطويرها وتنمية قدرات الطلاب وتنمية لديهم العمل الحر خاصة طلاب التعليم الفني وتعزيز وعي العاملين بالمشروعات الصغيرة و لمساعدتهم على اتخاذ القرارات السليمة وتيسير تعاملهم مع المؤسسات المالية و نشر التثقيف العمل الحر كوسيلة للحد من ظاهرة البطالة والحد من الفقر [98]. والحد من انتشار الجريمة نشر الوعي وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال الخدمات الاستشارية حضانات الأعمال .

---

[96] **اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الخمسة عشر:** دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعظيم التنمية باستخدام الموارد المحلية للدول النامية ، المؤتمر الثاني عشر ، القاهرة ، يوليو 2005

[97] **مني البرادعي** : المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوسط المفقود ) والحصول علي التمويل ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود الوسط المفقود 29سبتمبر 2016 .

[98] **هند رشدى:** كيف تؤسس مشروعا ناجحا ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009 ، ص 19

**خصائص المشروعات الصغيرة:**

تمتاز هذه المشروعات الصغيرة بقدرتها علي تعديل مسارها باستمرار في أوقات الكساد وبتكلفة أقل من المشروعات العملاقة الرئيسة الكبيرة وهناك بعض النظريات المفسرة لهذه المشروعات ، وبالتالي فإن عملية بناء القدرات حتى تتسم بالفاعلية وتحقق أهدافها المرجوة داخل مؤسساتنا التعليمية ومدارسنا يجب أن تتوفر فيها عدة صفات وخصائص منها :

- **القدرات التنافسية وسيلة وليست غاية :**

الاعتراف بأهمية المنافسة وسرعة واستمرار حركة سوق الموارد البشرية فتتنافس المنظمات على الحصول على المؤهلين يبدأ في إغرائهم من خلال تنمية وتطوير مهاراتهم لاستقطابهم وبقائهم وولائهم للمنظمة ، فبناء القدرات كعملية ليست هدفاً في حد ذاتها وإنما هي وسيلة لحل المشكلات التي تواجه المؤسسات وتعوق عملية النجاح والاستمرارية وتطوير عمليات التخطيط . و تشكل المشروعات الصغيرة قطاع خصباً للحد من ظاهرة البطالة من جهة ومن جهة أخري تنمية وتطوير مهارات العمالة الفنية ومن جهة ثالثة القدرة التنافسية علي تحسين الإنتاجية و العمل علي التسويق، وتعتبر المشروعات الصغيرة من المشروعات التي تتسم انخفاض حجم راس المال لاعتمادها بدرجة كبيرة علي مواردها الذاتية بدا من التأسيس إلي توفير الخامات والموارد المحلية والتي تؤدي إلي خفض التكلفة الإنتاجية ومراحل دوران المشروع وقدرتهم علي التسويق بسهولة بالإضافة إلي إلي قدرتها علي توفير متطلبات المجتمع المحلي والربط مع المشروعات الكبيرة [99].

- **ذات مدى طويل :**

التركيز على ضمان تحقيق ما تسعي إليه المنظمة مستقبلاً علي فترات طويلة

- **تسم بالتغيير المستمر (ديناميكية):**

تتسم بناء القدرات بالتغيير والتطور والقدرة على التعلم وإحداث التغيير كل ذلك في محيط العمل

[99] **طارف أحمد المقداد:** إدارة المشاريع الصغيرة ، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، ومنقول بتاريخ www.abahe.com.uk 2019/4/14

- **ذات أصول وثوابت تأسيسية :**

كافة التغييرات الهادفة لبناء القدرة يشترط أن يتم وضع أصول وتأسيسها فتصبح من الدعائم التي يبنى عليها ما يستحدث من عمليات تخطيط وتطوير وتنمية لبقاء المؤسسات التنافسية طوال الزمن .

- **تتسم بالشمولية :**

تحقيق التكامل بين الاستراتيجية العامة للمنظمة وبين سوق العمل و إكساب الأفراد العاملين مزيداً من القدرات والمهارات اللازمة لهذا الشمول، بحيث تشمل كل عملية داخل المؤسسة كذلك لكل وظيفة فضلاً عن أنها شاملة لكل فرد مسئول عن المنافسة في عمله.

لذا تعتبر المشروعات الصغيرة أحد أهم المداخل المهمة ضمن استراتيجية التنمية حيث يعتبر تنمية هذه المشروعات أحد أهم وسائل مواجهة مشكلة البطالة نظرا لأنها قليلة رأس المال وكثيفة الأيدي العاملة كما يمكن أن تلعب هذه المشروعات دورا كبيرا في تنمية الصادرات المصرية للخارج ، تسعي المشروعات الصغيرة لتحقيق استقلالية صاحب المشروع بالقرارات لأن الشكل القانوني عادة ما يكون مشروع فردي والذي يسهل قدرته علي إدارته بمرونة كما أن إنتشار المشروعات الصغيرة في أماكن متفرقة ومختلفة يكون لديها القدرة على استيعاب العمالة غير الماهرة ولا تفرق بين المرأة والرجل في العمل [100].

**مميزات المشروعات الصغيرة:**

تتميز هذه المشروعات بقدرتها علي مواجهة تغييرات السوق بسرعة خارج إطار البيروقراطية حيث تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الإنتاج أو نوعيته، لذا تعد هذه المشروعات مغذية لغيرها من الصناعات ولها دورها في توسيع قاعدة الإنتاج المحلي، حيث تساهم في تلبية بعض من احتياجات المشروعات الكبيرة ودفع عجلة التنمية في ظل نهوض الدولة وتمشيا مع أهدافها السياسية بالإضافة إلى قدرة هذه المشروعات الصغيرة علي تنمية قيم إيجابية لدي الخريجين .

[100] **حسان خضر:** تنمية المشاريع الصغيرة, سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت،2002، ص3.

**1. تخفيف العبء علي القطاع (العام) الحكومي**

تشكل المشروعات الصغيرة بيئة للعمل الذي يلائم احتياجات الأفراد حسب ميولهم ورغباتهم والتي تستوعب كل العاطلين عن العمل بسبب لعدم احتياجها عاملون ذو مؤهل علمي أو مستويات عالية من المهارة وإمكانية تجزية العمليات الانتاجية و تغطية الطلب المحلي من المنتجات.

**2. تحقيق الأمان الوظيفي**

من العوائق التي تحول دون الاستفادة من الخريجين – الفجوة بين ما يتم داخل المؤسسات التعليمية وبين سوق العمل وإيجاد فرص عمل حقيقية حب تخصصه فهناك تخصصات محت من برنامج الوظائف بسوق العمل وما زالت مناهج بالتعليم الفني و القدرة على مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات الاقتصادية وفترات الركود والحد من نشر القيم السلبية في المجتمع و فتح المجال لراغبي العمل الحر لإظهار قدرات ومهارات أي إنسان له طموحات يريد أن يحققها من خلال الأعمال الفنية والحرفية والتحويلية مما يجعله يستثمر هذه القدرات والمهارات في مشروع صناعي صغير.

**3. تربية الفرد علي تحمل المسئولية وتحقيق الاستقلالية وإثبات الذات .**

تتميز بتربية الخريجين وتدريبهم داخل العمل لرفع خبراتهم المهنية وخلق روح المبادأة والإحساس بالمسئولية لديهم وإكسابهم المعارف، والمهارات اليدوية، والقدرات الفنية، والاتجاهات والقيم المهنية، الاستقلال والحرية والعادات السلوكية السليمة وذلك لأعدادهم للدخول في سوق العمل ومواجهة التطورات السريعة الحادثة فيه ، وتوفير العملة الصعبة من خلال المساهمة في التصدير بدلا من الاستيراد وبالتالي التخفيف من حدة التركيز الصناعي حيث تسهم في توزيع المنشآت الصناعية في أماكن متفرقة (الريفية والمدن والمجتمعات العمرانية الجديدة ) [(101)].

**الصعوبات التي تواجه تنمية المشروعات الصغيرة في مصر :**

علي الرغم من مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة علي مشكلة البطالة والمبني علي تنمية العمل الحر في الحد من البطالة في ظل المتغيرات العالمية التي تجعله الخيار الأمثل للحد من هذه المشكلة

[(101)] **حسين عبد المطلب الاسرج:** مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229 ، مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2006

إلا أن بعض الدراسات توصلت إلي أن هناك أسباب لعزوف الشباب عن العمل الحر وهي الحاجة إلى رأس مال لبداية المشروع والخوف من تقلبات السوق وعدم توفير معاش أو نظام للتأمينات وعدم الإحساس بالأمان وافتقاد روح الحماس والرغبة في العمل بنفس التخصص وعدم تمتع الشباب بالحماية القانونية الكافية للعمل الحر[102].

مازالت ثقافة المجتمع المصري حول الالتحاق بالوظيفة الحكومية هي الضمان الوحيد لتوفير الأمان الاجتماعي،الأمر الذي يشكل عقبة في طريق أصحاب المشروعات الصغيرة وخاصة الإناث رغم براعتهن في كثير من الأعمال ، حتي الأن لم تكتسب المشروعات الصغيرة الصفة الرسمية ، ورغم أنها تعمل علي تكوين جيل جديد من المستثمرين الصغار خاصة خريجين التعليم الفني ومن أهم العوائق و الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة و التي يمكن ان تحد من قدرتها على العمل ومساهمتها في دفع عجلة النمو الاقتصادي و تؤدي إلى فشلها فما زالت تفتقر أنها لا تزال تفتقر إلي العديد من المقومات التي تجعلها قادره علي المنافسة في الأسوق المختلفة لضعف إمكانياتها وتدني مستوي الإنتاجية وانخفاض جودتها ، و عدم وجود مؤسسات تعليمية تقدم الدعم الفني والتدريبي وتأهيل العمالة المدربة إما عدم كفاءة المتاح لتلبية احتياجات نمط المشروعات الصغيرة أو عدم استقرار العمالة لفترات طويلة بمكان العمل الذي يؤدي إلي عدم كفاءة الإنتاج ، كما أن كثرة و تعدد جهات الإشراف علي المشروعات الصغيرة مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية ووحدة المشروعات الصغيرة بوزارة التجارة والصناعة ، يحول دون وضع استراتيجية واضحة المعالم لتنمية المشروعات الصغيرة ونتيجة لما سبق لا يزال هناك بعض المعوقات التي تؤثر بالسلب علي عمل تلك المشروعات الصغيرة والتي من أهمها[103].

---

[102] **أبو الحسن عبد الجواد إبراهيم** : تصور لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تدعيم ثقافة العمل الحر لدى الشباب الجامعي، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوا ن ، 2008

[103] **البنك الأهلي المصري** : المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ،مرجع سابق ،ص ص 82-83

**1. الصعوبات الفنية و الإدارية:**

الفرق بين النجاح والفشل يتمركز في الإدارة والتي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة ، وتعوق قدرتها في الاستثمار الجيد – ويتوقف تميزها بهياكل إدارية مرنة في قدرتها على اتخاذ قرارات سريعة واستجابة سريعة للتغيير عندما تتاح لها فرص توفير الموارد المالية وتهيئة سياسات الاستثمار والمناخ الاستثماري وإصلاح التشريعات و أساليب الممارسات الإدارية المتميزة [104]. لذا يعاني العديد منها من ضعف التخطيط الذي ألقي عليها صفة عشوائية في التنفيذ والذي يقلل من فرص وصولها بكفاءة إلى الفئات المستهدفة الذين يملكون خبرة في العمل الحر ، فضلاً عن أن معظم المشروعات الصغيرة تتركز في المدن و تهمل المناطق الريفية الفقيرة [105]. بالإضافة إلي بعض الصعوبات مثل :

- عدم ملاءمة بيئة العمل، لسوء اختيار الموقع و عدم إجراء دراسة جدوى كافية ومستوفاه.
- بعد مناطق الإنتاج عن مواقع التسويق يزيد من ارتفاع التكلفة بسبب ارتفاع تكاليف النقل.
- ما تزال تعتمد علي معدات وآلات مستعملة تقليدية تنعكس بالسلب علي جودة المنتج .
- صعوبة شروط وضمانات البنوك لتمويل المشروعات الصغيرة نظرا لضعف قدرتها علي مواجهة ضغوط السوق [106].

**2. الصعوبات التمويلية :**

تقتصر علي التمويل من البنوك و تعزيز وتطوير حجم المنشأة ، بسبب عدم توافر الضمانات الكافية وخاصة أن معظم هذه المشروعات في تتدرج تحت مسمي القطاع غير الرسمي ، وأنه العقبة

---

[104] **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية** :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 2005 ، ص 8 .

[105] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد:** صندوق النقد العربي، 2007، ص ص 207-209

[106] **وزارة الاقتصاد** : مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، القاهرة ، يونيو 1998 ،ص ص 24-26

الأساسية للحد من النمو تتمثل في الارتفاع المستمر للأسعار الذي يؤدي إلي عدم قدرة المؤسسات الصغيرة علي التصدير أو المنافسة دوليا [107].

حيث تعاني أغلب المشروعات الصغيرة من عدم حصولها علي الخدمات التمويلية المناسبة لتغطية احتياجاتها من رأس المال علي أسس تتسم بالاستمرارية ، مما يجعلها غير قادرة علي تلبية احتياجات المنشآت الصغيرة بصورة منتظمة ، كما أن ارتفاع تكلفة استيراد المواد الخام في ظل التغير المستمر لمستوي العملة المحلية ، انعكس بالسلب علي جودة المنتجات نظرا لاضطرار أصحاب تلك المشروعات إلي الاعتماد علي خامات أقل جودة ، بالإضافة إلي الخوف من الخوض في تجربة إقامة المشروعات وتحمل المسئولية إذ يفتقر معظمهم مهارات روح المبادرة لنجاح المشروعات من أهمها المهارات الأساسية والحياتية الموجهة نحو الأسواق[108].

**3. صعوبات نقص الخبرة الإنتاجية و التسويقية:**

ضعف التخطيط المتمثل في تخطيط الطاقة الإنتاجية، تخطيط الموارد اللازمة للتشغيل مواد، الآلات ومعدات وأموال، تخطيط ووضع برامج العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات ووضع هياكل تنظيمية مناسبة للحد من الإحباط المتولد عن الفشل تجارب الأخرين ، فضعف الرقابة على الجودة وقلة الوعي بأهمية عدم مسايرة التطور التكنولوجي في تحديث الآلات ، كذلك سوء تخزين المنتج يؤدي إلي سرعة إتلافه وزيادة الفاقد لعدم وجود صيانة دورية.

كما أن مشكلات الركود الاقتصادي يجعل اصحاب المشروعات الصغيرة لديهم صعوبة تسويق منتجات المشروعات الصغيرة داخليا أو خارجياً باتخاذ قرار التوقف عن العمل ولو لفترة خوفا من الوقوع في الخسارة، وذلك نسبة لعدم مقدرة المشروع الصغير على مقدرة امتصاص آثار الركود ، بالإضافة إلي صعوبة المنافسة غير متكافئة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة لعدم توفر المعلومات والإحصاءات المتاحة لدى هذه المشاريع خاصة فيما يتعلق بالمؤسسات المنافسة وشروط ومواصفات السلع المنتجة وأنظمة ولوائح العمل والتأمينات الاجتماعية لنقص لخبرة أصحاب المشروعات الصغيرة في إدارتها

---

[107] **وزارة المالية** : تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ، القاهرة ، نوفمبر 2004، ص 61

[108] **وزارة الاقتصاد** : مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ، مرجع سابق،ص 13

اللازمة لتسيير أعمالها على الوجه المستهدف ، والتي تؤدي إلي إضافة بطالة أخري للدولة تحسب من هذا القطاع ، بالتالي من خلال عرض الصعوبات السابقة يتضح أن هناك مجموعة عيوب تؤثر علي المشروعات الصغيرة ومنها .

- بساطة الآلات و البعد عن التطور التكنولوجي .
- تشغيل الأطفال الذين تنقص لديها القدرة والمهارة لرخص المقابل المادي .
- تمركزها في نطاق محدود وعدم قدرتها علي تعدي حدود المكان .
- سهولة الحصول علي القروض لأشخاص دون سابق دراسة جدوي .
- لا يوجد مخطط واضح من قبل جهاز تنمية المشروعات الصغيرة عن احتياجات السوق وترك المجال للفرد الراغب في إقامة المشروع .
- نقص المعرفة عن مميزات وقدرات المنافسين بسوق العمل .

**حجم مشكلة البطالة في جمهورية مصر العربية .**

علي الرغم من تباين المدارس الفكرية كالمدرسة الكلاسيكية والكنزية حول الوقوف علي تعريف البطالة وتحديد حجمها وطرائق علاجها إلا أنها تساعد في التحقق من النتائج التي من أهمها [109].

- لا توجد دولة علي مستوي العالم حققت القضاء علي البطالة حتي الدول المتقدمة وأن كانت في فترات الانتعاش وذلك لوجود بطالة احتكاكية تتراوح من (2٪:4٪) تحدث بسبب النقلات من مكان إلي مكان أو من مهنة لأخري .
- اهتمام المدرسة الكلاسيكية بعلاج مشكلة البطالة من جهة العرض أو آليات السوق وأن مرونة الأجور سوف تحقق التشغيل الكامل .
- تري المدرسة الرأسمالية (كينز) لا يملك السوق الآليات الذاتية التي تدفعه للتوازن عند مستوي التشغيل الكامل .

[109] **سميحة فوزي** : سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر ، ورقة عمل رقم 68 ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة مايو 2002، ص 1 ، نقلا من صلاح الدين عبد العزيز غنيم ، التعليم والبطالة في مصر ، مرجع سابق ، ص 265

وبالتالي أن غالبية الدارسات التي تناولت التخفيف ممن حدة البطالة لا يقف عند حد الاستثمار فقط بل يجب معه ورفع مستوي التعليم والتدريب وخفض التزايد السكاني الكبير في مصر والذي يدخل سوق العمل كل عام نحو مليون فرد وما شكله استغناء بعض دول الخليج علي العمالة المصرية من عبء علي سوق العمل [110]. يحتاجون إلى فرص عمل وعلى المجتمع أن يوفرها وهذا يفوق قدرة الاقتصاد المصري و تمثل البطالة (خاصة بين أوساط خريجين التعليم الفني) هدرا اقتصاديا ونفسيا يؤثر بالسلب علي مستوى التنمية البشرية ، وتعبر عن تدني كفاءة كل من نظام التعليم فما زال يضخ طلاب لديهم نقص في المهارة وهم في نفس الوقت عبء وفائض عن احتياجات سوق العمل كميا وكيفيا والنظام الاقتصادي عاجز علي ضوء انخفاض معدلات النمو عن توفير فرص عمل أو تدريب كافية للداخلين الجدد إلى العمل.

وتعاني مصر من زيادة عدد السكان ، و ذلك بسبب اختلال التوازن بين عدد السكان من ناحية والموارد المتاحة من ناحية أخرى ، فالزيادة السكانية لا يقابلها نفس الزيادة في الموارد المطلوبة للإنتاج ولذلك فالمشكلة تعد قضية مجتمعية وطنية مما يستلزم التخطيط الرشيد لزيادة وعي الفرد بها ، ورفع مستوى المعيشة ، وتحسين كفاءة الخدمات التعليمية والصحية والتثقيفية ، وتشير الكثير من الدراسات إلى غياب السياسة الواضحة للتوظيف و زيادة معدلات نسبة البطالة في جمهورية مصر العربية إلى العديد من الأسباب أهمها [111].

- تدني مستوى الخبرة للعمالة المصرية نتيجة ندرة البرامج التدريبية الداعمة للتوظيف.
- تزايد أعداد الخريجين من التخصصات العلمية المختلفة بالإضافة إلى النمو المطرد في

---

[110] **إسراء عبد الباسط أحمد**: سيكولوجية التعليم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي، دار نهضة الشرق،القاهرة،2001،ص80

[111] **يمكنكم الرجوع إلي**

- **زكي نمر شلبي** : كفاءة جمعيات تنمية المجتمع المحلي في التخطيط لمواجهة مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2000
- **محمد السيد أبو المجد عامر** : تصورات الشباب حول معالجة مشكلة البطالة ودور الخدمة الاجتماعية في توجيهها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان ، العدد 21 ، أكتوبر 2006

الزيادة السكانية التي تعتبر في جمهورية مصر العربية من أعلى المعدلات .

- عمالة اللاجئين الكبيرة بأجورها المتدنية وإنتاجيتها المرتفعة نسبياً وسهولة استقدامها بسبب ارتفاع وانتشار الفقر .
- تعثر قطاعات الاقتصاد الهامة وتسريح الأفراد العاملين بها .
- لا توجد هيئة متخصصة تهتم بتنظيم سوق العمل و الإحجام عن العمل المهني والعمل لدى القطاع الخاص مقارنة بالعمل الحكومي الأكثر أماناً .
- مخرجات التعليم النوعية لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل ولا تزال إلى الآن يغلب عليها الطابع النظري الذي لا يحتاجها السوق المحلي .

وتعد المشكلة السكانية من أهم وأخطر القضايا التي يوجهها الشعب المصري لما تؤدي إليه من أخطار عديدة ومتنوعة يتعرض لها المجتمع حاليا ومستقبلا فيما بين نمو سكاني متسارع ، وبين توزيع جغرافي مختل للسكان على أرض مصر ، وبين خصائص نوعية متدنية ، وعلى هذا تفرض قومية المشكلة السكانية من جهة ، وتنوع الجهود الوطنية من جهة أخرى ضرورة تضافر كل الجهود والقوى والبني الاجتماعية من خلال المؤسسات الاجتماعية في الجهود الرامية للتغلب عليها دون تحميل هذا العبء على طرف معين أو جهة معينة بذاتها ، بحيث تقوم كل المؤسسات الوطنية بتحمل مسئوليتها الوطنية تجاه المشكلة السكانية[112]. والأفراد داخل قوة العمل هم جميع الأفراد 15 سنة فأكثر ويساهمون فعلا بمجهوداتهم الجسمانية أو العقلية في أي نشاط اقتصادي يتصل بإنتاج السلع والخدمات ، وكذلك الذين يقدرون على أداء مثل تلك الأنشطة الاقتصادية ويرغبون في أدائها ويبحثون عنها ولكن لا يجدونها (المتعطلون) ، فأصبحت مشكلة البطالة في مصر من أكثر المشكلات التي تعوق عملية التنمية والتي بدأت في الظهور على نحو واضح في البلاد النامية ابتداء من عقد السبعينيات وكان

[112] **محمود عبد الفتاح إبراهيم حسن** : الأساليب التربوية لمواجهة الزيادة السكانية في بعض قرى الدقهلية دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التربية ، جامعة المنصورة ، 1984 ، ص 316 .

ظهورها منذ تلك اللحظة واستمرار تفاقمها بعد ذلك نتاجا لتفاعل عوامل جوهرية هي تفاقم مديونيتها الخارجية والآثار التي نجمت عن ذلك و الظروف المضطربة للاقتصاد العالمي[113].

ونمت نتيجة لعدم التخطيط الجيد للربط بين مخرجات النظام التعليمي واحتياجات سوق العمل من المهن والتخصصات المختلفة، فهي تلك الحالة التي يكون عليها أولئك الأفراد، والراغبون في العمل والقادرون عليه من حيث التأهيل والتدريب والخبرة أو كل ذلك ولكنهم لا يجدونه[114] . فهناك أفراد قادرون على دخول سوق العمل ولكنهم لا يجدونه رغم رغبتهم فيه وبحثهم عن[115]. رغم أن هناك من يعملون في وظائف وأعمال لا علاقة لهم بتخصصاتهم كما أنها لا تستخدم هذه الأعمال والوظائف كل إمكانياتهم فهم بذلك يعدون من المتعطلين .

ولقد نمت ظاهرة البطالة في الريف، في حين كانت هذه الظاهرة محصورة تقريبا في المدن، ومن مسببات هذا الوضع تردي الوضع الفلاحي في الدول العربية بفعل تغيرات الكسب السريع إضافة إلى استمرار النمط التقليدي للإنتاج الزراعي وضعف مردوده، وهو ما يهدد الأمن الغذائي إلى جانب تفشي البطالة والفقر في الأوساط الريفية ، وبناء على ذلك يقدر عدد الوافدين الجدد حاليا على سوق العمل 3 ملايين سنويا، وسيبلغ هذا العدد4 ملايين في عام 2020 ويتطلب هذا الوضع إحداث 100 مليون فرصة عمل في عام 2020 للاستجابة فقط لطلبات الشغل الإضافية [116]. فالأفراد حتي سن 64 سنة أي الذين يقدرون على العمل ويرغبون فيه ويبحثون عنه ولكنهم لا يجدونه، ويعتبر الفرد متعطلا سواء سبق له العمل أو لم يسبق له العمل أي لم يلتحق بأي عمل بعد.

---

[113] **رمزي زكي** : الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، مرجع سابق ، ص 93

[114] **أحمد ابراهيم السيد**: التوجيهات السياسية للنظام العالمي الجديد وانعكاساتها علي السياسة التعليمية في مصر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية ،مؤتمر التربية والنظام العالمي الجديد ،كلية التربية، جامعة عين شمس،1992

[115] **محمد سيف الدين فهمي**: التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه، ومشكلاته ، الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1995 ، ص 117

[116] **على حمدي** : توجهات وملامح العقد العربي للتشغيل وآليات تنفيذه ( 2010 – 2020 ) ، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل ، الرياض16 – 18 يناير/ 2010 ، ص 23

**جدول ( 5 ) معدل البطالة في الفئة العمرية 15 :29 سنة في ج.م.ع [117].**

| ذكور | إناث |
|---|---|
| ٪7.3 | ٪22.0 |

فالجدول السابق يبين نسبة المتعطلين في المجتمع المصري والتي تتراوح بين الذكور7.3٪ و وبين الإناث 22.00٪ ، وقد تهدد هذه النسبة عملية التنمية الشاملة في مصر كما إنها تهدد مستقبل الخريجين وتعرضهم للعديد من المشكلات في مختلف مناحي حياتهم الأسرية والمجتمعية خاصة مع وجود أعداد كبيرة من العاطلين من خريجي التعليم الفني الصناعي الذي من المفترض يمد سوق العمل بالأيدي العاملة ، إن التحدي الحقيقي للتعليم الفني الصناعي هو توفير برامج تنمي العمل الحر عن طريق الاهتمام بالمشروعات الصغيرة للتغلب على البطالة بين مخرجاته من الطلاب (العاملة الماهرة) فارتفاع بطالة المتعلمين في هيكلة بطالة الشباب تمثل هدرا خطيرا لطاقات الإنتاج ارتفاع بطالة الإناث والذكور لها أثارها الخطيرة علي الفرد وعلي المجتمع .

هناك الكثير من المدارس المختلفة التي تنظر لطرائق معالجة أسباب نمو البطالة ، تتمثل في أهمية المؤسسات الصغيرة اقتصاديا واجتماعيا من خلال قدرتها على توزيع النشاط الاقتصادي خاصة في الخدمات والصناعات التحويلية [118].

**أثار البطالة علي المجتمع المصري :**

تعتبر القوى البشرية العاملة الدعامة الأساسية لاقتصاد الدولة ، فالقوى البشرية هى القادرة على الإنتاج والتطوير والتقدم العلمى والتكنولوجي، ولا شك أن تنظيم القوى العاملة وحسن استخدامها وصقل قدراتها ورفع مهارتها له الأثر الأكبر فى حسن وكفاءة استغلال الثروات ، ولكن إذا كان هناك جزء من القوى البشرية معطلة فيعنى ذلك أن الاقتصاد القومي ليس فى حالة توظيف كامل لعناصر الإنتاج

[117] **الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء** : إحصاء قوي العمل ، النشرة الربع سنوية ، تقرير تحليلي ، جمهورية مصر العربية، مايو ، 2018 ، ص 3

[118] **بلحاج فراجي و أخرون** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية ، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة ، جامعة سعيدة، 2010

وموارده المختلفة، وتأتى بطالة خريجى التعليم من عدم ملائمة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل[119].

لا مشاحة ان البطالة أخطر مرض يواجه المجتمع فالتهديد الحقيق الذي يهدد الإنسانية هو وجود بطالة بين المتعلمين الذين تجاوزوا سنا معينة وظلوا بدون عمل ، رغم توافر قدراته ورغبته للعمل ، وحماية نفسه من صور الفساد الأخلاقي فضلاً عن العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية ، كما انها تشكل هدراً للموارد المستثمرة في إعداد وبناء الإنسان وتربيته وتعليمه وتدريبه وتأهيله لدخول سوق العمل، ولذلك فقد بلغت نسبة البطالة في مصر 8 ٪ عام 2019 [120]. إن معالجة البطالة وتحديد أثارها وطرائق علاجها يعد صمام أمان اجتماعي وتحقيق للتنمية البشرية والاقتصادية فإتساع فجوة البطالة من العوامل التى تهدد التنمية البشرية لأنها معنية بتحقيق المساواة ومبدأ تكافؤ الفرص وتجاهل هاتين الدعامتين هما السببين الرئيسان فى انتشار تلك الظواهر السالبة بين الشعوب، كما يعتبران مصدر المشكلات وكافة الأمراض التى يعانى منها الأفراد فى أى مجتمع ، ووجود آثار اجتماعية واقتصادية ونفسية تتمثل في ضعف الانتماء للوطن وكراهية المجتمع والعجز عن تحمل المسئولية الاجتماعية وافتقاد تصوير الذات والشعور بالفشل والبطالة تعيق عملية النمو النفسي ومن آثار البطالة الاقتصادية على المستوى العربي زيادة الفقر وتباطؤ النمو الاقتصادي [121].

**أسباب ارتفاع نسب البطالة في جمهورية مصر العربية .**

تعد ظاهرة البطالة وتفاقمها يؤدي ببعض العمال إلى اللجوء للمشروعات غير الرسمية التي ينتج عنها نقص القدرة الشرائية للفرد وبالتالي عدم القدرة على تلبية وإشباع الاحتياجات ، وقد أوضح الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء حصر قوي العمل في نشرته الربع سنوية ( تقرير تحليلي ) أن نسبة المشتغلين علي مستوي الجمهورية عام 2018 بلغت39.6٪ للفئة العمرية 15: 19 سنة بلغ 4.8٪

---

[119] **المركز الديموجرافى:**البطالة فى مصر المسببات والتحديات، أوراق ديموجرافية مصر، القاهرة ، رقم(2)،مايو 2003،ص 1

[120] **كلمة السيد سامح شكري:** وزير الخارجية المصري ، برنامج الحكاية ، يوم الجمعة ، الموافق 2019/11/8 الساعة 10مساءا

[121] **سعيدي قراح** : الآثار الاجتماعية و الاقتصادية والسياسة للبطالة في الوطن العربي ، جامعة المسيلة، الجزائر ، 2007

من وفي الفئة العمرية 20 : 29 سنة بلغت نسبة الذكور27٪ وبلغت نسبة الاناث 24.5٪ من إجمالي نسبة المشتغلين ، كما أن سياسة الانفتاح الاقتصادي الاستهلاكي أدت إلى تراجع في سياسة التكليف للقوى العاملة مما أدى إلى عدم المقدرة على استيعاب الخريجين [122]. فضلاً عن الارتفاع معدلات النمو السكاني والذي أدى إلى الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل التي تبلغ حوالي نصف مليون نسمة سنويًا وأن حوالي 91٪ من المتعطلين أعمارهم أقل من 30 سنة [123]. فبرغم الأهتمام الواضح من قبل الدولة بالتعليم وارتفاع معدل الحصول عليه التعليم، إلا أن معدلات الالتحاق بالمدارس لم تتحقق الاستيعاب الكامل للطلاب، حيث يفيد تعداد مصر لسنة 2017 بأن 31.1٪ لم يلتحقوا بالتعليم الثانوي، وهو ما يعد مؤشرًا لارتفاع نسبة الأمية بين السكان ما بين 10 سنوات فأكثر إلى 18.4 مليون نسمة، منهم 5.7 مليون أمي أي ما يقرب من 31٪ في سن ما بين (10: 35 عام) [124] .

فإذا كان هدف الدولة الأن التعزيز من قدرتها التنافسية ، فلا سبيل أمامها إلا معالجة مشكلات التعليم عامة والتعليم الفني خاصة باعتباره الطريق إلي الرفاهية والازدهار للمجتمع ، كما أن مطالب المهارات المتغيرة بسبب المنافسة وتطور السوق الرهيب، وخاصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، تدعو إلى توفير فرص التعلم والتدريب المستمر من خلال كافة المؤسسات بالدولة ، وهو ما يؤثر على قدرتها في مجال التنافسية الدولية، حيث أوضح تقرير التنافسية الدولية لعام 2017 أنه لكي تتمكن

---

[122] **أحمد ابراهيم السيد:** التوجيهات السياسية للنظام العالمي الجديد وانعكاساتها علي السياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص127

[123] **وزارة التربيـة والتعلـيم:** الإدارة المركزيـة للتعليم الثـانوي، الإدارة العامـة للتربيـة البيئيـة والسكانية، دليـل تـدريب المعلمين لنشر الوعي السكاني، القاهرة، 2005، ص 91.

[124] **جمهورية مصر العربية** : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، تعداد مصر 2017 ، ص ص26:24.

مصر من خلق النمو وتوفير فرص العمل ، تحتاج إلى تكثيف جهودها من أجل الإصلاح، ومعالجة الصعوبات الرئيسية، وملاحقة سوق العمل [125].

وبالتالي تعود أسباب البطالة في جمهورية مصر العربية إلي عدة عوامل منها الاقتصادية و السياسية والاجتماعية والمهنية والتعليمية ، فقد تراجعت قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة مع الارتفاع المستمر في أعداد الداخلين الجدد لأسواق العمل لذا فهو يعاني من كبر الحجم وانخفاض الإنتاجية ، ومن هذه الأسباب :

**الأسباب و الآثار الاجتماعية للبطالة**

كل مجتمع يخضع لنسق معين في الحياة الاجتماعية طبقا لأيدولوجيته الخاصة فهناك مجموعة من العادات والتقاليد ساهمت في تمدد ظاهرة البطالة فالعادات والتقاليد خاصة في نسق المجتمعات المغلقة التي لا تسمح بمزاولة بعض الأعمال للإناث واختيار مجال معين لعمل الإناث الذي ينتج عنه فائض في العمالة والتوجه للزيادة السكانية التي يرتفع معها حجم المعروض من القوي العاملة وقد نما معها العديد من الأمراض الاجتماعية كالفساد والرشوة والمحسوبية والتي تسهم في زيادة معدل البطالة فضلا عن البيروقراطية التي تعرقل سير العملية التنموية .

ساهم ذلك في هجرة العمالة سواء كانت الهجرة داخلية بالانتقال من الريف إلي المدينة نتيجة للظروف المعيشية الضئيلة – أو الإنتقال من بلد إلي أخر أو ما يسمي خارجية وبهجرة العقول إلي الخارج وقد شكّلت أحد العوامل الرئيسة في تزايد معدلات البطالة ونتيجة لأن التعليم أحد أهم الأسباب التي تؤدي إلي ارتفاع معدل البطالة بصورة واضحة الأعباء الاقتصادية لزيادة نسبة إصلاح المنظومة التعليمية التي وصلت 130 مليون جنية مصري[126]. وعندما لا يتناسب منتج التعليم مع متطلبات سوق العمل كما أن انخفاض جودة التعليم ونوعيته ويفتقر النظام التعليمي إلي التركيز على المناهج التعليمية المتعلقة بالجوانب الفنية والمهنية والتي تعتبر من التخصصات التي تحتاجها أنشطة اقتصادية متعددة في سوق العمل ومما يزيد مشكلة البطالة تعقيدا هو افتقار الدول إلي المؤسسات والسياسات

---

[125] **أمل عبد الحميد** وأخرون: ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2017، دراسات دورية، العدد الرابع، بنك الاستثمار القومي، فبراير 2017، ص7.

[126] **كلمة رئيس جمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي** : فعاليات مؤتمر ملتقي الشباب 2018

الفاعلة لتنظيم أسواق العمل ، والاختلال الظاهر في التخصصات الموجودة والتي يظهر فيه الفائض من الأيدي العاملة و التخصصات الأخرى التي يوجد بها عجز ونقص شديد في الأيدي العاملة – فقد ساهم هذا في تفشي ظاهرة عمل الأطفال نتيجة التسرب من التعليم وتكرار الرسوب إلي هجرة المدارس في سن مبكرة الأمر الذي يدفع هؤلاء الطلاب إلي العمل بأي مجال والجدير أن أصحاب العمل يستوعب هذه النوعية من العمالة لرخص أجورها وتفرغهم الكامل للعمل ، فالإنسان بفقد الأمل ويزداد لديه الشعور باليأس والإحباط وهو ما يجعل العاطل سهل الاستقطاب الانضمام إلي الجماعات المتطرفة و الإجرامية تجنيده للقيام بالإعمال الإرهابية .

**أثار البطالة اجتماعياً**

- تعاطي العاطلين المخدرات والإصابة بالاغتراب الداخلي وتكسب الفرد عوامل الضياع وعدم الاستقرار وخيبة الأمل والاحباط والشعور بتدني تقدير الذات لإحساسهم بالفشل
- انحراف العاطلين عن مسار وقيم المجتمع السائدة نتيجة شعورهم بالوحدة ووقت الفراغ
- تؤدي البطالة إلى دفع العديد من الكفاءات وشريحة واسعه من المتعلمين إلى الهجرة الداخلية والخارجية بحثا عن الحراك الاجتماعي .
- تؤدي إلى خلق اختلالات كبيرة في مفهوم المواطنة و مفاهيم الولاء والانتماء بالوطن.
- تحتوى على نواة الجريمة إلى ممارسة العنف والجريمة والتطرف.

**الأسباب و الآثار الاقتصادية للبطالة :**

يعد العامل الاقتصادي من أهم العوامل لما له من تأثير واضح علي البطالة فأي تظاهر أو إضراب أو تعطيل مصالح المجتمع يعود بالسلب علي الجانب الاقتصادي للدولة و تدني مستوى الإنتاجية للمؤسسات الصناعية و الارتفاع المستمر للأسعار لفترة طويلة وما يترتّب عليه من آثار سلبية تمس مستوى المعيشة وأوجه النشاط الاقتصادي في المجتمع ، وما تابع ذلك من خصخصة بعض الشركات القطاع العام و فشل القطاع الخاص في تشغيل العاطلين ، و المكينة التي ظهرت مع بزوغ الثورة الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر الذي نتج عنه توسع في استحواذ الالة والتي أدت إلي الاستغناء عن عدد كبير من العمالة وإلغاء العديد من الوظائف والمهن دون ايجاد ما يعادلها ،

فضلاً عن سوء مستوى البنية التحتية في بعض محافظات مصر ، و ضعف الاستثمارات لعدم توافر بيئة يكتمل فيها شروط الامان اجتماعياً وقانونياً ووظيفياً حيث الروتين والبيروقراطية ساهم ذلك في عدم توافق نسب النمو الاقتصادي مع نمو القوى العاملة.

**أثار البطالة اقتصادياً**

- اتساع الفجوة الكبيرة بين الريف والمدينة وتزايد معها الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن بحثا عن العمل أو لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعاشية.
- انخفاض في الدخل القومي والناتج القومي و التأخر في النمو الاقتصادي .
- تكرار فشل مشاريع الصناعات الصغيرة .
- ضعف مستوى الإنتاجية في معظم القطاعات الاقتصادية .
- الفقدان التدريجي لمهارات أو خبراتهم فضلا يتعرض العامل لمواجهة وسائل تكنولوجية متطورة بعد فترة بطالته.

بالإضافة إلي وجود أسباب إدارية تتمثل في ارتفاع مستوي الفساد الوظيفي و والرغبة الشديدة في التوظيف في القطاع العام (الحكومي) ، هناك ضعف واضح في المفاهيم الثقافية عن العمل الحر، حيث ما زالت هناك أعداد كبيرة من الخريجين تحجم عن العمل في القطاع الخاص، رغم أنه يتمتع بمزايا تفوق مزايا العمل في القطاع الحكومي بما في ذلك عدم الانضباط الوظيفي و نقص الضوابط الوظيفية وانعدام المسؤولية وقصور التشريعات والنظم الإدارية و غياب التوصيف الدقيق للوظيفة العامة وعدم تطبيق ميثاق شرف المهن المختلفة شريطة إلا يكون هناك عمل يتم مزاولته دون رخصة لمزواله هذا العمل كلها ساهمت في ارتفاع ظاهرة البطالة في المجتمع المصري .

**الأسباب السياسية :**

معظم البلد التى تنعم بالاستقرار السياسي والتآلف الاجتماعي تتسم بانها دولة المؤسسات وهي أكثر تأهيلا في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالمقارنة مع البلاد الأخرى التى تعتبر أرض خصبة للتظاهرات المستمرة التى من شانها خلق بيئة غير ملائمة للاستثمار بشكل عام فترتفع مسببات البطالة سياسية نتيجة :

- اجهاد الدولة في محاربة الإرهاب في المحافظات الحدودية لعودة الاستقرار .

- ضعف الاستثمارات القومية الموجهة إلي المشروعات الاستثمارية لاستيعاب نسبة البطالة.
- تراجع قدرة القطاع العام على تشغيل كافة الأيدي العاملة خاصة خريجين التعليم الفني
- عدم استيعاب الخريجين ورفع التكليف عن خريجي كليات التربية .
- انخفاض جودة التعليم وثباته فترات طويله دون تطوير مقابل سوق يتسم بالتغيير المستمر.

وما يعوق تجويد عملية التعليم الفني ظهور البطالة التي بدأت تتنامى بين خريجي التعليم الفني حينما غابت الجهود المبذولة لتطوير برامجه و سوء التخطيط لتكون مخرجاته أفضل من حيث المواءمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته ، و يعد طول فترة التوقف عن العمل مِن أحد أهم ما يجب قياسه للوقوف على أبعاد ظاهرة البطالة .

**جدول (6) التوزيع النسبي للمتعطلين طبقا للحالة التعليمية والنوع حتي عام 2018**

| الأقاليم الجغرافيا | النوع | الحالة التعليمية | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أمي | يقرأ ويكتب | أقل من المتوسط | ثانوية | متوسط فني | فوق المتوسط | جامعي |
| المحافظات الحضرية | ذكور | 3.3 | 5.8 | 14.9 | 3.7 | 27.5 | 5.0 | 39.8 |
| | إناث | 3.1 | 2.6 | 4.2 | 1.8 | 27.1 | 2.9 | 58.3 |
| حضر وجه بحري | ذكور | 4.2 | 1.2 | 14.2 | 1.8 | 25.8 | 4.5 | 48.3 |
| | إناث | 0.7 | 0.3 | 1.0 | 1.9 | 29.2 | 7.3 | 59.5 |
| ريف وجه بحري | ذكور | 4.0 | 2.0 | 10.0 | 3.0 | 37.8 | 6.4 | 36.7 |
| | إناث | 1.6 | 0.8 | 3.8 | 1.9 | 37.2 | 6.7 | 47.9 |
| حضر جه قبلي | ذكور | 5.1 | 3.7 | 6.8 | 5.4 | 29.0 | 2.9 | 47.2 |
| | إناث | 1.2 | 0.6 | 0.0 | 2.5 | 25.3 | 4.4 | 66.0 |
| ريف وجه قبلي | ذكور | 4.1 | 10.4 | 6.1 | 4.3 | 47.0 | 3.6 | 24.4 |
| | إناث | 0.7 | 0.7 | 1.1 | 1.5 | 36.6 | 3.7 | 55.6 |
| حضرمحافظات الحدود | ذكور | 0.0 | 0.0 | 7.6 | 0.0 | 40.2 | 20.1 | 32.6 |
| | إناث | 0.0 | 0.0 | 13.7 | 0.0 | 47.2 | 0.0 | 39.8 |
| ريف محافظات الحدود | ذكور | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 100 | 0.0 | 0.0 |
| | إناث | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 0.0 | 100 | 0.0 | 0.0 |

أوضحت الإحصاءات أن أعلى نسب لتمثيل حملة المؤهل الجامعي بين المتعطلين مِن الإناث تظهر في حضر الوجه القبلي بنسبة 66.00٪، ويليه في المحافظات الحضرية بنسبة 58.3٪ ، ولعل الإحصاءات تُشير بصورة كُلية إلى أن نسب تمثيل حملة المؤهلات الجامعية بين المتعطلين مِن الإناث وأقل نسبة ظهرت لمن ليس لهم مؤهل في ريف أو الحضر أو الوجه القبلي أو حضر وجه بحري بلغت نحو0.3 ٪ ، في حين تظهر الإحصاءات أن الذكور يحتلون الغالبية العظمى من حجم المتعطلين بالمستويات التعليمية المنخفضة إذ يمثل الذكور نحو75.0 ٪ من إجمالي الأميين المتعطلين على مستوى الجمهورية، ويمثل الذكور نحو84.4٪ من المتعطلين الذين يقرأون ويكتبون وحملة شهادة محو الأمية بينما يمثل الذكور نحو 82.3٪ من إجمالي المتعطلين الحاصلين على مؤهل أقل من المتوسط [127].

تسعي الدولة جاهدة لتطوير نظام التعليم إلا أن هذه الجهود والذي جاءت ضد جودة العملية التعليمة وعلي درجة ملائمة الخريجين كما ونوعا مع متطلبات سوق العمل فقد ارتفعت البطالة على مستوى لفئات التعليمية المختلفة وفقا للأقاليم الجغرافية والتي مازالت تشكل هدر للدولة ، كما أن التخلف المهارى للقوى العاملة هو العامل أو أحد الأسباب المؤدية إلي بطالة الخريجين ، فقد اوضحت بعض الدراسات أن هناك فرص بديلة لكي يتغلب الخريج علي البطالة بل ويصبح رجل أعمال حيث توصلت الدراسة إلي أن أكثر الفئات لإقامة المشروعات الصغيرة هم فئة الشباب المتعلم الطموح[128].

**خصائص البطالة في جمهورية مصر العربية:**

يميل نمط تفكير الشباب في مصر إلى العمل في منشأت قائمة بالفعل ومستقرة ويتطلعون إلى مصدر ثابت للدخل، وهذه الثقافة تعوق التقدم والإبداع الذي يرتبط بروح ريادة الأعمال التي تتطلب خوض المخاطر كشرط أساسي من أجل التغيير الإيجابي، ويمكن تغيير تلك الخصائص الاجتماعية والثقافية من خلال الجهود الترويجية التي تبذلها الحكومة ووسائل الإعلام من جهة ومن جهة أخري ما

---

[127] **الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء** : إحصاء قوي العمل ،مرجع سابق، مايو ، 2018 ، ص 36

[128] **زينب محمد أحمد** : المشروعات الصغيرة للشباب ودورها افي الحد من مشكلة البطالة – دراسة ميدانية علي عينة من الشباب في القاهرة الكبري ، دكتورة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2008

يقوم به التعليم بدور رئيس في توجيه عقلية الشباب في مصر صوب روح ريادة الأعمال الحرة كأحد خيارات العمل الناجحة والمجزية [129].بلغ معدل قوة العمل لدي الذكور من حملة المؤهلات الجامعية بلغ 17.2٪ في حين بلغت قوة العمل للمؤهلات الجامعية وما يعلوها من الاناث35.2٪ وتقاربت النسبة من حملة التعليم الفني المتوسط فقد بلغت النسبة لقوي العمل لدي الاثاث2.28٪ ووصلت النسبة34.2 ٪ [130]. بالرغم من أن مؤهل الخريج ينبغي أن يكون له تأثير التكيف بسوق العمل وانتهاز فرص العمل، بحيث يكون الخريج الأعلى تعليما صاحب فرصة أقوى في الحصول على عمل ذي أجر أفضل فقد أظهر أن معدلات البطالة بين الأميين هي الأدنى في غالبية البلدان العربية، ومن الغريب أن ترتفع هذه المعدلات لإصحاب التعليم ، فالبطالة تحمل خصائص معينة لابد من أخذها في الاعتبار عند ارساء قواعد الحلول المتاحة لها، وأهم هذه الخصائص[131] .

- البطالة تنحصر في مرحلة العمل (الشبابية) و نسبتها مرتفعة بين الإناث.
- الفجوة الكبيرة بين الإعداد العلمي لخريجي التعليم الفني وبين متطلبات سوق العمل.
- بعض الأفراد يفضلون وقت الفراغ على العمل وضعف الخبرة لديهم .
- غياب التنمية المهنية الموجه لسوق العمل لغياب التخطيط.

لا سبيل للحد من مشكلة البطالة إلا عن طريق خلق الفرص الوظيفية وليس استغلال فرص الوظيفة ومساعدة الطلاب وتحويلهم من مستهلكين إلي منتجين قادرين علي العمل ومشاركين في عملية نمو المجتمع وتطوره والاهتمام بالتدريب لتنمية قدرة المنظمات على تحقيق الميزات التنافسية،

---

[129] **تقرير التنمية البشرية** : شباب مصر بناة مستقبلنا ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومي، معهد التخطيط القومي، مصر، 2010، ص 237

[130] **الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء** : إحصاء قوي العمل ، النشرة الربع سنوية ، تقرير تحليلي ، جمهورية مصر العربية، مايو ، 2018 ، ص 4

[131] **حسين عبد المطلب الاسرج**: المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فى الدول العربية،منقول من موقع www.arabic.microfinancegateway.org/redirect.php

ومن خلال إعداد الكادر الوظيفي الكفء والمؤهل والقادر على حمل الأعباء الموجهة نحو تحقيق هذه الميزات [132].

**أهمية المشروعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة:**

بينت العديد من الدراسات التربوية وجود العديد من المشكلات في فروع التعليم الفني المصري في كافة المنظومة من منهج ومعلم ومبني ونوعية المتعلم التي تآثر بها التعليم و المجتمع من ضعف القدرة علي تلبية احتياجات المجتمع من نوعية خريج يتسم بالقدرة علي مواكبة المسجدات التكنولوجية أو علي ضمان العمل للخريجين بنوعية المؤهل أو التخصص، ولذلك تعتبر المشروعات الصغيرة المصدر الرئيس لتأمين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية ورغم التفاوت في تعريف هذه المشروعات من بلد لآخر ،إلا أنه قّلما يقل مجموع عدد العاملين فيها عن نصف مجموع القوى العاملة ، وذلك أن طبيعة هذه المؤسسات وحجمها ومساهمتها الكبيرة في الاقتصاديات الوطنية توفر حافزًا قويا لخلق فرص العمل[133] .

فهي بيئة تعمل علي تهيئة الطالب (الخريج) للحياة العملية فقد تتوقف قيمة التعليم الحقيقة ما لم تظهر في سلوك مترجم إلي عمل ملوس ، كما تلعب دورا هاما في مساندة الدولة في توفير العديد من فرص العمل ليس فقط الجانب المادي من توفير العمل والكسب ولكن كذلك من الجانب النفسي من توفير وقت لسد الفراغ و تحمل المسئولية والشعور بالثقة بالنفس في أنه عضو صالح وفعال في المجتمع ،كما أنها مصدر من مصادر توفير فرص العمل في الدول المتقدمة و النامية و ذلك لقدرتها وتنوعها في استيعاب العمالة غير الماهرة أو النصف ماهرة والتي تشكل النسبة الكبيرة من قوة العمل في الدول النامية ، وبتكلفة منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة التي تستخدم الأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من القوى العاملة[134]. وتعتبر آلية لمكافحة الفقر من خلال

---

[132] **مصطفى أبوبكر**: إدارة الموارد البشرية– مدخل لتحقيق الميزات التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004، ص12.

[133] **منظمة العمل العربية** : موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة ، مصر، 2008، ص19

[134] **يمكنكم الرجوع إلي :**

– **موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة** ، منظمة العمل العربية ،مصر ، 2008، ص19

وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والاناث ، و تعزيز التكامل بين المشروعات الصغيرة و المشروعات الكبيرة [135]. حيث تعد مصدر منافسة للمنشآت الكبيرة حيث أنها تعتبر مقياس هام لمدى ما يتسم به السوق من حيوية وحركة ، ويزداد الاهتمام بإقامة مشاريع ومؤسسات صغيرة بعد ما حققه هذا القطاع باقتصاديات دول كثيرة في مجال التنمية وتحسين مؤشراتها الاقتصادية، وتفاعله وتكييفه السهل والسريع مع المحيط الاجتماعي المتواجد به، واستحواذه على أكبر نسبة توفير لفرص العمل ، كما أن معامل مقاومتها للأزمات جيد[136] .

والمساهمة في حل مشكلة البطالة وفي ظل الزيادة الكبيرة في عدد السكان وعدم قدرة القطاع العام علي استيعاب الأيدي العاملة، تصبح المشروعات الصغيرة ذا أهمية كبيرة في استيعاب هذه الزيادة الكبيرة كقطاع بديل سواء كانت بصورة مباشرة او بصورة غير مباشرة في المجالات المرتبطة بالتصنيع ولاسيما ان إمكانيات نموها غير محدودة ، لذلك يسهم القطاع الصناعي في حل ازمة البطالة او التخفيف من حدتها بالإضافة للدور الهام الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و البارز بالاهتمام بمشاركة المرأة في العمل ، إلا أنه يتضح أن طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر احتياجاً لذلك فهي أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في استراتيجيات التنمية ، ويتطلب التركيز علي مجموعة من المهارات التي تختلف عن تلك السائدة في الاقتصاد المصري حاليا عند إقامة مشروعات صغيرة اقتصادية وخاصة الصناعية لما لها من دور في توفير فرص العمل للأيدي العاملة وتقليل نسبة البطالة وتنمية القدرات و تطوير المهارات البشرية في الاماكن الريفية والحضرية ، وفي حالة كون المشاريع تحتاج إلى خبرات ومهارات متخصصة عالية وغير متوفرة

– **محمد وجيه بدوي** : تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي ،جامعة الاسكندرية، 2004، ص16

[135] **ماهر المحروق** : ورقة عمل مقدمة إلي الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، سوريا ، 2006

[136] **جمال الدين سلامة:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، 2009، ص ص6-8 .

يتطلب عمل برامج تدريبية لإعطاء دورات متخصصة لتلك المهارات وذلك من اجل التخطيط للقيام بالمشاريع المماثلة مستقبلا .

**علاقة التعليم الفني بالمشروعات الصغيرة .**

لا مشاحة أَن نَمو اًلمشروعات من صغيرة إلي كبيرة ، لا يتم إلا من خلال التعليم وَالذي يَرتبط مَباشرة بالتعليم الفني (تعليم يدوي) و يتطلب أن تتضمن البرامج التعليم أهمية المشروعات الصغيرة في التغلب علي مشكلة البطالة وانتظار الوظائف الحكومية وتيسير فرص حصول المشروعات الصغيرة على الاهتمام و تكاتف كافة أجهزة الدولة على أن نشر ثقافة المشروعات الصغيرة ، والتأكيد علي التعليم الفني ومستوياته ومدي أهميته لسوق العمل والربط بين احتياجات سوق العمل ومخرجات المؤسسات التعليمية ومحتواه أو درجة المهارة المطلوبة لأداء العمل وتشير التقارير إلى أن التعليم الفني هو أساس منهج التعلم مدى الحياة ، الذي يعد ضروريًا فى الاقتصادات غير المستقرة ، وفي ظل البيئة التي يعيش فيها الجميع والتي تتسم بالتعقيد والتنافسية والتخصص ومن الممكن أن يساهم التعليم الفني فى سد الفجوة بين المناهج التقليدية العقيمة والتسرب من التعليم وبين المهارات التكنولوجية التي يطلبها سوق العمل لتوظيف الشباب [137]. ولما له من أثرا إيجابيا في تحسين مستوي المشروعات في توسع قدرتها علي التسويق وارتفاع نسبة الارباح وتطوير أساليب العمل وقدرته علي تطوير مهارات وقدرات أصحاب المشروعات الصغيرة علي إدارة العمليات الإنتاجية في مشروعاتهم بشكل أفضل

- ارتفاع نسبة المقبولين في التعليم الفني لتصل إلي70٪ من الحاصلين علي شهادة إتمام المرحلة الإعدادية والذي ينتج عنه صعوبة اتاحة فرص عمل حقيقية .
- اختلال التوازن بين التعليم النظري والتعليم التطبيقي الذي أدي إلي نقص التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل .
- ارتفاع معدل الصناعات التي تحتاج مصانع أصغر حجما وأقل تكلفة استثمارية لإنتاج السلع الدقيقة التي تتطلبها صناعات معينة .
- انخفاض المستوى المهاري لخريجي التعليم الثانوي الفني الصناعي .

[137] **تقرير التنمية البشرية** : شباب مصر بناة مستقبلنا ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومي، معهد التخطيط القومي، مصر، 2010، ص 170

- التركيز على المجالات التي لا تستوعب عدداً كبيراً من العاطلين.
- عمالة اللاجئين التي تحل محل العمالة المصرية .
- الفجوة بين نظام التعليم والتدريب واحتياجات ومتطلبات مهن يحتاجها سوق العمل و تغير سوق العمل مع ثبات التعليم دون تغيير أو تطور .
- قصور دور الجامعات في منح المجتمع تخصصات جديدة ونادرة تدفعه نحو التقدم .

**تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية .**

يجب الاهتمام بالتوصيات التي تنادي بضرورة جودة المخرجات وضرورة الارتفاع بمستويات التعليم والعمل علي توفير المرونة المطلوبة بين مستويات ومسارات التعليم وبينها وبين مستويات العمل وهيكلة الوظيفي والمهني ، من خلال توحيد محتوي المهنة من معايير ومهارات ومستوي مخرجات المؤهلات المهنية بين الأفراد علميا ومعرفيا في المهنة الواحدة حتي وإن اختلف معها كافة جهات إعدادها ، مع حتمية وجود نظام حدد مستويات مهارة قومية يشارك في إعدادها منظمات أصحاب الأعمال وكافة الجهات المرتبطة أو وثيقة الصلة ليكون مقياسا لمدي مطابقة المخرجات للاحتياجات ويكون المدخل العلمي السليم لتطوير برامج التعليم الفني أي لابد من بناء نظام إعداد مستويات مهارة قومية للمهن المختلفة [138].

ينبغي أن يكون التعليم الفني عنصرا من عناصر نظام للتعليم مدي الحياة بحيث يتلاءم مع احتياجات المجتمع وأن يساير التطورات التكنولوجية التي يمر بها سوق العمل بحيث يعمل علي تحسين نوعية الحياة من خلال إقامة المشروعات التي تمكن الخريجين من التغلب علي كافة أنواع البطالة والاسهام في تحقيق أهداف المجتمع إذا كان العنصر البشري هو محور التنمية في كافة القطاعات من قطاعات العمل ، فإنه أكثر أهمية في قطاع التعليم، وذلك باعتباره المؤهل والمعد للقوى

[138] **قرار جمهوري رقم 102 لسنة 2000**: تشكيل لجنة تنفيذية لمتابعة بناء مستويات مهارة قومية لكافة المهن ، منقول من مصطفي عبد السميع : متطلبات تفعيل توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي في مصر ، المركز القومي للبحوث التربوية والنفسية ، شعبة بحوث التخطيط التربوي ، 2009 ، ص 214

البشرية التي تعمل في القطاعات الأخرى بالمجتمع ، وأن ينمي لدي الخريج القدرة علي إقامة المشروعات الصغيرة ومزاولة العمل الحرفي [139]. فلا حل لمشكلة البطالة إلا بالخروج من الوظائف الإدارية إلى إنشاء المشروعات الصغيرة والتي تعمل الدولة جاهدة على تشجيع الاستثمار وتوفير القروض عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية علاوة على إقامة المعارض ومركز التسويق لمنتجات تلك المشروعات الصغيرة كما تسعى الدولة إلى حل المشاكل والتغلب على الصعوبات التي تحد من انتشار وتطوير المشروعات الصغيرة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وترجع أهمية مساهمة المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الشاملة لكونها تتسم بالديناميكية والمرونة وتساعد على تقليص الفجوات التنموية بين الحضر والريف لقدرتها علي الانتشار في حيز جغرافي أوسع من المشروعات الكبيرة وتوفير فرص عمل للنساء اللاتي يفتقرن إلي المصادر الدخل .

طبقًا لبيانات مشروع دعم خدمات تنمية الأعمال، يوجد 318 منتجًا من المنتجات التي تقوم الحكومة بشرائها بالفعل، ويمكن لها أن تشتريها من المشروعات الصغيرة المسجلة لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية [140].كما أنه يمكن من خلاله تدعيم المنتجات لأن الدولة لم تعد قادرة على إتاحة فرص كثيرة للتوظيف وبالتالي فإن إقامة الصناعات الصغيرة هي خطوة أولى يمكن من خلالها تطوير المهارات وتوسيع نطاق الأسواق مما يسهل بعد ذلك إقامة صناعات أكثر تطوراً ، كما تسهم ندرة توفر الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على التكيف مع كافة المتغيرات والتحديات في البيئة الخارجية سيؤدي إلي ضعف قدرة مؤسسات المشروعات الصغيرة على المنافسة، إضافة إلى تضخم حجم العمالة المؤقتة ، وارتفاع نسبة العمالة غير الماهرة ، فضلاًُ إلي ضعف مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي رفع التكليف لخريجي التعليم الفني بالقطاع العام خاصة من ذوي المؤهلات العليا، لما يعانيه التعليم الفني من تدني مستوى العمالة المصرية بسبب انخفاض مستويات التعليم الفني وهو مؤشر لتنامي ظاهرة البطالة بين خريجي التعليم الفني والذي يتطلب ضرورة مراجعة منظومة التعليم الفني وتطوير استراتيجياته وسياساته بهدف المواءمة مع احتياجات سوق العمل ومتطلباته ، ونظرا

---

[139] **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة** : التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للقرن الحادي والعشرين ، توصيات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ،2 نوفمبر 2001 ، ص ص 9 : 21

[140] **تقرير التنمية البشرية** : شباب مصر بناة مستقبلنا ، مرجع سابق، ص 235

لأهمية المشروعات الصغيرة والتي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وبالتالي وقع علي المسئولين في الدولة توفير وتمليك الأراض لشباب الخريجين والقائمين علي المشروعات الصغيرة لاستقرار وبقاء المشروعات الصغيرة وضمان استمرارها .

## إجراءات الدراسة الميدانية ونتائجها

استهدفت الدراسة الميدانية التعرف على إسهامات كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في لدي خريجين هذا النوع من التعليم الفني في ظل تغيير متطلبات السوق باستمرار ولتحقيق القدرة التنافسية ، ولما كان ذلك يحتاج إلى الوقوف تحديد ورصد كل ما يعوق العملية التعليمية والتعرف على الأساليب التى يمكن إتباعها لتحقيق هذه الهدف ، رأى الباحث أن يستخدم استبانة موجهة إلى طلاب كلية التربية جامعة حلوان .

ويتناول في هذا الصدد إجراءات الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث، التي تشمل مجتمع الأصلي ، وأداة البحث وكيفية بنائها، وصدقها، وثباتها، وعينة البحث، والأساليب الإحصائية المستخدمة، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية، وتأتى الدراسة الميدانية كتطبيق عملي للإطار النظري الذي تم استعراضه ومن ثم فإن هذه الجزئية ترتبط ارتباطاُ وثيقاً بما سبقها من الإطار النظري فهي غير منفصله عنها ولكنها تدعمها وتثريها، وتتضمن هذه الجزئية النقاط التالية:

**أولاً : الهدف من الدراسة الميدانية**

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور كلية التربية في تنمية ثقافة طلابها تجاه العمل الحر والتخلي عن فكرة العمل الحكومي والوظيفة الثابتة وأن يكون رائد أعمال ، وبناءً على ذلك فإن الدراسة الميدانية تسعى للكشف عن :

- التعرف علي إسهامات كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر

- إقبال الطلاب علي المشروعات وتنمية ثقافة العمل الحر بشكل عام.
- معرفة الطلاب بالمؤسسات الموكل إليها تنمية المشروعات الصغيرة في مصر.
- تحويل ممارسة الطلاب (التدريبات) لمشروعات منتجة .

**خطوات بناء أداة البحث :**

**أولا : أداة الدراسة الميدانية:**

قام الباحث بإعداد استبانة للتعرف على آراء الطلاب حول أهمية المشروعات الصغيرة، ومدي أهميتها في الحد من البطالة لدي الخريجين خاصة خريجي التعليم الفني، ومدى أهميتها بالنسبة لهم، مستنداً في بنائه لها على الإطار النظري للدراسة، والأدبيات في مجال الفكر العمل الريادي المعاصر، و اعتمد الباحث عند بناء أداة الدراسة الميدانية (الاستبانة)على الأمور التالية :

- الدراسة النظرية لدور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر
- قام الباحث بالاطلاع على الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة .
- تحديد محاور الاستبانة وتحديد المعلومات المطلوب جمعها في كل محور اعتماداً على الإطار النظري.
- تحديد عبارات كل محور وصياغتها صياغة منطقية .

**2- الصورة النهائية للاستبانة**

على ضوء آراء وملاحظات السادة المحكمين ظهر أن نسبة الاتفاق كانت عالية حول نوع صياغة العبارات المصاغة في الاستبانة، كما ظهر اختلاف حول صياغة بعض الكلمات وتوحيد بعض المصطلحات وقد قام الباحث بتحديد المحاور الرئيسة للاستبانة، ثم قام بوضع عبارات لكل محور، وتكونت الاستبانة من خمس محاور، بالإضافة إلى البيانات الأولية لأفراد العينة، والجدول التالي يبين محاور الاستبانة وعدد العبارات التي تنتمي لكل محور.

**جدول رقم (7) محاور الاستبانة وعدد العبارات التي تنتمي لكل محور**

| الرقم | المحور | عدد العبارات |
|---|---|---|
| الأول | أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة | 7 |
| الثاني | الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به | 12 |
| الثالث | العوائق والمشكلات التي تسهم في رفع معدل البطالة بين خريجي التعليم الفني | |
| | • مشكلات التعليم في تسويق منتجه | 7 |
| | • صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) | 5 |
| | • صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا اقليميا | 9 |
| | • ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر | 6 |
| الرابع | دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر | 13 |
| الخامس | كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا | 10 |
| | الإجمـالي | 69 |

وقد تم تصميم الاستبانة طبقاً لأسلوب ليكرت Likert ثلاثي الأبعاد، والذي يتراوح بين موافق،إلي حد ما ، غير موافق، وبعد أن توصل الباحث لمجموعات من العبارات التي تغطي كل محور من المحاور مع مراعاة ،الابتعاد عن الأسئلة تسبب خوفاً من قبل أفراد العينة ،اختيار الكلمات ذات المعاني الواضحة والدقيقة، وحسن صياغة العبارات بأسلوب سهل مع مراعاة ألا تحتاج الإجابة عن الاستبانة كلها وقتاً طويلاً حرصاً على وقت أفراد العينة، وضمان السرية لأفراد العينة في إجاباتهم عن أسئلة الاستبانة.

**جدول رقم ( 8 ) وصف الآراء الذي يبين مستوى الموافقة ومداها للاستبيان ذى الثلاث استجابات**

| مستوى الموافقة | المدى | |
|---|---|---|
| | من | إلى |
| كبيرة / موافق | 2.34 | 3.00 |
| متوسطة / إلى حد ما | 1.67 | 2.33 |
| ضعيفة / غير موافق | 1.00 | 1.66 |

كما صمم الباحث الاستبانة بطريقة سهلة، حيث يطلب من أفراد العينة وضع علامة (✓) أمام ما يعبر عن رأيهم ، و قام الباحث بتوزيع درجات الاستبانة على الاستجابات الثلاثة الموضوعة لكل عبارة من عبارات الاستبانة على النحو التالي:

- أوافق أو مهم بدرجة كبيرة بمدي من 2.34 : 3.00 .
- إلي حد ما أو أوافق بدرجة متوسطة ، بمدي 1.67 : 2.33 .
- غير موافق أو ليست مهمة بمدي 1.00 : 1.66 .

**أ. صدق الاستبانة :**

تم إعداد استبانة موجه إلى طلاب كلية التربية جامعة حلوان ، وللتأكد من دقة وسلامة الاستبانة وصلاحيتها للتطبيق تم عرض الاستبانة على السادة المحكمين فأبدوا بعض الملاحظات والتعديلات والتوجيهات، وفى ضوء ذلك قام الباحث بإعادة صياغة بعض عبارات الاستبانة(*). ويقصد بالصدق أن تقيس فعلاً ما وضعت لقياسه[141].وللتحقق من صدق الاستبانة قام الباحث بالآتي:

تم اختبار الاستبانة بطريقة صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبانة على السادة الأساتذة المحكمين لمعرفة مدى صدق الاستبانة من حيث المستوى، صياغة العبارات،

(*)أنظر ملحق بنهاية البحث .

[141]فؤاد البهي السيد: علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، ط 3، دار الفكر العربي، القاهرة، 1979، ص ص 4، 5.

ومدى تغطيتها لمحاور الدراسة، مدى ملائمة العبارات الواردة للدراسة ، وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على تسع وستين عبارة مقسمة إلى خمسة محاور أساسية(*).

**جدول رقم (9) حساب معامل الصدق لكل محور**

| م | المحور | ع العبارات | م الصدق |
|---|---|---|---|
| 1 | أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة | 7 | 0.974 |
| 2 | الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به | 12 | 0.988 |
| 3 ا | مشكلات التعليم في تسويق منتجه | 7 | 0.971 |
| 3ب | صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) | 5 | 0.920 |
| 3ج | صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا | 9 | 0.951 |
| 3ء | ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر | 6 | 0.962 |
| 4 | دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر | 13 | 0.951 |
| 5 | كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا | 10 | 0.915 |
| | الإجمالي | 69 | 0.993 |

حيث بلغ معامل الصدق للمحور الأول 0.974 والذي اشتمل علي 7 عبارات ، وبلغ معامل الصدق للمحور الثاني 0.988 والذي اشتمل علي 12 عبارة ، كما بلغ معامل الصدق للمحور الثالث ا 0.971والذي اشتمل علي 7 عبارات , وبلغ معامل الصدق للمحور الثالث ب 0.920والذي اشتمل علي 5 عبارات , بلغ معامل الصدق للمحور

(*) أنظر ملحق (الاستبانة).

الثالث ج 0.951والذي اشتمل علي 9 عبارات , وبلغ معامل الصدق للمحور الثالث ء 0.962والذي اشتمل علي 6 عبارات , وبلغ معامل الصدق للمحور الرابع 0.951والذي اشتمل علي 13 عبارة , و بلغ معامل الصدق للمحور الخامس 0.915والذي اشتمل علي 10 عبارات , و بلغ معامل الصدق للمحور الخامس 0.993والذي اشتمل علي 69 عبارات

**ثبات الاستبانة**

ثابت الاستبانة – تعطي تقريباً نفس النتائج إذا تم تطبيقها على العينة نفسها في فترتين مختلفتين وفي الظروف نفسها [142]. استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ في التعرف على ثبات الاستبانة ككل والذي تبين من خلاله قيمة ثبات 92. وهي قيمة مرتفعة وتدعو للثقة والاطمئنان لنتائج الدراسة.

**جدول رقم (10) حساب معامل الثبات لكل محور**

| م | المحور | عدد العبارات | معامل الثبات |
|---|---|---|---|
| 1 | أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة | 7 | 0.949 |
| 2 | الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به | 12 | 0.976 |
| 3 ا | مشكلات التعليم في تسويق منتجه | 7 | 0.943 |
| 3ب | صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) | 5 | 0.846 |
| 3ج | صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا | 9 | 0.904 |
| 3ء | ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر | 6 | 0.925 |
| 4 | دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر | 13 | 0.904 |
| 5 | **كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا** | 10 | 0.837 |
| | الإجمالي | 69 | 0.985 |

[142] **رمزية الغريب:** التقويم والقياس النفسي والتربوي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995، ص 53

تبين من إجراء التحقق من معامل الثبات علي الاستبانة عند معامل ثبات 0.7 فقد بلغ معامل الثبات للمحور الأول لأهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة والمكون من سبع فقرات 0.949 وهو ما يشير إلى أنه إذا ما أعيد اختبار أفراد العينة مرة ثانية علي كل المحور فإننا نحصل علي نفس الاجابات بنسبة 94.9٪.

تبين من إجراء التحقق من معامل الثبات علي الاستبانة عند معامل ثبات 0.7 فقد بلغ معامل الثبات للمحور الثاني الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به والمكون من إثني عشرة فقرة 0.976 وهو ما يشير إلى أنه إذا ما أعيد اختبار أفراد العينة مرة ثانية علي كل المحور فإننا نحصل علي نفس الاجابات بنسبة 97.6 ٪

تبين من إجراء التحقق من معامل الثبات علي الاستبانة عند معامل ثبات 0.7 فقد بلغ معامل الثبات للمحور الثالث أمشكلات التعليم في تسويق منتجه والمكون من سبع فقرات 0.943 وهو ما يشير إلى أنه إذا ما أعيد اختبار أفراد العينة مرة ثانية علي كل المحور فإننا نحصل علي نفس الاجابات بنسبة 94.3 ٪

تبين من إجراء التحقق من معامل الثبات علي الاستبانة عند معامل ثبات 0.7 فقد بلغ معامل الثبات للمحور الثالث ب صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) والمكون من خمس فقرات 0.846 وهو ما يشير إلى أنه إذا ما أعيد اختبار أفراد العينة مرة ثانية علي كل المحور فإننا نحصل علي نفس الاجابات بنسبة 84.6 ٪

تبين من إجراء التحقق من معامل الثبات علي الاستبانة عند معامل ثبات 0.7 فقد بلغ معامل الثبات للمحور الثالث ج صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا والمكون من تسع فقرات 0.904 وهو ما يشير إلى أنه إذا ما أعيد اختبار أفراد العينة مرة ثانية علي كل المحور فإننا نحصل علي نفس الاجابات بنسبة 90.4 ٪

تبين من إجراء التحقق من معامل الثبات علي الاستبانة عند معامل ثبات 0.7 فقد بلغ معامل الثبات للمحور الثالث ء ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر والمكون من ستة فقرات 0.925 وهو ما يشير إلى أنه إذا ما أعيد اختبار أفراد العينة مرة ثانية علي كل المحور فإننا نحصل علي نفس الاجابات بنسبة 92.5 ٪

تبين من إجراء التحقق من معامل الثبات علي الاستبانة عند معامل ثبات0.7فقد بلغ معامل الثبات للمحور الرابع **دور** كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر والمكون من ثلاثة عشر فقرة0.904وهو ما يشير إلى أنه إذا ما أعيد اختبار أفراد العينة مرة ثانية علي كل المحور فإننا نحصل علي نفس الاجابات بنسبة90.4 ٪

تبين من إجراء التحقق من معامل الثبات علي الاستبانة عند معامل ثبات 0.7 فقد بلغ معامل الثبات للمحور الخامس كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالمياوالمكون من عشر فقرات 0.837 هو ما يشير إلى أنه إذا ما أعيد اختبار أفراد العينة مرة ثانية علي كل المحور فإننا نحصل علي نفس الاجابات بنسبة83.7 ٪

**ثانيا : عينة البحث:**

قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية على عينة قوامها (120) طالب وطالبة بكلية التربية شملت علي (60) طالب بالفرقة الأولي احتوت علي الذكور والإناث ومثلهم بالفرقة الثالثة في حين تم توزيع (70) استبانة علي طلاب التعليم الفني (الصناعي) و(40) استبانة علي طلاب التعليم الفني (التجاري)

**جدول (11) يوضح حجم العينة من المجتمع الأصلي**

| م | ما وزع | | ما فقد واستبعد | | ما تم معالجته | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد | النسبة | العدد | النسبة | العدد | النسبة |
| 1 | **150** | **٪100** | **30** | **٪20** | **120** | **٪80** |

**جدول (12) يوضح وصف العينة ( وفق الجنس والسنوات الدراسية )**

| م | المتغير | | الأولي | | الثالثة | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | العدد | ٪ | العدد | ٪ | ن | ت |
| 1 | الجنس | ذكور | 40 | ٪33.3 | 40 | ٪33.3 | 80 | ٪66.7 |
| | | الإناث | 20 | ٪16.6 | 20 | ٪16.6 | 40 | ٪33.3 |
| | المجموع | | 60 | ٪50.0 | 60 | ٪50.0 | 120 | ٪100 |

شملت علي (60) طالب وطالبة بالفرقة الأولي و(60) طالب وطالبة بالفرقة الثالثة تم توريعها علي عينة من الذكور (80) طالب بالفرقتين الأولي والثالثة كما تم توريعها علي عينة من الإناث (40) طالبة بالفرقتين الأولي والثالثة بالتعليم الفني (الصناعي و التجاري) .

**جدول(13) يوضح وصف العينة ( وفق الجنس والتخصص )**

| م | المتغير | | صناعي | | تجاري | | المجموع | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | العدد | ٪ | العدد | ٪ | ن | ت |
| 1 | الجنس | ذكور | 50 | ٪41.7 | 30 | ٪25.0 | 80 | ٪66.7 |
| | | الإناث | 20 | ٪16.6 | 20 | ٪16.6 | 40 | ٪33.3 |
| | المجموع | | 70 | ٪66.7 | 50 | ٪33.3 | 120 | ٪100 |

**ثالثا :المعالجة الإحصائية :**

قام الباحث بتفريغ الاستجابات التى حصل عليها مستخدماً الجداول المخصصة لذلك ضمن البرنامج الإحصائى ( SPSS ) ، ثم قام الباحث باستخدام عدة أساليب إحصائية لمعالجة البيانات فى نفس البرنامج، وذلك للوقوف على أعلى العبارات وأدناها تأثيراً ، كما استخدم الباحث التكرارات والنسب، وذلك لحساب النسب المئوية إضافة إلى المتوسط العام للاستجابات ومعامل الاختلاف، وكذلك اختبار الدلالة (T) لعينة واحدة، لمعرفة ما إذا كانت ثمة فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة[2].

**رابعا : نتائج الدراسة الميدانية**

**جدول (14) استجابات أفراد العينة حول المحور الأول: النتائج المرتبطة بأهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة**

| م | العبارات | تكرار / نسب | درجة الموافقة | | | المتوسط | معامل الاختلاف | اختبار T | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | موافق | إلى حد ما | غير موافق | | | | |
| 1 | إقامة المشروعات الصغيرة ينمي فن التعامل و التفاوض والعمل علي كسب الاخرين | ت | 100 | 20 | . | 2.83 | 13.208 | ** 14.733 | 2 |
| | | ٪ | 83.3 | 16.7 | 0.0 | | | | |
| 2 | تكسب المشروعات الصغيرة قيم ايجابية كالتعاون وخدمة الاخرين | ت | 90 | 20 | 10 | 2.67 | 23.483 | ** 5.889 | 3 |
| | | ٪ | 75.5 | 16.7 | 8.3 | | | | |
| 3 | تسهم المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية الحياة . | ت | 70 | 15 | 35 | 2.29 | 38.946 | - 0.470 | 6 |
| | | ٪ | 58.3 | 12.5 | 29.2 | | | | |
| 4 | تقضي المشروعات الصغيرة علي ظاهرة البطالة | ت | 110 | 10 | . | 2.92 | 9.516 | ** 23.155 | 1 |
| | | ٪ | 91.7 | 8.3 | 0.0 | | | | |
| 5 | تنمية ثقافة العمل الحر . | ت | 85 | 20 | 15 | 2.58 | 27.295 | ** 3.936 | 4 |
| | | ٪ | 70.8 | 16.7 | 12.5 | | | | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | تحسين الوضع المادي . | ت | 80 | 20 | 20 | 2.50 | 30.679 | * 2.428 | 5 |
| | | ٪ | 66.6 | 16.7 | 16.7 | | | | |
| 7 | توافق علي إقامة مشروع إذا لم تجد وظيفة ولم تقيد معلم . | ت | 70 | 20 | 30 | 2.33 | 36.574 | 0.043 | 7 |
| | | ٪ | 58.3 | 16.7 | 25.0 | | | | |

*معنوى عند مستوى 95٪ ** معنوي عند مستوى 99٪ [143].

1. العبارة الأولي إقامة المشروعات الصغيرة ينمي فن التعامل والتفاوض والعمل علي كسب الاخرين

أظهرت النتائج أن 83.3٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن إقامة المشروعات الصغيرة ينمي فن التعامل و التفاوض والعمل علي كسب الاخرين في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.83 بمعامل اختلاف 13.208٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة على أن المشروعات الصغيرة تنمي فن التعامل و التفاوض والعمل علي كسب الاخرين، بنسبة 86.792٪ وباختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار(T)المحسوبة 14.733وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

2. العبارة الثانية : المشروعات الصغيرة تكسب قيم ايجابية كالتعاون وخدمة الاخرين.

أظهرت النتائج أن 75.5٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن تكسب المشروعات الصغيرة قيم ايجابية كالتعاون وخدمة الاخرين في حين أن هناك

[143] ملحوظة :

إذا كانت قيمة T المحسوبة أكبر من القيمة (الجدولية) 1.96 دل ذلك علي وجود فروق بين المتوسطين – وغذا كانت قيمة Tالمحسوبة أقل من 1.96 دل ذلك علي عدم فروق جوهرية أو ذات دلالة إحصائية

16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 8.3 ٪وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.67 بمعامل اختلاف 23.483٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة علي أن المشروعات الصغيرة تكسب قيم ايجابية كالتعاون وخدمة الاخرين ، بنسبة 76.517٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 5.889 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

3. العبارة الثالثة : إسهام المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية الحياة.

أظهرت النتائج أن 58.3٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن تسهم المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية الحياة في حين أن هناك 12.5 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 29.2٪، وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.29 بمعامل اختلاف 38.946٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة تسهم المشروعات الصغيرة في تحسين نوعية الحياة ، بنسبة 61.054٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33فقد أكدت النتائج علي عدم وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة −0.470وهي أقل من القيمة الجدولية 1.96.

4. العبارة الرابعة : تقضي المشروعات الصغيرة علي ظاهرة البطالة.

أظهرت النتائج أن91.7٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن تقضي المشروعات الصغيرة عليظاهرة البطالة في حين أن هناك8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط2.92 بمعامل اختلاف 9.516٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء تقضي المشروعات الصغيرة علي ظاهرة البطالة ، بنسبة 90.484٪ وباختبار هذا

المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T)المحسوبة 23.155وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

5. المحور الأول (العبارة الخامسة) : تنمية ثقافة العمل الحر.

أظهرت النتائج أن 70.8٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن تنمية ثقافة العمل الحر في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 12.5٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.58 بمعامل اختلاف 27.295٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة تنمية ثقافة العمل الحر ، بنسبة 72.705٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 3.936وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

6. العبارة السادسة : تحسين الوضع المادي.

أظهرت النتائج أن 66.6٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن تحسين الوضع المادي في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 16.7٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.50 بمعامل اختلاف 30.679٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة تحسين الوضع المادي ، بنسبة 69.321٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط

المستهدف عند مستوي ثقة 95.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 2.428وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96.

7. العبارة السابعة :توافق علي إقامة مشروع إذا لم تجد وظيفة ولم تقيد معلم.

أظهرت النتائج أن 58.3٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن توافق علي إقامة مشروع إذا لم تجد وظيفة ولم تقيد معلم في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 25.00٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.33 بمعامل اختلاف 36.574٪ ، بنسبة 63.426٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 0.043 وهي أقل من القيمة الجدولية 1.96.

وبالتالي فقد تبين من دراسة المتوسط العام للمحور الأول بأهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة فقد بلغ المتوسط 2.589 معامل الاختلاف 22.917فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 4.787وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58 وهو ما يشير بأهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة بديلة تسعم في علاج مشكلات البطالة وقد اتفق مع هذا العديد من الدراسات منها دراسة :إبراهيم عبد المجيد القوقا ودراسة :احمد عبد الله العدوي– فقد بينت أهمية الدور الذي تلعبه المشروعات فى محاربة الفقر والحد من بطالة الشباب [144].

---

**[144] تم الرجوع إلي**

– **إبراهيم عبد المجيد القوقا**:أثر التدريب على أداء المشروعات الصغيرة والصغيرة جدا دراسة حالة قطاع غزة، رسالة ماجستير، غير منشورة ، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة،2007

## جدول ( 15 ) استجابات أفراد العينة حول المحور الثاني: النتائج المرتبطة الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به.

| م | العبارات | تكرار/نسبة | درجة الموافقة | | | المتوسط | معامل الاختلاف ف | اختبار ت | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | موافق | إلى حد ما | غير موافق | | | | |
| 1 | إقامة المعارض لتسويق المنتجات | ت | 81 | 19 | 20 | 2.508 | 30.575 | * 2.547 | 8 |
| | | ٪ | 67.5 | 15.8 | 16.7 | | | | |
| 2 | تحديث الآلات والأدوات المستخدمة في المشروعات الصغيرة | ت | 90 | 20 | 10 | 2.667 | 23.483 | ** 5.889 | 4 |
| | | ٪ | 75.0 | 16.7 | 8.3 | | | | |
| 3 | المساهمة في تمويل كافة للمشروعات الصغيرة بكل محافظة | ت | 100 | 10 | 10 | 2.750 | 21.731 | ** 7.699 | 3 |
| | | ٪ | 83.3 | 8.3 | 8.3 | | | | |
| 4 | تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات مالية للمؤسسات الصغيرة. | ت | 70 | 30 | 20 | 2.417 | 31.547 | 1.245 | 9 |
| | | ٪ | 58.3 | 25.0 | 16.7 | | | | |
| 5 | **تقديم برامج لتدريب العاملين علي كل المستجدات في مجال المشروعات الصغيرة** | ت | 110 | 10 | . | 2.917 | 9.516 | ** 23.155 | 1 |
| | | ٪ | 91.7 | 8.3 | 0 | | | | |
| 6 | مساهمة الكلية في البرامج التوعوية لطلابها بأهمية المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل لطلابها . | ت | 93 | 27 | . | 2.775 | 15.111 | ** 11.625 | 2 |
| | | ٪ | 77.5 | 22.5 | 0 | | | | |
| 7 | مضاعفة قيمة القروض المعطاة للمشروعات الصغيرة . | ت | 87 | 23 | 10 | 2.642 | 23.939 | ** 5.399 | 5 |
| | | ٪ | 72.5 | 19.2 | 8.3 | | | | |
| 8 | الاهتمام بمقترحات أصحاب المشروعات الصغيرة بالاعتبار عند تطوير مشاريعهم | ت | 85 | 23 | 12 | 2.608 | 25.457 | ** 4.586 | 6 |
| | | ٪ | 70.8 | 19.2 | 10.0 | | | | |
| 9 | سعيه للربط بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة. | ت | 68 | 38 | 14 | 2.450 | 28.422 | 1.888 | 10 |
| | | ٪ | 56.7 | 31.7 | 11.6 | | | | |
| 10 | ضرورة تحسين الموقف التنافسي باستمرار للمشروعات الصغيرة . | ت | 86 | 24 | 10 | 2.633 | 24.084 | ** 5.239 | 7 |
| | | ٪ | 71.7 | 20.0 | 8.3 | | | | |
| 11 | يسهم الجهاز في توفير فرص عمل حقيقية لخريجي التعليم الفني | ت | 110 | 10 | . | 2.917 | 9.516 | ** 23.155 | 1 |
| | | ٪ | 91.7 | 8.3 | 0 | | | | |
| 12 | توفير فروع متعددة في كل محافظات مصر | ت | 60 | 40 | 20 | 2.333 | 32.078 | 0.049 | 11 |
| | | ٪ | 50.0 | 33.3 | 16.7 | | | | |

*معنوى عند مستوى 95٪ ** معنوى عند مستوى 99٪

– **أحمد عبد الله العدوى**:دور المشروعات الصغيرة فى التنمية المستدامة فى السودان دراسة حالة ولاية الخرطوم ، رسالة دكتوراة، غير منشورة، جامعة السودان، 2010

1.العبارة الأولي:إقامة المعارض لتسويق المنتجات .

أظهرت النتائج أن 67.5٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن إقامة المعارض لتسويق المنتجات في حين أن هناك15.8 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة16.7 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.508 بمعامل اختلاف 30.575٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة إقامة المعارض لتسويق المنتجات ، بنسبة 69.425٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 95.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 2.547وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96.

2.العبارة الثانية :تحديث الآلات والأدوات المستخدمة في المشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 75.00٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن تحديث الآلات والأدوات المستخدمة في المشروعات الصغيرة في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة8.3٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.667 بمعامل اختلاف 23.483٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة تحديث الآلات والأدوات المستخدمة في المشروعات الصغيرة ، بنسبة 76.517٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 5.889 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

3.العبارة الثالثة :المساهمة في تمويل كافة للمشروعات الصغيرة بكل محافظة.

أظهرت النتائج أن 83.3٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن المساهمة في تمويل كافة للمشروعات الصغيرة بكل محافظة في حين أن هناك8.3

٪نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة8.3٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.750 بمعامل اختلاف 21.731٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة المساهمة في تمويل كافة للمشروعات الصغيرة بكل محافظة بنسبة78.269٪ وباختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة99.00٪حيث بلغت قيمة اختبار (T)المحسوبة7.699وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

4.العبارة الرابعة :تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات مالية للمؤسسات الصغيرة

أظهرت النتائج أن 58.3٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أنتقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات مالية للمؤسسات الصغيرة في حين أن هناك 25.00٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ماكما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 16.7 ٪ ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.417 بمعامل اختلاف 31.547٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة تقديم إعفاءات ضريبية وتسهيلات مالية للمؤسسات الصغيرة ، بنسبة 68.453٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 1.245وهي أقل من القيمة الجدولية1.96.

5.العبارة الخامسة :تقديم برامج لتدريب العاملين علي كل المستجدات في مجال المشروعات الصغيرة .

أظهرت النتائج أن 91.7٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن تقديم برامج لتدريب العاملين علي كل المستجدات في مجال المشروعات الصغيرة في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام

لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.917 بمعامل اختلاف 9.516٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة تقديم برامج لتدريب العاملين علي كل المستجدات في مجال المشروعات الصغيرةبنسبة 90.484٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 23.155وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

6.العبارة السادسة :مساهمة الكلية في البرامج التوعوية لطلابها باهمية المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل لطلابها .

أظهرت النتائج أن 77.5٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن مساهمة الكلية في البرامج التوعوية لطلابها باهمية المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل لطلابها في حين أن هناك 22.5 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.775 بمعامل اختلاف 15.111٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة مساهمة الكلية في البرامج التوعوية لطلابها باهمية المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل لطلابها ، بنسبة 84.889٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 11.625وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

7.العبارة السابعة :مضاعفة قيمة القروض المعطاة للمشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 72.5٪من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن مضاعفة قيمة القروض المعطاة للمشروعات الصغيرة في حين أن هناك19.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة8.3 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط2.642بمعامل اختلاف23.939٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء

بالموافقة مضاعفة قيمة القروض المعطاة للمشروعات الصغيرة ، بنسبة76.061٪ وباختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع2.33فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة99.00٪حيث بلغت قيمة اختبار(T)المحسوبة 5.399وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

8.العبارة الثامنة :الاهتمام بمقترحات أصحاب المشروعات الصغيرة بالاعتبار عند تطوير مشاريعهم

أظهرت النتائج أن 70.8٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن الاهتمام بمقترحات أصحاب المشروعات الصغيرة بالاعتبار عند تطوير مشاريعهم في حين أن هناك 19.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.608 بمعامل اختلاف 25.457٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة الاهتمام بمقترحات أصحاب المشروعات الصغيرة بالاعتبار عند تطوير مشاريعهم ، بنسبة 74.543٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة99.00٪حيث بلغت قيمة اختبار(T)المحسوبة4.586وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

9.العبارة التاسعة :سعيه للربط بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 56.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن سعيه للربط بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة في حين أن هناك 31.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 11.6 ٪ ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.450 بمعامل اختلاف 28.422٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة سعيه للربط بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، بنسبة 71.578٪ و باختبار

هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 1.888 وهي أقل من القيمة الجدولية1.96.

10. العبارة العاشرة :ضرورة تحسين الموقف التنافسي باستمرار للمشروعات الصغيرة .

أظهرت النتائج أن 71.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن ضرورة تحسين الموقف التنافسي باستمرار للمشروعات الصغيرة في حين أن هناك 20.0 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 8.3 ٪ ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.633 بمعامل اختلاف 24.084٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة ضرورة تحسين الموقف التنافسي باستمرار للمشروعات الصغيرة ، بنسبة 75.916٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 5.239 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

11. العبارة الحادية عشر :يسهم الجهاز في توفير فرص عمل حقيقية لخريجي التعليم الفني.

أظهرت النتائج أن 91.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن يسهم الجهاز في توفير فرص عمل حقيقية لخريجي التعليم الفني في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.917 بمعامل اختلاف 9.516٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة يسهم الجهاز في توفير فرص عمل حقيقية لخريجي التعليم الفني ، بنسبة 90.484٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف

عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 23.155وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

12. العبارة الثانية عشر :توفير فروع متعددة في كل محافظات مصر .

أظهرت النتائج أن 50.0٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن توفير فروع متعددة في كل محافظات مصر في حين أن هناك 33.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 16.7 ٪ ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.333 بمعامل اختلاف 32.078٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة توفير فروع متعددة في كل محافظات مصر، بنسبة 67.922٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 0.49وهي أقل من القيمة الجدولية1.96.

**جدول ( 16 ) استجابات أفراد العينة المحور الثالث :النتائج المرتبطة العوائق والمشكلات التي تسهم في رفع معدل البطالة بين خريجي التعليم الفني**

| م | العبارات | تكرار/نسبة | درجة الموا | | | المتوسط | معامل الاختلاف | اختبار T | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | موافق | إلى حد ما | غير موافق | | | | |
| * | مشكلات التعليم في تسويق منتجه | | | | | | | | |
| 1 | ضعف تعليم الطلاب علي القدرة علي التسويق | ت | 115 | 5 | . | 2.96 | 6.783 | ** 23.301 | 1 |
| | | ٪ | 95.8 | 4.2 | 0.0 | | | | |
| 2 | ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات سوق العمل | ت | 95 | 15 | 10 | 2.71 | 22.653 | ** 6.755 | 4 |
| | | ٪ | 79.2 | 12.5 | 8.3 | | | | |
| 3 | يشغل مكان الخريجين بسوق العمل عمالة الأطفال لرخص أجورهم | ت | 100 | 20 | . | 2.83 | 13.208 | ** 14.733 | 2 |
| | | ٪ | 83.3 | 16.7 | 0.0 | | | | |
| 4 | عدم ملاءمة المناهج للتطورات الحادثة | ت | 100 | 20 | . | 2.83 | 13.208 | ** | 2 |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بسوق العمل نتج عنه نقص في كفاءة الخريجين . | ٪ | 83.3 | 16.7 | 0.0 | | | 14.733 |
| 5 | ارتفاع عدد الخريجين سنويا غير المؤهلين لمزولة المهن المختلفة بسوق العمل. | ت | 90 | 20 | 10 | 2.67 | 23.483 | ** 5.889 |
| 5 | | ٪ | 75.0 | 16.7 | 8.3 | | | |
| 6 | نقص خبرة ومهارة العاملين بتخصصات المشروعات الصغيرة | ت | 105 | 10 | 5 | 2.83 | 16.708 | ** 11.648 |
| 3 | | ٪ | 87.5 | 8.3 | 4.2 | | | |
| 7 | **سوق العمل مازال يعتمد علي أصحاب الخبرة عن حملة الشهادات الفنية، وذلك لتدني مهاراتهم الفنية نتيجة للتغيير الحاصل في بنية الوظائف والأعمال** | ت | 110 | 10 | . | 2.92 | 9.516 | ** 23.155 |
| 1 | | ٪ | *92.7* | *8.3* | *0.0* | | | |
| * | صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) | | | | | | | |
| 1 | عدم استقرار السياسات التعليمية وتغيرها المستمر بتغير الوزراء . | ت | 97 | 23 | . | 2.81 | 14.075 | ** 13.257 |
| 4 | | ٪ | 80.8 | 19.2 | 0.0 | | | |
| 2 | الجانب المهارى بالكلية يهتم بتنفيذ المهام ولا ينمي الأبداع والابتكار لدي الطلاب | ت | 110 | 10 | . | 2.92 | 9.516 | ** 23.155 |
| 2 | | ٪ | 92.7 | 8.3 | 0.0 | | | |
| 3 | عدم إلمام الخريجين الكامل بدراسات الجدوى وفكرة المشروع والتخوف بإقامة المشروعات الصغيرة. | ت | 117 | 3 | . | 2.98 | 5.270 | ** 45.067 |
| 1 | | ٪ | 97.5 | 2.5 | 0.0 | | | |
| 4 | تضارب خطط واستراتيجيات إصلاح وتطوير التعليم الفني . | ت | 80 | 40 | . | 2.67 | 17.752 | ** 7.791 |
| 5 | | ٪ | 66.7 | 33.3 | 0.0 | | | |
| 5 | لا توجد امكانيات بالكلية لتوافر الورش والخامات | ت | 100 | 20 | . | 2.83 | 13.208 | ** 14.733 |
| 3 | | ٪ | *83.3* | *16.7* | *0.0* | | | |
| * | صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا | | | | | | | |
| 1 | مناهج التعليم الفني غير مسايرة للتطورات التي بسوق العمل . | ت | 120 | . | . | 3.00 | | |
| | | ٪ | 100.0 | 0.0 | 0.0 | | | |
| 2 | عدم وجود خطة طويلة الأجل لاحتياجات سوق العمل يعتمد عليها في تحديد التخصصات بالكلية | ت | 80 | . | 40 | 2.33 | 40.576 | 0.039 |
| 8 | | ٪ | 66.7 | 0.0 | 33.3 | | | |
| 3 | **هناك نقص واضح في قدرة خريجي التعليم الفني علي التعامل الجيد بسوق العمل .** | ت | 115 | 5 | . | 2.96 | 6.783 | ** 34.301 |
| 4 | | ٪ | 95.8 | 4.2 | 0.0 | | | |
| 4 | إنشاء المدن الحرفية علي غرار مدينة | ت | 80 | 40 | . | 2.67 | 17.752 | ** |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | بجسر السويس . | ٪ | 66.7 | 33.3 | 0.0 | | | 7.791 | 3 |
| 5 | اعتماد المشروعات على معدات وآلات مستعملة وبدائية . | ت | 90 | . | 30 | 2.50 | 34.786 | * 2.141 | 7 |
| | | ٪ | 75.0 | 0.0 | 25.0 | | | | |
| 6 | منتجات المشروعات الصغيرة غير مطابقه للمعايير الدولية . | ت | 96 | 24 | . | 2.80 | 14.346 | ** 12.818 | 2 |
| | | ٪ | 80.0 | 20.0 | 0.0 | | | | |
| 7 | خريج التعليم الفني غير قادر علي تحمل المسئولية. | ت | 44 | 20 | 56 | 1.90 | 47.957 | ** 5.170- | 5 |
| | | ٪ | 36.7 | 16.7 | 46.6 | | | | |
| 8 | نوعية الخريجين غير مؤهلين للقيام بالمشروعات الصغيرة . | ت | 59 | 20 | 41 | 2.15 | 42.058 | ** 2.181- | 6 |
| | | ٪ | 41.6 | 16.7 | 41.6 | | | | |
| 9 | يزيد خريجي التعليم الثانوي معدل البطالة لعدم وجود توازن في مخرجاته و بين التخصصات التي بتطلبها سوق العمل . | ت | 100 | 10 | 10 | 2.75 | 21.731 | ** 7.699 | 4 |
| | | ٪ | *83.4* | *8.3* | *8.3* | | | | |
| * | ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر | | | | | | | | |
| 1 | عدم وجود مراكز لتدريب الحريجين علي الآلات والاجهزة التكنولوجية الحديثة التي تدخل في المشروعات الصغيرة . | ت | 80 | 20 | 20 | 2.50 | 30.679 | * 2.428 | 5 |
| | | ٪ | 66.6 | 16.7 | 16.7 | | | | |
| 2 | التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة . | ت | 90 | 30 | . | 2.75 | 15.812 | ** 10.581 | 3 |
| | | ٪ | 75.0 | 25.0 | 0.0 | | | | |
| 3 | قلة عدد العمال المدربة والماهرة . | ت | 77 | 23 | 20 | 2.48 | 30.972 | * 2.072 | 6 |
| | | ٪ | 64.1 | 19.2 | 16.7 | | | | |
| 4 | النقص الشديد في المدربين المتخصصين في التدريب المستمر. | ت | 97 | 13 | 10 | 2.73 | 22.295 | ** 7.122 | 4 |
| | | ٪ | 80.8 | 10.8 | 8.4 | | | | |
| 5 | لم يتم تدريب الطلاب علي إقامة المشروعات الصغيرة . | ت | 112 | 8 | . | 2.93 | 8.539 | ** **26.385** | 1 |
| | | ٪ | 93.3 | 6.7 | 0.0 | | | | |
| 6 | الخريجين ليس لديهم الحافز للعمل في القطاع الصناعي، ويفضلون العمل كموظفين في الأعمال الإدارية (الحكومية) | ت | 105 | 15 | . | 2.88 | 11.551 | ** **17.977** | 2 |
| | | ٪ | 87.5 | 12.5 | 0.0 | | | | |

1. المحور الثالث أ_ مشكلات التعليم في تسويق منتجه (العبارة الأولي) : ضعف تعليم الطلاب علي القدرة علي التسويق .

أظهرت النتائج أن 95.8٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن ضعف تعليم الطلاب علي القدرة علي التسويق في حين أن هناك 4.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.96 بمعامل اختلاف 6.783٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة ضعف تعليم الطلاب علي القدرة علي التسويق، بنسبة 93.217٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 23.301وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

2. المحور الثالث أ_ مشكلات التعليم في تسويق منتجه (العبارة الثانية) : ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات سوق العمل .

أظهرت النتائج أن 79.2٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات سوق العمل في حين أن هناك 12.5 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 8.3 ٪ ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.71 بمعامل اختلاف 22.653٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة ضعف التعاون بين مؤسسات التعليم الفني ومؤسسات سوق العمل ، بنسبة 77.347٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 6.755وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

3. المحور الثالث أ_ مشكلات التعليم في تسويق منتجه(العبارة الثالثة ) :يشغل مكان الخريجين بسوق العمل عمالة الأطفال لرخص أجورهم .

أظهرت النتائج أن 83.3٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن يشغل مكان الخريجين بسوق العمل عمالة الأطفال لرخص أجورهم في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.83 بمعامل اختلاف 13.208٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة يشغل مكان الخريجين بسوق العمل عمالة الأطفال لرخص أجورهم ، بنسبة 86.792٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 14.733وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

4. المحور الثالث أ_ مشكلات التعليم في تسويق منتجه(العبارة الرابعة) :عدم ملاءمة المناهج للتطورات الحادثة بسوق العمل نتج عنه نقص في كفاءة الخريجين .

أظهرت النتائج أن83.3٪من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن عدم ملاءمة المناهج للتطورات الحادثة بسوق العمل نتج عنه نقص في كفاءة الخريجين في حين أن هناك16.7 ٪نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.83 بمعامل اختلاف 13.208٪وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة عدم ملاءمة المناهج للتطورات الحادثة بسوق العمل نتج عنه نقص في كفاءة الخريجين ، بنسبة86.792٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع2.33فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة

99.00٪حيث بلغت قيمة اختبار(T) المحسوبة 14.733وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

5. المحور الثالث مشكلات التعليم في تسويق منتجه (العبارة الخامسة) :ارتفاع عدد الخريجين سنويا غير المؤهلين لمزولة المهن المختلفة بسوق العمل.

أظهرت النتائج أن 75.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي ارتفاع عدد الخريجين سنويا غير المؤهلين لمزولة المهن المختلفة بسوق العمل في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 8.3 ٪ ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.67 بمعامل اختلاف 23.487٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة ارتفاع عدد الخريجين سنويا غير المؤهلين لمزولة المهن المختلفة بسوق العمل، بنسبة 76.513٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة5.889 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

6. المحور الثالث أ_ مشكلات التعليم في تسويق منتجه (العبارة السادسة) :نقص خبرة ومهارة العاملين بتخصصات المشروعات الصغيرة .

أظهرت النتائج أن 87.5٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن نقص خبرة ومهارة العاملين بتخصصات المشروعات الصغيرة في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 4.2 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.83 بمعامل اختلاف 16.708٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة نقص خبرة ومهارة العاملين بتخصصات المشروعات الصغيرة، بنسبة 83.292٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط

المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 11.648وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

7. المحور الثالث أ_ مشكلات التعليم في تسويق منتجه (العبارة السابعة) :سوق العمل مازال يعتمد علي أصحاب الخبرة عن حملة الشهادات الفنية، وذلك لتدني مهاراتهم الفنية نتيجة للتغيير الحاصل في بنية الوظائف والأعمال .

أظهرت النتائج أن 92.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن سوق العمل مازال يعتمد علي أصحاب الخبرة عن حملة الشهادات الفنية، وذلك لتدني مهاراتهم الفنية نتيجة للتغيير الحاصل في بنية الوظائف والأعمال في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.92 بمعامل اختلاف 9.516٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة سوق العمل مازال يعتمد علي أصحاب الخبرة عن حملة الشهادات الفنية، وذلك لتدني مهاراتهم الفنية نتيجة للتغيير الحاصل في بنية الوظائف والأعمال ، بنسبة 90.484٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 23.155وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

8. المحور الثالث ب _ صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات(العبارة الأولي) :عدم استقرار السياسات التعليمية وتغيرها المستمر بتغير الوزراء.

أظهرت النتائج أن 80.8٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن عدم استقرار السياسات التعليمية وتغيرها المستمر بتغير الوزراء في حين أن هناك 19.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.81 بمعامل اختلاف 14.075٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة عدم استقرار السياسات التعليمية وتغيرها المستمر بتغير

الوزراء ، بنسبة 85.925٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 13.257وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

9. المحور الثالث ب _ صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات(العبارة الثانية ) :الجانب المهاري بالكلية يهتم بتنفيذ المهام ولا ينمي الأبداع والابتكار لدي الطلاب.

أظهرت النتائج أن 92.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن الجانب المهاري بالكلية يهتم بتنفيذ المهام ولا ينمي الأبداع والابتكار لدي الطلاب في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.92 بمعامل اختلاف 9.516٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة الجانب المهاري بالكلية يهتم بتنفيذ المهام ولا ينمي الأبداع والابتكار لدي الطلاب ، بنسبة 90.484٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 23.155وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

10. المحور الثالث ب _ صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات(العبارة الثالثة) :عدم إلمام الخريجين الكامل بدرسات الجدوي وفكرة المشروع والتخوف بإقامة المشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 97.5٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن عدم إلمام الخريجين الكامل بدراسات الجدوي وفكرة المشروع والتخوف بإقامة المشروعات الصغيرة في حين أن هناك 2.5 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.98 بمعامل اختلاف 5.270٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة عدم إلمام الخريجين الكامل بدراسات الجدوي وفكرة المشروع والتخوف بإقامة المشروعات الصغيرة، بنسبة

94.73٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 45.067وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

11. المحور الثالث ب _ صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات(العبارة الرابعة) :تضارب خطط واستراتيجيات إصلاح وتطوير التعليم الفني

أظهرت النتائج أن 66.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن تضارب خطط واستراتيجيات إصلاح وتطوير التعليم الفني في حين أن هناك 33.3٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.67 بمعامل اختلاف 17.7528٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة تضارب خطط واستراتيجيات إصلاح وتطوير التعليم الفني ، بنسبة 82.248٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 7.791وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

12. المحور الثالث ب _ صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات(العبارة الخامسة):لا توجد امكانيات بالكلية لتوافر الورش والخامات.

أظهرت النتائج أن 83.3٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن لا توجد امكانيات بالكلية لتوافر الورش والخامات في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.83 بمعامل اختلاف 13.208٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة لا توجد امكانيات بالكلية لتوافر الورش والخامات، بنسبة 86.792٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق

إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 14.733وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

13. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا (العبارة الأولي) :مناهج التعليم الفني غير مسايرة للتطورات التي بسوق العمل.

أظهرت النتائج أن 100.00٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن مناهج التعليم الفني غير مسايرة للتطورات التي بسوق العمل ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 3.00 هناك إجماع بين الآراء بالموافقة مناهج التعليم الفني غير مسايرة للتطورات التي بسوق العمل .

14. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا (العبارة الثانية) :عدم وجود خطة طويلة الأجل لاحتياجات سوق العمل يعتمد عليها في تحديد التخصصات بالكلية

أظهرت النتائج أن 66.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن عدم وجود خطة طويلة الأجل لاحتياجات سوق العمل يعتمد عليها في تحديد التخصصات بالكلية في حين أن هناك 33.3 ٪ نحو الاستجابة عدم الموافقة ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.33 بمعامل اختلاف 40.576٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة عدم وجود خطة طويلة الأجل لاحتياجات سوق العمل يعتمد عليها في تحديد التخصصات بالكلية ، بنسبة 59.421٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي عدم وجود فرق ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 0.039 وهي أقل من القيمة الجدولية1.96.

15. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا (العبارة الثالثة) :هناك نقص واضح في قدرة خريجي التعليم الفني علي التعامل الجيد بسوق العمل.

أظهرت النتائج أن 95.8٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن هناك نقص واضح في قدرة خريجي التعليم الفني علي التعامل الجيد بسوق العمل في حين أن هناك 4.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.96 بمعامل اختلاف 6.783٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة هناك نقص واضح في قدرة خريجي التعليم الفني علي التعامل الجيد بسوق العمل ، بنسبة 93.217٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 34.301وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

16. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا (العبارة الرابعة) إنشاء المدن الحرفية علي غرار مدينة بجسر السويس.

أظهرت النتائج أن 66.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن إنشاء المدن الحرفية علي غرار مدينة بجسر السويس في حين أن هناك 33.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.67 بمعامل اختلاف 17.752٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة إنشاء المدن الحرفية علي غرار مدينة بجسر السويس ، بنسبة 82.248٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 7.791وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

17. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا(العبارة الخامسة):اعتماد المشروعات على معدات وآلات مستعملة وبدائية.

أظهرت النتائج أن 75.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن اعتماد المشروعات على معدات وآلات مستعملة وبدائية في حين أن هناك 25.00 ٪ نحو الاستجابة بعدم الموافقة ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.50 بمعامل اختلاف 34.786٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة اعتماد المشروعات على معدات وآلات مستعملة وبدائية ، بنسبة 65.214٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 95.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 2.141وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96.

18. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا(العبارة السادسة)منتجات المشروعات الصغيرة غير مطابقه للمعايير الدولية .

أظهرت النتائج أن 80.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن منتجات المشروعات الصغيرة غير مطابقه للمعايير الدولية في حين أن هناك 20.00٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.80 بمعامل اختلاف 14.346٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة منتجات المشروعات الصغيرة غير مطابقه للمعايير الدولية ، بنسبة 85.654٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 12.818وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

19. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا (العبارة السابعة)خريج التعليم الفني غير قادر علي تحمل المسئولية.

أظهرت النتائج أن 36.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن خريج التعليم الفني غير قادر علي تحمل المسئولية في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 46.6 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.90 بمعامل اختلاف 47.957٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة خريج التعليم الفني غير قادر علي تحمل المسئولية، بنسبة 52.043٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة -5.170 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

20. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا (العبارة الثامنة) نوعية الخريجين غيرمؤهلين للقيام بالمشروعات الصغيرة .

أظهرت النتائج أن 41.6٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن نوعية الخريجين غيرمؤهلين للقيام بالمشروعات الصغيرة في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 41.6 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.15 بمعامل اختلاف 42.058٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة نوعية الخريجين غيرمؤهلين للقيام بالمشروعات الصغيرة ، بنسبة 57.942٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة

95.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة −2.181وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96.

21. المحور الثالث جـ _ صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا (العبارة التاسعة)يزيد خريجي التعليم الثانوي معدل البطالة لعدم وجود توازن في مخرجاته و بين التخصصات التي يتطلبها سوق العمل .

أظهرت النتائج أن 83.4٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن يزيد خريجي التعليم الثانوي معدل البطالة لعدم وجود توازن في مخرجاته و بين التخصصات التي يتطلبها سوق العمل في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 8.3 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.75 بمعامل اختلاف 21.731٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة يزيد خريجي التعليم الثانوي معدل البطالة لعدم وجود توازن في مخرجاته و بين التخصصات التي يتطلبها سوق العمل ، بنسبة 78.269٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 7.699 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

22. المحور الثالث عـ _ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر (العبارة الأولي)عدم وجود مراكز لتدريب الحريجين علي الآلات والاجهزة التكنولوجية الحديثة التي تدخل في المشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 66.6٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن عدم وجود مراكز لتدريب الحريجين علي الآلات والاجهزة التكنولوجية الحديثة التي تدخل في المشروعات الصغيرة في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 16.7 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.50 بمعامل اختلاف 30679٪

وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة عدم وجود مراكز لتدريب الحريجين علي الآلات والاجهزة التكنولوجية الحديثة التي تدخل في المشروعات الصغيرة ، بنسبة 69.321٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 95.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 2.428وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96.

23. المحور الثالث عـ _ ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر (العبارة الثانية)التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة.

أظهرت النتائج أن 75.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة في حين أن هناك 25.00 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.75 بمعامل اختلاف 15.812٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة التكلفة المرتفعة لبرامج التدريب الخاصة ، بنسبة 84.188٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 10.581وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

24. المحور الثالث عـ _ ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر (العبارة الثالثة)قلة عدد العمال المدربة والماهرة.

أظهرت النتائج أن 64.1٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن قلة عدد العمال المدربة والماهرة في حين أن هناك 19.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 16.7 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.48 بمعامل اختلاف

30.972٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة قلة عدد العمال المدربة والماهرة ، بنسبة 69.028٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 95.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 2.072وهي أكبر من القيمة الجدولية 1.96.

25. المحور الثالث عـ _ ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر (العبارة الرابعة)النقص الشديد في المدربين المتخصصين في التدريب المستمر.

أظهرت النتائج أن 80.8٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن النقص الشديد في المدربين المتخصصين في التدريب المستمر في حين أن هناك 10.8 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 8.4 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.73 بمعامل اختلاف 22.295٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة النقص الشديد في المدربين المتخصصين في التدريب المستمر ، بنسبة 77.705٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 7.122 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

26. المحور الثالث عـ _ ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر (العبارة الخامسة)لم يتم تدريب الطلاب علي إقامة المشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 93.3٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن لم يتم تدريب الطلاب علي إقامة المشروعات الصغيرة في حين أن هناك 6.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.93 بمعامل اختلاف 8.539٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة لم يتم تدريب الطلاب علي إقامة المشروعات الصغيرة ، بنسبة

91.461٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 26.385 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

27. المحور الثالث عـ _ ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر (العبارة السادسة) الخريجين ليس لديهم الحافز للعمل فى القطاع الصناعي ،ويفضلون العمل كموظفين في الأعمال الإدارية (الحكومية).

أظهرت النتائج أن 87.5٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن الخريجين ليس لديهم الحافز للعمل فى القطاع الصناعي، ويفضلون العمل كموظفين في الأعمال الإدارية (الحكومية)في حين أن هناك 12.5٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.88 بمعامل اختلاف 11.551٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة الخريجين ليس لديهم الحافز للعمل فى القطاع الصناعي،ويفضلون العمل كموظفين في الأعمال الإدارية (الحكومية)، بنسبة 88.449٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 17.977وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

وبالتالي فقد تبين من دراسة المتوسط العام للمحور الثالث العوائق والمشكلات التي تسهم في رفع معدل البطالة بين خريجي التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة فقد بلغ المتوسط 2.710 معامل الاختلاف 17.749 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 8.649 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58 وهو ما يشير إلي وجود عوائق تحد من الحد من البطالة خصة

لخريجين التعليم الفني (العالي) وغياب دور كلية التربية في تأهيل معلم قادر علي إقامة مشروعات صغيرة ، وأنه لا يزال لدي فكر الخريجين السعي للحصول علي الوظائف الحكومية الثابتة، وقد اتفقت معها العديد من الدراسات [145] .

**جدول ( 17 ) استجابات أفراد العينة المحور الرابع : النتائج المرتبطة دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر**

| م | العبارات | تكرار /نسبة | درجة الموافقة | | | المتوسط | معامل الاختلاف | اختبار T | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | موافق | إلى حد ما | غير موافق | | | | |
| 1 | تسعي لانتداب الخبراء في مجال المشروعات الصغيرة لنقل خبراتهم إلي طلاب كلية التربية | ت | . | 5 | 115 | 1.04 | 19.264 | ** 33.755- | 1 |
| | | ٪ | 0.0 | 4.2 | 95.2 | | | | |
| 2 | تسهم في تغيير نظرة أفراد المجتمع المتدنية للتعليم الفني | ت | . | 20 | 100 | 1.17 | 32.078 | ** 14.440- | 4 |
| | | ٪ | 0.0 | 16.7 | 83.3 | | | | |
| 3 | ساهمت في إنشاء هيئة لتطوير وتدعيم المشروعات الصغيرة | ت | . | . | 120 | 1.00 | 0.000 | . | |
| | | ٪ | 0.0 | 0.0 | 100 | | | | |
| 4 | لا تسهم المقررات الدراسية حول دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة . | ت | 10 | . | 110 | 1.17 | 47.579 | ** 9.736- | 6 |
| | | ٪ | 8.3 | 0.0 | 91.7 | | | | |
| 5 | تسويق أفكار الطلبة المتميزة من خلال المشاركة بمشاريعهم في معارض علمية مختلفة . | ت | . | 20 | 100 | 1.17 | 32.078 | ** 14.440- | 4 |
| | | ٪ | 0.0 | 16.7 | 83.3 | | | | |
| 6 | تخصيص اوقات لتدريب طلاب التعليم الفني علي الإنتاج للأعمال المختلفة بورش كلية التربية . | ت | . | 10 | 110 | 1.08 | 25.619 | ** 22.761- | 2 |
| | | ٪ | 0.0 | 8.3 | 91.7 | | | | |
| 7 | تعمل علي إعداد الطالب عبر مراحل الإعداد ليكون قادراع لي إقامة المشروعات الصغيرة | ت | . | 10 | 110 | 1.08 | 25.619 | ** 22.761- | 2 |
| | | ٪ | 0.0 | 8.3 | 91.7 | | | | |
| 8 | تعمل علي توفير الإمكانات اللازمة لإنشاء وحدة | ت | . | . | 120 | 1.00 | 0.000 | | |

**(145) تم الرجوع إلي**

- **حسلن خضر** :تنمية المشروعات الصغيرة ، جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، العدد 9 ، الكويت، 2002
- **عودة جميل الفليت:** المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية ، مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد 19 ، العدد 2 ، غزة ، 2011

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | لحضانات الأعمال الطلاب الإبداعية | ٪ | 0.0 | 0.0 | 100 | | | | |
| 9 | تقوم بعمل دارسات ميدانية حول احتياجات المجتمع من المشروعات الصغيرة. | ت | . | 13 | 107 | 1.11 | 28.160 | ** 19.363- | 3 |
| | | ٪ | 0.0 | 10.8 | 89.2 | | | | |
| 10 | تقوم كلية التربية بعمل الندوات الطلابية التي تسهم في تعريف الطلاب كيفية البدء في إقامة المشروعات الصغيرة . | ت | . | . | 120 | 1.00 | 0.000 | | |
| | | ٪ | 0.0 | 0.0 | 100 | | | | |
| 11 | توجه كلية التربية طلاب التعليم الفني المبدعين للمؤسسات الداعمة للمشروعات من أجل العمل بها | ت | . | . | 120 | 1.00 | 0.000 | | |
| | | ٪ | 0.0 | 0.0 | 100 | | | | |
| 12 | مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير منظومة التعليم الفني . | ت | . | 22 | 98 | 1.18 | 32.836 | ** 13.438- | 5 |
| | | ٪ | 0.0 | 10.3 | 81.7 | | | | |
| 13 | دعوة و مشاركة رجال الصناعة فى وضع محتوى المناهج وتوفير الأجهزة وتدريب المدربين . | ت | . | 41 | 79 | 1.34 | 35.497 | ** 7.322- | 7 |
| | | ٪ | *0.0* | *34.2* | *65.8* | | | | |

1.العبارة الأولي تسعي لانتداب الخبراء في مجال المشروعات الصغيرة لنقل خبراتهم إلي طلاب كلية التربية .

أظهرت النتائج أن 95.2٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن الكلية تسعي لانتداب الخبراء في مجال المشروعات الصغيرة لنقل خبراتهم إلي طلابها في حين أن هناك 4.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.04 بمعامل اختلاف 19.264٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بعدم الموافقة لسعي أو لانتداب الخبراء في مجال المشروعات الصغيرة لنقل خبراتهم إليهم ، بنسبة 80.736٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة – 33.755وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

2.العبارة الثانية تسهم الكلية في تغيير نظرة أفراد المجتمع المتدنية للتعليم الفني

أظهرت النتائج أن 83.3٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن تسهم في تغيير نظرة أفراد المجتمع المتدنية للتعليم الفني في حين أن هناك

16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.17 بمعامل اختلاف 32.078٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة تسهم في تغيير نظرة أفراد المجتمع المتدنية للتعليم الفني ، بنسبة 67.922٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة – 14.440وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

3.العبارة الثالثة ساهمت في إنشاء هيئة لتطوير وتدعيم المشروعات الصغيرة

أظهرت النتائج أن 100.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي عدم الساهمه في إنشاء هيئة لتطوير وتدعيم المشروعات الصغيرة ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.00.

4.العبارة الرابعة لا تسهم المقررات الدراسية حول دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة.

أظهرت النتائج أن 91.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن لا تسهم المقررات الدراسية حول دور المشروعات الصغيرة في الحد من البطالة في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة وهم طلاب التعليم التجاري ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.17 بمعامل اختلاف 47.579٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بعدم الموافقة علي أن المقررات الدراسية للمشروعات الصغيرة تسهم في الحد من البطالة ، بنسبة 52.421٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة –9.736وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

5.العبارة الخامسة تسويق أفكار الطلبة المتميزة من خلال المشاركة بمشاريعهم في معارض علمية مختلفة .

أظهرت النتائج أن 83.3٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن تسويق أفكارالطلبة المتميزة من خلال المشاركة بمشاريعهم في معارض علمية مختلفة في حين أن هناك 16.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.17 بمعامل اختلاف 32.078٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بعدم الموافقة علي تسويق أفكار الطلبة المتميزة من خلال المشاركة بمشاريعهم في معارض علمية مختلفة ، بنسبة 86.792٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة – 14.440وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

6.العبارة السادسة تخصيص اوقات لتدريب طلاب التعليم الفني علي الإنتاج للأعمال المختلفة بورش كلية التربية .

أظهرت النتائج أن 91.7٪من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي تخصيص اوقات لتدريب طلاب علي الإنتاج للأعمال المختلفة بورش كلية التربية في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.08بمعامل اختلاف 25.619٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بعدم بالموافقة تخصيص اوقات لتدريب طلاب التعليم الفني علي الإنتاج للأعمال المختلفة بورش كلية التربية بنسبة74.381 ٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة

99.00٪حيث بلغت قيمة اختبار(T)المحسوبة -22.761وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

7.العبارة السابعة تعمل علي إعداد الطالب عبر مراحل الإعداد ليكون قادرا علي إقامة المشروعات الصغيرة .

أظهرت النتائج أن 91.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن تعملعلي إعدادالطالب عبر مراحل الإعداد ليكون قادرا علي إقامة المشروعات الصغيرة في حين أن هناك 8.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.08 بمعامل اختلاف 25.619٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بعدم الموافقة تعمل علي إعداد الطالب عبر مراحل الإعداد ليكون قادرا علي إقامة المشروعات الصغيرة ، بنسبة 74.381٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة -22.761وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

8.العبارة الثامنة تعمل علي توفير الإمكانات اللازمة لإنشاء وحدة لحضانات الأعمال الطلاب الإبداعية.

أظهرت النتائج أن 100.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن تعمل علي توفير الإمكانات اللأزمة لإنشاء وحدة لحضانات الأعمال الطلاب الإبداعية وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.00.

9.العبارة التاسعة تقوم بعمل دارسات ميدانية حول احتياجات المجتمع من المشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 89.2٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن تقوم بعمل دارسات ميدانية حول احتياجات المجتمع من المشروعات الصغيرة في حين أن هناك 10.8 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام

لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.11 بمعامل اختلاف 28.160٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بعدم الموافقة علي أن الكلية تقوم بعمل دارسات ميدانية حول احتياجات المجتمع من المشروعات الصغيرة ، بنسبة 71.84٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة -19.363وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

10. العبارة العاشرة تقوم كلية التربية بعمل الندوات الطلابية التي تسهم في تعريف الطلاب كيفية البدء في إقامة المشروعات الصغيرة .

أظهرت النتائج أن 100٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن تقوم كلية التربية بعمل الندوات الطلابية التي تسهم في تعريف الطلاب كيفية البدء في إقامة المشروعات الصغيرة،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.00.

11. العبارة الحادية عشر توجه كلية التربية طلاب التعليم الفني المبدعين للمؤسسات الداعمة للمشروعات من أجل العمل بها .

أظهرت النتائج أن 100.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن كلية التربية توجه طلاب التعليم الفني المبدعين للمؤسسات الداعمة للمشروعات من أجل العمل بها ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.00.

12. العبارة الثانية عشر : مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير منظومة التعليم الفني.

أظهرت النتائج أن 81.7٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو عدم الموافقة علي أن مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير منظومة التعليم الفني في حين أن هناك 10.3 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد

العينة فقد بلغ المتوسط 1.18 بمعامل اختلاف 32.836٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بعدم الموافقة علي مشاركة أصحاب الأعمال في تطوير منظومة التعليم الفني ، بنسبة 67.164٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة -13.438وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

13. العبارة الثالثة عشر: دعوة و مشاركة رجال الصناعة فى وضع محتوى المناهج ،وتوفير الأجهزة وتدريب المدربين .

أظهرت النتائج أن 65.8٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي دعوة و مشاركة رجال الصناعة فى وضع محتوى المناهج ،وتوفير الأجهزة وتدريب المدربين في حين أن هناك 34.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 1.34 بمعامل اختلاف 35.497٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة علي دعوة و مشاركة رجال الصناعة فى وضع محتوى المناهج ،وتوفير الأجهزة وتدريب المدربين ، بنسبة 64.503٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق سلبي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة -7.322 وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

**جدول ( 18 ) استجابات أفراد العينة المحور الخامس : النتائج المرتبطة بكيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا .**

| م | العبارات | | 5.درجة الموافقة | | | المتوسط | معامل الاختلاف | اختبار T | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | موافق | إلى حد ما | غير موافق | | | | |
| 1 | السعي لتذليل كل العقبات والإجراءات البيروقراطية مع المنظمات المانحة لإقامة المشروعات الصغيرة . | ت | 120 | . | . | 3.00 | 0.000 | | |
| | | ٪ | 100 | 0.00 | 0.00 | | | | |
| 2 | إنشاء جهة مستقلة للتأمين ضد البطالة | ت | 120 | . | . | 3.00 | 0.000 | | |
| | | ٪ | 100 | 0.00 | 0.00 | | | | |
| 3 | العمل علي توفير العمالة المدربة (خريجي التعليم الفني) للحد من ظاهرة البطالة . | ت | 109 | 11 | . | 2.91 | 9.963 | ** - 21.86 | 2 |
| | | ٪ | 90.8 | 9.2 | 0.00 | | | | |
| 4 | توفير التمويل وتيسير الحصول عليه إقراض المشروعات الصغيرة الرسمية وغير الرسمية | ت | 97 | 23 | . | 2.81 | 14.075 | ** - 13.25 | 3 |
| | | ٪ | 80.8 | 19.2 | 0.00 | | | | |
| 5 | إضافة مقررات خاصة لتقوية فكرة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة | ت | 120 | . | . | 3.00 | 0.000 | | |
| | | ٪ | 100.0 | 0.00 | 0.00 | | | | |
| 6 | توزيع كثافة المشروعات الصغيرة تبعا للمناطق الجغرافية بين الريف والحضر | ت | 92 | 22 | 6 | 2.72 | 20.349 | ** - 7.662 | 4 |
| | | ٪ | 76.6 | 18.4 | 5.00 | | | | |
| 7 | توفير المعلومات عن احتياجات | ت | 112 | 8 | . | 2.93 | 8.539 | ** | |

| | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | السوق من الصناعات المختلفة خاصة بالحيز الجغرافي لجامعة حلوان | ٪ | 93.3 | 6.7 | 0.00 | | | − 26.38 | 1 |
| 8 | توفير كل التيسيرات التي يتم تحويل المشروعات الصغيرة غير الرسمية إلي مشروعات رسمية. | ت | 70 | 30 | 20 | 2.42 | 31.547 | * − 1.245 | 6 |
| | | ٪ | 58.3 | 25.0 | 16.7 | | | | |
| 9 | وجود مقرر يطبق علي كافة شعب الكلية . | ت | 70 | 47 | 13 | 2.55 | 21.377 | ** − 4.574 | 5 |
| | | ٪ | 58.3 | 39.2 | 10.8 | | | | |
| 10 | معاونة الخريجين على بدء مشروعاتهم و فتح الباب أمام تسويق منتجات المشروعات الصغيرة . | ت | 120 | . | . | 3.00 | 0.000 | | |
| | | ٪ | 100 | 0.00 | 0.00 | | | | |

1. العبارة الأولي السعي لتذليل كل العقبات والإجراءات البيروقراطية مع المنظمات المانحة لإقامة المشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 100.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن السعي لتذليل كل العقبات والإجراءات البيروقراطية مع المنظمات المانحة لإقامة المشروعات الصغيرة ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 3.00.

2. العبارة الثانية إنشاء جهة مستقلة للتأمين ضد البطالة .

أظهرت النتائج أن100٪من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن إنشاء جهة مستقلة للتأمين ضد البطالة وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 3.00.

3. العبارة الثالثة : العمل علي توفير العمالة المدربة (خريجي التعليم الفني) للحد من ظاهرة البطالة .

أظهرت النتائج أن 90.8٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن العمل علي توفير العمالة المدربة (خريجي التعليم الفني) يسهم في الحد من ظاهرة البطالة في حين أن هناك 9.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.91 بمعامل اختلاف 9.963٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة العمل علي توفير العمالة المدربة (خريجي التعليم الفني) للحد من ظاهرة البطالة ، بنسبة 90.037٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 21.864وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

4. العبارة الرابعة : توفير التمويل وتيسير الحصول عليه إقراض المشروعات الصغيرة الرسمية وغير الرسمية .

أظهرت النتائج أن80.8٪من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن توفير التمويل وتيسير الحصول عليه إقراض المشروعات الصغيرة الرسمية وغيرها في حين أن هناك 19.2٪نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.81بمعامل اختلاف14.075٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة توفير التمويل وتيسير الحصول عليه إقراض المشروعات الصغيرة الرسمية وغير الرسمية بنسبة 85.925٪ وباختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة99.0٪حيث بلغت قيمة اختبار(T)المحسوبة13.257وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

5. العبارة الخامسة :إضافة مقررات خاصة لتقوية فكرة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 100.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن إضافة مقررات خاصة لتقوية فكرة ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 3.00 .

6. العبارة السادسة : توزيع كثافة المشروعات الصغيرة تبعا للمناطق الجغرافية بين الريف والحضر.

أظهرت النتائج أن 76.6٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن توزيع كثافة المشروعات الصغيرة تبعا للمناطق الجغرافية بين الريف والحضر في حين أن هناك 18.4 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 5.00 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.72 بمعامل اختلاف 20.349٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة توزيع كثافة المشروعات الصغيرة تبعا للمناطق الجغرافية بين الريف والحضر ، بنسبة 79.651٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 7.662وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

7. العبارة السابعة : توفير المعلومات عن احتياجات السوق من الصناعات المختلفة خاصة بالحيز الجغرافي لجامعة حلوان.

أظهرت النتائج أن 93.3٪ من استجابات أفراد العينة وقد اتجهت نحو الموافقة علي أن توفير المعلومات عن احتياجات السوق من الصناعات المختلفة خاصة بالحيز الجغرافي لجامعة حلوان في حين أن هناك 6.7 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.93 بمعامل اختلاف 8.539٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة توفير المعلومات عن احتياجات

السوق من الصناعات المختلفة خاصة بالحيز الجغرافي لجامعة حلوان ، بنسبة 91.461٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 26.385وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

8. العبارة الثامنة : توفير كل التيسيرات التي يتم تحويل المشروعات الصغيرة غير الرسمية إلي مشروعات رسمية.

أظهرت النتائج أن 58.3٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن توفير كل التيسيرات التي يتم تحويل المشروعات الصغيرة غير الرسمية إلي مشروعات رسمية في حين أن هناك 25.00 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 16.7 ٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.42 بمعامل اختلاف 31.547٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة توفير كل التيسيرات التي يتم تحويل المشروعات الصغيرة غير الرسمية إلي مشروعات رسمية، بنسبة 68.453٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي عدم وجود فرق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 1.245وهي أقل من القيمة الجدولية 1.96.

9. العبارة التاسعة : وجود مقرر يطبق علي كافة شعب الكلية.

أظهرت النتائج أن 58.3٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن وجود مقرر يطبق علي كافة شعب الكلية في حين أن هناك 39.2 ٪ نحو الاستجابة بالموافقة إلي حد ما كما اتجهت استجابات العينة أيضا نحو عدم الموافقة بنسبة 10.8٪،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 2.55بمعامل اختلاف 21.377٪ وهو ما يشير إلي أن هناك إجماع بين الآراء بالموافقة وجود مقرر

يطبق علي كافة شعب الكلية ، بنسبة 78.623٪ و باختبار هذا المتوسط مقارنة بالمتوسط المتوقع 2.33 فقد أكدت النتائج علي وجود فرق إيجابي ذو دلالة إحصائية بين متوسطات الاستجابات والمتوسط المستهدف عند مستوي ثقة 99.00٪ حيث بلغت قيمة اختبار (T) المحسوبة 4.574وهي أكبر من القيمة الجدولية 2.58.

10.العبارة العاشرة : معاونة الخريجين على بدء مشروعاتهم و فتح الباب أمام تسويق منتجات المشروعات الصغيرة.

أظهرت النتائج أن 100.00٪ من استجابات أفراد العينة قد اتجهت نحو الموافقة علي أن معاونة الخريجين على بدء مشروعاتهم و فتح الباب أمام تسويق منتجات المشروعات الصغيرة ،وبدراسة المتوسط العام لاستجابات أفراد العينة فقد بلغ المتوسط 3.00.

**جدول ( 19 ) إيجاد الفرق بين متوسطات العينة بين الذكور والاناث .**

| م | المحـــور | الجنس | ن | متوسط الرتب | اختبار Z | المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة | ذكر | 80 | 80.50 | 9.961- | 0.00 |
| | | أنثى | 40 | 20.50 | | |
| 2 | الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به | ذكر | 80 | .80 44 | 9.503- | 0.00 |
| | | أنثى | 40 | 20.63 | | |
| 3 ا | مشكلات التعليم في تسويق منتجه | ذكر | 80 | 75.50 | 8.789- | 0.00 |
| | | أنثى | 40 | 30.50 | | |
| 3ب | صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) | ذكر | 80 | 80.50 | - 10.645 | 0.00 |
| | | أنثى | 40 | 20.50 | | |
| 3ج | صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا | ذكر | 80 | 80.50 | 9.161- | 0.00 |
| | | أنثى | 40 | 20.50 | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 3ء | ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر | ذكر | 80 | 80.50 | - 10.392 | 0.00 |
| | | أنثى | 40 | 20.50 | | |
| 4 | دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية وعيه باهمية العمل الحر كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر | ذكر | 80 | 70.75 | 5.416- | 0.00 |
| | | أنثى | 40 | 40.00 | | |
| 5 | كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا | ذكر | 80 | 79.75 | 9.616- | 0.00 |
| | | أنثى | 40 | 22.00 | | |

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الجنس(الذكور والفرقة الثالثة ) تجاه المحور الأول(أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة)عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الذكور حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الذكور بلغت 80.50 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الإناث بلغت 20.50 .

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الجنس(الذكور والفرقة الثالثة ) تجاه المحور الثاني (الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الذكور حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الذكور بلغت 44.80 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الإناث بلغت 20.63 .

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الجنس(الذكور والفرقة الثالثة) تجاه المحور الثالث (أ)(مشكلات التعليم في تسويق منتجه) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الذكور حيث أن متوسط الرتب

لاستجابات الذكور بلغت 75.50 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الإناث بلغت30.35 .

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الجنس(الذكور والفرقة الثالثة) تجاه المحور الثالث (ب)(صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين))عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الذكور حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الذكور بلغت 80.50 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الإناث بلغت 20.50 .

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الجنس(الذكور والفرقة الثالثة) تجاه المحور الثالث (جـ)(صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الذكور حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الذكور بلغت 80.50 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الإناث بلغت20.50 .

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الجنس(الذكور والفرقة الثالثة) تجاه المحور الثالث (ء)(ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الذكور حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الذكور بلغت 80.50 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الإناث بلغت20.50 .

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الجنس(الذكور والفرقة الثالثة) تجاه المحور الرابع(دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية وعيه باهمية العمل الحر كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الذكور حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الذكور بلغت 70.75 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الإناث بلغت40.00 .

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الجنس (الذكور والفرقة الثالثة) تجاه المحور الخامس(كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الذكور حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الذكور بلغت 79.75 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الإناث بلغت22.00 .

**وبالتالي يتضح مما سبق عما وجد من فروق تعزي للذكور علي الإناث في كل محور علي حدي يرجع إلي أن الذكور هم الذين يقع عليهم تحمل المسئولية والقدرة علي العمل اليدوي الذي قد لا يتناسب مع الإناث حيث أنهم هم أكثر قدرة علي المشقة التي تنتج من العمل اليدوي**

**جدول ( 20 ) إيجاد الفرق بين متوسطات العينة في السنوات الدراسية(الأولي و الثالثة).**

| م | المحـــــور | السنة الدراسية | ن | متوسط الرتب | اختبار Z | المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة | الأولى | 60 | 53.83 | 2.348- | 0.19 |
| | | الثالثة | 60 | 67.17 | | |
| 2 | الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به | الأولى | 60 | 50.42 | 3.399- | 0.001 |
| | | الثالثة | 60 | 70.58 | | |
| 3 ا | مشكلات التعليم في تسويق منتجه | الأولى | 60 | 53.83 | 2.762- | 0.006 |
| | | الثالثة | 60 | 67.17 | | |
| 3ب | صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) | الأولى | 60 | 57.17 | 1.255- | 0.210 |
| | | الثالثة | 60 | 63.83 | | |
| 3ج | صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا | الأولى | 60 | 45.17 | 4.966- | 0.000 |
| | | الثالثة | 60 | 75.83 | | |
| 3ء | ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر | الأولى | 60 | 56.17 | 1.592- | 0.111 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | الثالثة | 60 | 64.83 | | |
| 4 | دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر | الأولى | 60 | 40.82 | 7.354- | 0.000 |
| | | الثالثة | 60 | 80.18 | | |
| 5 | كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا | الأولى | 60 | 52.83 | 2.708- | 0.007 |
| | | الثالثة | 60 | 68.17 | | |

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الفرقة (الفرقة الأولي والفرقة الثالثة) تجاه المحور الأول (أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة) عند مستوي ثقة 95٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الفرقة الثالثة حيث أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الأولي بلغت 53.83 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الثالثة بلغت67.17.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الفرقة(الفرقة الأولي والفرقة الثالثة) تجاه المحور الثاني (الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الفرقة الثالثة حيث أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الأولي بلغت 50.42 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الثالثة بلغت 70.58 .

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الفرقة (الفرقة الأولي والفرقة الثالثة) تجاه المحور الثالث (أ) (مشكلات التعليم في تسويق منتجه) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات طلاب الفرقة الثالثة حيث أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الأولي بلغت 53.83 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات الفرقة الثالثة بلغت67.17 .

كما أظهرت النتائج لا توجد فروق بين استجابات الطلاب في الفرقة(الفرقة الأولي والفرقة الثالثة) تجاه المحور الثالث (ب) (صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين))لأن معنوية الاختبار كانت أكبر من 5٪.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الفرقة (الفرقة الأولي والفرقة الثالثة) تجاه المحور الثالث (جـ) (صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الفرقة الثالثة حيث أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الأولي بلغت 45.17 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الثالثة بلغت75.83.

كما أظهرت النتائج لا توجد فروق بين استجابات (الفرقة الأولي والفرقة الثالثة ) تجاه المحور الثالث(ء) (ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر)لأن معنوية الاختبار كانت أكبر من 5٪.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الفرقة(الفرقة الأولي والفرقة الثالثة) تجاه المحور الرابع (دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات طلاب الفرقة الأولي حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الفرقة الثالثة بلغت 40.82 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الثالثة بلغت 80.18.

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في الفرقة (الفرقة الأولي والفرقة الثالثة) تجاه المحور الخامس (كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات طلاب الفرقة الثالثة حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الفرقة الأولي بلغت 52.83 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات طلاب الفرقة الثالثة بلغت68.17.

**وبالتالي يتضح مما سبق عما وجد من فروق تعزي للفرقة الثالثة (في سن 21 سنة ) عن الفرقة الأولي (في سن 18 سنة ) في كل محور علي حدي يرجع إلي أن عامل السن له تأثير علي الطلاب في أنه كلما كان الطالب متقدما في العمرأصحب قادر علي تحويل فلسفة حياته من المثالية إلي الواقعية كما أنه أكثر قدرة من غيرهم علي الاختيار من بدائل**

**جدول (21) إيجاد الفرق بين متوسطات العينة في التخصص (صناعي وتجاري).**

| م | المحـــــور | التخصص | ن | متوسط الرتب | اختبار Z | المعنوية |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة | صناعى | 70 | 69.79 | -3.870 | 0.000 |
| | | تجارى | 50 | 47.50 | | |
| 2 | الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به | صناعى | 70 | 70.03 | -3.800 | 0.000 |
| | | تجارى | 50 | 47.16 | | |
| 3 ا | مشكلات التعليم في تسويق منتجه | صناعى | 70 | 68.36 | -3.852 | 0.000 |
| | | تجارى | 50 | 49.50 | | |
| 3ب | صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) | صناعى | 70 | 66.21 | -2.545 | 0.11 |
| | | تجارى | 50 | 52.50 | | |
| 3ج | صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا | صناعى | 70 | 67.81 | -2.800 | 0.005 |
| | | تجارى | 50 | 50.27 | | |
| 3ء | ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر | صناعى | 70 | 67.29 | -2.950 | 0.003 |
| | | تجارى | 50 | 51.00 | | |
| 4 | دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة | صناعى | 70 | 62.41 | -0.846 | 0.397 |
| | | تجارى | 50 | 57.82 | | |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر | | | | | |
| 5 | كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا | صناعى | 70 | 70.64 | _ 4.239 | 0.00 |
| | | تجارى | 50 | 46.30 | | |

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في التخصص(صناعي وتجاري)تجاه المحور الأول(أهمية المشروعات الصغيرة لخريجين التعليم الفني لإيجاد فرصة عمل للحد من البطالة)عند مستوي ثقة99٪وكانت الفروق لصالح استجابات الصناعي حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الصناعي بلغت69.79 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات التجاري بلغت47.50

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في التخصص (صناعي وتجاري) تجاه المحور الثاني (الدور الذي يتطلب علي جهاز تنمية المشروعات الصغيرة القيام به) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الصناعي حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الصناعي بلغت 70.03 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات التجاري بلغت47.16

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في التخصص (صناعي وتجاري) تجاه المحور الثالث (أ)(مشكلات التعليم في تسويق منتجه) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الصناعي حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الصناعي بلغت 68.36 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات التجاري بلغت49.50 .

كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في التخصص (صناعي وتجاري) تجاه المحور الثالث(ب)(صعوبة الإجراءات الإدارية لإقامة المشروعات (الروتين) عند مستوي ثقة 95٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الصناعي

حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الصناعي بلغت 66.21 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات التجاري بلغت52.50 .

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في التخصص (صناعي وتجاري) تجاه المحور الثالث (جـ)(صعوبة تحقيق التنافسية بين المشروعات محليا واقليميا) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الصناعي حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الصناعي بلغت 67.81في حين أن متوسط الرتب لاستجابات التجاري بلغت50.27

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في التخصص (صناعي وتجاري) تجاه المحور الثالث(ء)(ندرة وجود مراكز التدريب والتعليم المستمر) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الصناعي حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الصناعي بلغت 67.29 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات التجاري بلغت51.00.

وأظهرت النتائج لا توجد فروق في استجابات الطلاب في التخصص (صناعي وتجاري) تجاه المحور الرابع(دور كلية التربية في تأهيل معلم التعليم الفني القادر علي تنمية ونشر ثقافة وإقامة المشروعات الصغيرة كبديل للعمل العام للحد من البطالة في مصر)لأن معنوية الاختبار كانت أكبر من 5٪

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات الطلاب في التخصص (صناعي وتجاري) تجاه المحور الخامس(كيفية إقامة المشروعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة والوصول للتنافسية محليا وعالميا) عند مستوي ثقة 99٪ وكانت الفروق لصالح استجابات الصناعي حيث أن متوسط الرتب لاستجابات الصناعي بلغت 70.64 في حين أن متوسط الرتب لاستجابات التجاري بلغت46.30 .

**وبالتالي يتضح مما سبق عما وجد من فروق تعزي للتعليم الصناعي عن طلاب التعليم التجاري في كل محور علي حدي يرجع إلي أن التعليم الصناعي به ستة شعب**

**بالكليـة وهـم عمـارة وملابـس وزخرفـة وخشـبية ونسـيج ومعدنيـة مقابـل شـعبة واحـدة بالتجاري كما طبيعة التعليم الصناعي هو أكثر عن غيره في احتياج سوق العمل له .**

**التوصيات :**

الميزة الرئيسية للمشروعات الصغيرة هي أنها تمثل معالجة مشكلة البطالة بين شباب الخريجين وإلغاء فكرة أن يكون التعليم طارد لأبنائه من المناطق الريفية إلي الحضرية لقدرتها علي الوصول إلي المناطق النائية بالإضافة لترسيخ الأمن الاجتماعي بسبب وجود علاقة بين البطالة وزيادة نسبة الجريمة لذلك تعد المشروعات الصغيرة هي محور رئيسي لإشباع احتياجات الخريجين وانخراطهم في الأعمال الإيجابية من خلال المشروعات المختلفة ، حيث إنها تعمل على تحسين سبل العيش وتمكينهم من العمل في ظل تقهقر القطاع العام على استيعابهم نتيجة لتضخم الجهاز الإداري في مصر ، مما سبق يمكن تقديم مجموعة من التوصيات و أهمها هو :

1. ينبغي علي كلية التربية تأهيل معلم التعليم الفني لكي يستطيع تنمية وهي طلابها واتجاهاتهم وقيميهم مستقبلا بالمشروعات الصغيرة لأهميتها كاستراتيجية لخلق فرص عمل لشباب الخريجين و العاطلين وتشجيعها على النمو والتطور و زيادة الوعي بدورها في المساهمة لحل أزمة البطالة والتخلي عن فكرة العمل الحكومي والوظيفة الثابتة وأن يكون رائد أعمال .
2. ضرورة مساهمة مقررات التربية في تنمية ثقافة العمل الحر .
3. الأهتمام بنوعية طلاب التعليم الفني ولابد من توافر الشروط التي من اجلها تتحقق لإقامة المشروعات الصغيرة.
4. رفع الوعي المجتمعي بأهمية المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل وخلق سوق عمل قادر علي فتح افاق جديدة للشباب المؤهلة لسوق العمل ايمانا بالاستثمار في الشباب اهم عناصر التنمية المستدامة .
5. الإهتمام بإقامة المشروعات الصغيرة لاهميتها في تنمية قيم ايجابية منها :
   - التفاوض وتوسيع دائرة العلاقات الاجتماعية

- تحسين نوعية الحياة
- تنمية روح الفريق
- شغل وقت الفراغ.
- تحسين الوضع المادي .

6. تشجيع العمل الحر لتغيير الفكر الذي كان سائدا وهو أن الحكومة هي المسؤولة عن تشغيل الخريجين و إنشاء حضانات الاعمال وتبني الافكار الابداعية للشباب وايجاد حلول مشاكل صعار المستثمرين ودفع الطلاب علي إقامة المشروعات حال عدم وجود وظائف .
7. ضرورة اعتماد سوق العمل علي خريجين التعليم الفني (بكليات التربية ) بدلا من العمالة الموجودة بدون مؤهل
8. مشاركة رجال الأعمال في تطوير منظومة التعليم الفني وتنمية المشروعات الصغيرة ومساندة الجامعات علي تلبية مخرج يلائم سوق العمل .
9. العمل علي الربط بين كلية التربية وسوق العمل علي أن يكون خريجي التعليم الفني قادرين علي تلبية احتياجات السوق .
10. ضرورة توفير ورش بكلية التربية والتي تنمي الجانب المهاري الذي ينمي الابداع والابتكار فلا تزال كلية التربية بدون ورش وتعتمد علي الجانب النظري فقط.
11. يجب توفير بعض المقومات لنجاح المشروعات الصغيرة مثل

- تحديث وتطوير المعدات والآلات المستعملة في المشروعات الصغيرة لكي تصبح منتجاتها مطابقه للمعايير الدولية .
- وتسهيل الإجراءات البنكية والإدارية لتسهيل إقامة هذه المشروعات
- العمل علي توفير برامج تدريبة للراغبين في إقامة المشروعات .

12. العمل علي التغلب علي المشكلات التي تعوق إقامة وبناء المشروعات الصغيرة مثل .

- ترشيد عمالة (اللاجئين) وذلك من خلال حصرها في مهن محددة والحد من عشوائية عمالة الأطفال بسوق العمل والذي ينتج عنها أضرار لعدم تأهيلهم في مجال قطاع الأعمال .

- زيادة عدد خريجين التعليم الفني .
- تعديل المناهج القديمة بما يلائم احتياجات سوق العمل .

13. العمل علي تميز المشروعات الصغيرة بمنح أصحابها رخصة لمباشرة العمل ،هذه الرخصة تمنح لمن يكون مؤهلاً للعمل والتي تجيز أن يكون حاملها قادراً على إنشاء المشروعات الصغيرة
14. التوسع في إنشاء المدن الحرفية علي غرار مدينة الحرفين بمنطقة جسر السويس ومدنية دمياط الجديدة الصناعية ومدنية بدر الصناعية التي تم افتتاحهم عام 2018 .
15. الاهتمام بتحسين النظام التعليمي عن طريق :
    - الاهتمام بنوعية طلاب التعليم الفني (طلاب كلية التربية شعب التعليم الفني )
    - تحسين تدريب العمالة الماهرة
    - ضرورة استقرار خطة وزارية للعمل بها دون النظر إلي وزير ما والتي معها يتم تحقيق الاستقرار السياسات التعليمية .
16. الاهتمام بأفكار الطلاب العمل علي ترجمتها إلي مشاريع ومساعدة القائمين عليها بتسويق منتجاتهم بتوفير معارض و منافذ للبيع تقوم بتقديم الخدمات التسويقية للمشروعات الصغيرة في كل منطقة ريفية حضرية
17. إدخال مقررات رئيسية بكلية التربية عن المشروعات الصغيرة تلاءم احتياجات سوق العمل والتركيز بمحتويات هذه المقررات والتي تشمل ( فلسفة وأهداف وطرائق إقامتها والعوائق التي تقف حائلا لتنفيذها وسبل التغلب عليها) .
18. بناء وتدعيم مقومات الجودة في المشروعات الصغيرة والاهتمام بتعزيز القدرة التنافسية لمنتجاتها لتمكينها من البقاء والمنافسة أمام المنتجات المستوردة من الخارج في الأسواق المحلية والعالمية.
19. إنشاء جهة مستقلة للتأمين ضد البطالة .
20. إنشاء معهد متخصص بتعليم وتدريب المتعطلين لمساعدتهم في تنمية مهاراتهم وقدراتهم .

21. إنشاء هيئة قومية للصناعات الصغيرة تابع للدولة لتدعيم وإمداد هذه المشروعات الصغيرة بأحداث المعلومات عن التكنولوجية التي تساعدهم علي تحقيق أهدافهم والقدرة علي التطوير باستمرار .
22. تأسيس قاعدة بيانات متخصصة لإجراء مسح دوري لحصر كمية الإنتاج ورأس المال بهدف توفير المعلومات للجهات المسؤولة في اتخاذ القرار المناسب لتطوير هذه المشاريع
23. إنشاء قاعدة بيانات لخريجين التعليم العالي (الفني) والعاطلين في جميع المحافظات المصرية ، وتحديثها بشكل مستمر .
24. تشجيع البحث العلمي التطبيقي وذلك بتوفير الدعم المالي اللازم وتعزيز التعاون ما بين الجامعات جهاز تنمية المشروعات الصغيرة .

## المراجع


1. **إبراهيم محمود عبد الراضي** : حلول لمعالجة مشكلة البطالة ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،2008
2. **أبو الحسن عبد الجواد إبراهيم** : تصور لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في تدعيم ثقافة العمل الحر لدى الشباب الجامعي، المؤتمر العلمي الحادي والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2008
3. **اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات لمجموعة الخمسة عشر:** دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تعظيم التنمية باستخدام الموارد المحلية للدول النامية ، المؤتمر الثاني عشر ، القاهرة ، يوليو 2005
4. **أحمد ابراهيم السيد:** التوجيهات السياسية للنظام العالمي الجديد وانعكاساتها علي السياسة التعليمية في مصر، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والادارة التعليمية ،مؤتمر التربية والنظام العالمي الجديد ،كلية التربية، جامعة عين شمس،1992
5. **أحمد إسماعيل حجي:** التحديات الخارجية والتعليم، المؤتمر العلمي الثالث لكلية التربية ، جامعة حلوان ، التعليم وتحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، 1995
6. **أحمد جمال ظاهر** : مشكلات الشباب ، دار الأمل للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2010
7. **أحمد عاطف الخشمان:**استراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الثانوي المهني في المملكة الأردنية الهاشمية على ضوء خبرات بعض الدول الأخرى، دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2012
8. **أسامة بكري** : دور جهاز تنمية المشروعات في توفير القروض لمساعدة الأفراد علي البدء في عمل المشروعات ،أذاعه القاهرة الكبرى ، برنامج اذاعي مقدم يوم الجمعة الساعة سادسة مساءا ، الموافق 2019/10/25

9. **إسراء عبد الباسط أحمد:** سيكولوجية التعليم والتخطيط التعليمي والعائد الاقتصادي، دار نهضة الشرق،القاهرة،2001

10. **أشرف محمد إبراهيم عوض** : أفكار جديدة لمشروعك الصغير طريقك لتحقيق الثروة والنجاح ، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، مكتبة الانجلو ، منقول من الموقع بتاريخ 2018/12/20 www.Anglo.Egyption.com

11. **الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي** :التنافسية وتأثيراتها علي إدارة الموارد البشرية ، منقول من الموقع بتاريخ 2019/6/2 ، www.Abahe.com.uk

12. **إلفن وهايدي توفلر:** نحو بناء حضارة جديدة ، سياسات الموجه الثالثة ، تلخيص وتعليق المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وزارة التربية والتعليم ،القاهرة، 1995

13. **أماني قنديل:**المجتمع المدني في مصر في مطلع ألفية جديدة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام , القاهرة ، 2000، ص187

**14. أمل عبد الحميد وأخرون:** ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2017، دراسات دورية، العدد الرابع، بنك الاستثمار القومي، فبراير 2017

15. **بدر الأغبري:** التعليم التقني والتدريب المهني، دار الفكر المعاصر، اليمن ، 2000،

16. **بشير أحمد عبدالرازق** :أثر المتغيرات الاقتصادية علي الجريمة في الأردن مؤتمر الإرهاب في العصر الرقمي ، جامعة الحسن بن طلال ، عمان ، الأردن ، 2008

17. **بلحاج فراجي و أخرون** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل تدعيم قدراتها التنافسية ، الملتقى الوطني حول إدارة الجودة الشاملة وتنمية أداء المؤسسة ، جامعة سعيدة، 2010

18. **البنك الأهلي المصري** :المنشأت الصغيرة والمتناهية الصغر قي ظل القانون رقم 141 لسنة 2004 ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد السابع والخمسون ، القاهرة

19. **تقرير التنافسية الكونية للمنتدي الاقتصادي العالمي** : نقلا من محمد عدنان وديع:القدرة التنافسية وقياسها، مرجع سابق، ص 8

20. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد:** صندوق النقد العربي، 2007

21. **تقرير التنمية البشرية** : شباب مصر بناة مستقبلنا ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومي، معهد التخطيط القومي، مصر، 2010

22. **تقرير التنمية البشرية** : شباب مصر بناة مستقبلنا ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، معهد التخطيط القومي، معهد التخطيط القومي، مصر، 2010، ص 237

23. **التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة** : خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الاستفادة من تجارب الدول الأخرى ، مجلس الشوري ، دور الانعقاد الثالث والعشرون ، 2003 .

24. **جابر عبد الحميد** : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، دار النهضة ، القاهرة ، 1978

25. **جاك ديلور**: التعلم ذلك الكنز المكنون، مؤشرات وتوصيات ،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،1996

26. **جريدة الاهرام الرسمية** : العدد 24 بتاريخ 10 يونيو 2004

**27. جمال الدين سلامة:** دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التخفيف من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المدية، العدد 41، 2009

28. **جمال على الدهشان** : التدريب على ريادة الاعمال مدخلا للتخفيف من مشكلة البطالة بين خريجي الجامعة ، المؤتمر الدولي الثاني لمركز تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنها ، التدريب الإبداعي، رؤى واقعية وطموحات مستقبلية ، قاعة الاحتفالات الكبرى بكلية التجارة ، جامعة بنها ، الخميس 15 مارس 2018

**29. جمهورية مصر العربية** : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أهم نتائج التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، تعداد مصر 2017

30. **جمهورية مصر العربية:** الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، مواصفات خريج التعليم الفني الصناعي،2010

31. **جمهورية مصر العربية:** رؤية مصر 2030، استراتيجية التنمية المستدامة مصر 2030، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014– 2030) ، وزارة التربية والتعليم و وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري ، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي (2014– 2030)، القاهرة ،2016

32. **الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء** : إحصاء قوي العمل ، النشرة الربع سنوية ، تقرير تحليلي ، جمهورية مصر العربية، مايو ، 2018

33. **جيهان عبد المنعم** : العلاقة بين المشتري و المورد ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، جامعة الدول العربية ، القاهرة ، 2006

34. **حسان خضر:** تنمية المشاريع الصغيرة, سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت،2002.

35. **حسين عبد المطلب الاسرج:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل فى الدول العربية،ص 13منقول من موقع www.arabic.microfinancegateway.org/redirect.php

36. **حسين عبد المطلب الاسرج:** مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر ، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 229 ، مطابع مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، 2006

37. **حسين كامل بهاء الدين:**الوطنية في عالم بلا هوية تحديات العولمة ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2000

38. **حمدي الحناوي:** تنظيم المشروعات الصغيرة ، مركز الاسكندرية للكتاب ، القاهرة ، 2006

39. **حنان إبراهيم عواد** : مقترحات وحلول لمواجهة مشكلات ربة الأسرة الريفية المرتبطة بالصناعات الصغيرة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية ، 2005

**40. ديوبولد ب فان دالين** : مناهج البحث في التربية وعلم النفس ، الطبعة السادسة ، ترجمة محمد نبيل نوفل واخرون ، الانجلو المصرية ، القاهرة ،1996

41. **رمزي زكي** : الاقتصاد السياسي للبطالة ، تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد 226 الكويت ، 1998

42. **رمزية الغريب:** التقويم والقياس النفسي والتربوي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 1995

43. **زكي نمر شلبي** : كفاءة جمعيات تنمية المجتمع المحلي في التخطيط لمواجهة مشكلة البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة حلوان ، 2000

44. **زينب محمد أحمد** : المشروعات الصغيرة للشباب ودورها افي الحد من مشكلة البطالة – دراسة ميدانية علي عينة من الشباب في القاهرة الكبري ، دكتورة غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، 2008

45. **سالم موسى سالم** : التجربة اليابانية فى تنظيم بنية التعليم الثانوي القنى وكيفية الاستفادة منها في مصر ، البحث التربوي ، السنة الأولى ، العدد الأول ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة ، يناير 2002

46. **سعيدي قراح** : الآثار الاجتماعية و الاقتصادية والسياسة للبطالة في الوطن العربي ، جامعة المسيلة، الجزائر ، 2007

**47. سميحة فوزي** : سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر ، ورقة عمل رقم 68 ، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة مايو 2002 نقلا من صلاح الدين عبد العزيز غنيم ، التعليم والبطالة في مصر ، مرجع سابق ،

48. **السيد عبد الفتاح السيسي:**رئيس جمهورية مصر العربية، اللقاء الصحفي بين رئيس جمهورية مصر العربية والرئيس الفرنسي ايمانويل ماكرون ، مذاع علي القناة الأولي بالتليفزيون المصري ، ماسبيرو ، الاثنين 2019/1/28

49. **سيد ناجي مرتجى:** المشروعات الصغيرة والمتوسطة(المفهوم والمشكلات وإطار التطوير)، ندوة بعنوان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي الإشكاليات وآفاق التنمية تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، جامعة الدول العربية ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ،18 – 22 يناير 2004

50. **سيمون وايت** : نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، موجز سياسات ، منظمة العمل الدولية ، يونيو 2017

51. **الشبكة العربية للمعلومات الصناعية** : المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين لمحة تاريخية ، دراسة منشورة بتاريخ 2018/3/18 ،على الموقع www.arifonet.org.ma

52. **صلاح الدين عبدالعزيز غنيم** : التعليم والبطالة في مصر ، بحث محكم لمجلة البحث التربوي ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية ، يوليو 2003

53. **الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات**:موقع كنانة أون لاين ، مصر www.kenanaonline.org

54. **طارف أحمد المقداد**: إدارة المشاريع الصغيرة ، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، ومنقول بتاريخ 2019/4/14 www.abahe.com.uk

55. **طارق شاذلي مهدي** : فعالية المشروعات المتكاملة في العمارة في إطار استراتيجية التعليم للتمكن وتحسين أداء طلاب المدرسة الثانوية الصناعية المعمارية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة حلوان ، 2006

56. **طلعت محمود حسن**: التحديات التي تواجه جهود تطوير التعليم الفني والتدريب المهني في مصر وكيفية التغلب عليها، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للكلية، بعنوان التربية ودعم الشخصية المصرية، كلية التربية جامعة حلوان، 18: 19 نوفمبر 2015

57. **عبد الرحمن عبد الهاشمي وأخرون** :الاقتصاد المعرفي وتكوين المعلم ، دار الكتاب الجامعي ، الإمارات العربية المتحدة ، العين ، 2009 ، ص 21

58. **عبد الغفور عبد السلام** : إدارة المشروعات الصغيرة ، دار صفاء للطباعة، الأردن ، عمان، ،2001

59. **عبد الله على عبد الله الشهرى**: الواقع الإداري والتعليمي في الكليات التقنية بالمملكة العربية السعودية، ماجستير، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، 1995

60. **عبداللطيف محمود محمد:**التعليم ومستقبل التنمية البشرية في الوطن العربي وتغيرات نهاية القرن ، مجلة كلية التربية، جامعة جامعة حلوان،المجلد10،العدد1، يناير1995

61. **عثمان فريد رشدي:**مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني في المؤسسات التربوية ، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص110

62. **علي السلمي:** إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية ، مكتبة الإدارة الجديدة، دار غريب ، القاهرة، 2001

63. **على حمدي** : توجهات وملامح العقد العربي للتشغيل وآليات تنفيذه ( 2010 – 2020 ) ، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل ، الرياض16 – 18 يناير/ 2010

64. **عمرو مصطفى أحمد:** تصور مقترح لدور الحاضنات التكنولوجية في تطوير التعليم الفني الصناع يمصر على ضوء تجارب بعض الدول ، مجلة العلوم التربوية ، العدد الرابع ،أكتوبر 2015

**65. عودة جميل الفليت** : المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية ، مجلة الجامعة الاسلامية ، المجلد 19، العدد2 ،2011

66. **فؤاد البهي السيد:** علم النفس الإحصائي وقياس العقل البشري، ط 3، القاهرة، دار الفكر العربي، 1979

67. **فاطمة أحمد حسن عاشور:** جدوى تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المصارف التجارية، صحيفة الوسط البحرينية ،العدد 2439 ،11مايو2009 ،منقول من الموقع بتاريخ 2019/8/18

http://www.alwasatnews.com/2439/news/read/172213/1.html

68. **فاطمة عبد الجليل شلبي** : تنمية الصناعات الصغيرة وأثرها علي التجارة الخارجية لجمهورية مصر العربية ، ماجستير غير منشور ، كلية التجارة ، جامعة الأزهر ، 1991

69. **قانون رقم 141 الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة** ، مادة رقم 1 ، مصر،2004، منقول من الموقع http://www.sfdegypt.org/law.a:asp

70. **قرار جمهوري رقم 102 لسنة 2000:** تشكيل لجنة تنفيذية لمتابعة بناء مستويات مهارة قومية لكافة المهن ، منقول من مصطفي عبد السميع : متطلبات تفعيل توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي في مصر ، المركز القومي للبحوث التربوية والنفسية ، شعبة بحوث التخطيط التربوي ، 2009

71. **كلمة السيد سامح شكري:** وزير الخارجية المصري ، برنامج الحكاية ، يوم الجمعة ، الموافق 2019/11/8 الساعة 10مساءا

72. **كلمة رئيس الوزراء** القاها عنه اللواء محمد العصار وزير الإنتاج الحربي : مؤتمر مصر تستطيع بالتعليم بث من القناة الثانية بالتليفزيون المصري ، الجلسة الافتتاحية ، يوم الاثنين الموافق 12/17/ 2018

73. **كلمة رئيس جمهورية مصر العربية** السيد عبد الفتاح السيسي : فعاليات مؤتمر ملتقي الشباب 2018

74. **كوثر حسين كوجك** : اتجاهات حديثة فى المناهج وطرق التدريس ط3، عالم الكتب ، القاهرة ،2001

75. **لميس محمد سعيد:** استخدام المهارات اليدوية الفنية فى تنمية بعض القيم لدى طفل المرحلة الابتدائية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية البنات ،جامعة عين شمس، 2000.

76. **ماجدة العطية:** إدارة المشروعات الصغيرة، دار المسير للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002

77. **ماهر المحروق** : ورقة عمل مقدمة إلي الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، سوريا ، 2006

78. **محمد الأصمعي محروس سليم** : التجديد التربوي في مواجهة فقر الثقافة المهنية لدي الشباب المتعلم ، بحث منشور مجلة الدراسات تربوية واجتماعية ، المجلد الثالث ، العدد الثاني ، يونيو ، 1997

79. **محمد السيد أبو المجد عامر** : تصورات الشباب حول معالجة مشكلة البطالة ودور الخدمة الاجتماعية في توجيهها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان ، العدد 21 ، أكتوبر 2006

80. **محمد سيف الدين فهمي:** التخطيط التعليمي أسسه وأساليبه، ومشكلاته ، الأنجلو المصرية، القاهرة ، 1995

81. **محمد عبد الشفيع** :العلاقة بين منظومة التعليم التقني والتدريب ومؤسسات الإنتاج وعملية البحث والتطوير في الدول العربية، المنتدى العربي حول التدريب التقني والمهني واحتياجات سوق العمل، الرياض18:16 يناير 2010

82. **محمد عدنان وديع** : محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في السوق الدولية، تونس ، 2001

83. **محمد عدنان وديع:**القدرة التنافسية وقياسها ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية ،العدد الرابع والعشرون ديسمبر 2003 ، الكويت ، ص 3

84. **محمد ماهر الجمال:** مستقبل التعليم العربي(الاتجاهات– المضامين–التنبؤات) ، كراسات مستقبلية، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة،2005

85. **محمد هيكل** :مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003

86. **محمد وجيه بدوي** : تنمية المشروعات الصغيرة لشباب الخريجين ومردودها الاقتصادي والاجتماعي ،جامعة الاسكندرية، 2004

87. **محمود عبد الفتاح إبراهيم حسن** : الأساليب التربوية لمواجهة الزيادة السكانية في بعض قرى الدقهلية دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة . كلية التربية ، جامعة المنصورة ، 1984

88. **المركز الديموجرافى:** البطالة فى مصر المسببات والتحديات، أوراق ديموجرافية مصر، القاهرة ، رقم(2)،مايو 2003

89. **المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني بمصر (TVET):** برنامج إصلاح التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (الوضع القائم)، مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي والحكومة المصرية، القاهرة، 2012،

90. **مصطفى أبوبكر:**إدارة الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزات التنافسية، الدار الجامعية، الإسكندرية ، 2004

91. **المعايير البيئية والقدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية الرئيسية** :اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا ، نيويورك ، الأمم المتحدة ، 2005 ، ص 8 .

92. **المنتدي العربي لإدارة وتنمية الموارد البشرية** http;//www.hrdiscussion.com

93. **منذر المصري:** التعليم المهني كتعليم مستمر، المجلة العربية للتربية، مجلد 4، عدد 1، 1984

94. **منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة** : التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني للقرن الحادي والعشرين ، توصيات اليونسكو ومنظمة العمل الدولية ،2 نوفمبر 2001

95. **منظمة العمل العربية** : موجز التقرير العربي الأول حول التشغيل والبطالة ، مصر، 2008

96. **منظمة العمل العربية:** ورقة عمل حول تشغيل الشباب العربي في زمن الأزمة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت– لبنان، (19–21اكتوبر 2009)، منقول من الموقع http://www.shebacss.com/docs/soyoasr

97. **مني البرادعي** : المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوسط المفقود ) والحصول علي التمويل ، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – ما وراء الحدود الوسط المفقود 29سبتمبر 2016 .

98. **منى عبد العال سيد دسوقي:** سياسات التمكين الاقتصادي وتفعيل مشاركة المرأة في مجال المشروعات الصغيرة ، اغسطس ، مصر، المجلس القومي للمرأة2012

99. **موجز التقرير العربي الأول** حول التشغيل والبطالة ، منظمة العمل العربية ،مصر ، 2008

100. **موقع المشاريع الصغيرة** http;//small-projects.org

101. **موقع بنك مصر:** http://www.banquemisr.com/sites/ArBM/Pages/sme.aspx.

102. **موقع بوابة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، منقول من الموقع بتاريخ 2019/4/15

http://www.namaa.gov.eg/default.aspx

103. **ميسا حبيب سلمان:** الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة فى ظل استراتيجية التنمية، دراسة تطبيقية على المشروعات الصغيرة من قبل هيئة التشغيل وتنمية الموارد في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة فى الدنمارك، 2009

104. **نجلاء أحمد سيد مسعد** :أثر دافعية الانجاز علي أداء الشباب وإنتاجيتهم في المشروعات والصناعات الصغيرة ودور ذلك في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ، دكتوراه غير منشورة ، كلية الاقتصاد المنزلي ، جامعة المنوفية ،2004

105. **نجلة مرتجى:** المشروعات الصغيرة والتنمية الشاملة بالوطن العربي تجربة جامعة حلوان، المؤتمر التطبيقي الخليجي لأصحاب المشروعات الصغيرة، البحرين، سبتمبر 2003

106. **نوير طارق** : دور الحكومة الداعم للتنافسية ، حالة مصر ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت ، 2002

107. **همام بدراوي زيدان** : تمهين التعليم الثانوي أليأته ، ومتطلباته المستقبلية ، مؤتمر التعليم الفني في مصر، كلية التربية ، جامعة حلوان ،1993

**108. هند رشدى:** كيف تؤسس مشروعا ناجحا ، كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009

109. **هويدا محمد عبد المنعم** : المردود السلبي لمشكلة البطالة بين الشباب الخريجين بالمجتمع المصري ، المؤتمر السابع عشر ، كلية الخدمة الاجتماعية ، جامعة الفيوم ، 2007

110. **وزارة الاقتصاد** : مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى مصر، القاهرة ، يونيو 1998

111. **وزارة التربية والتعليم** : الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر ، نحو نقلة نوعية في التعليم ، ( 2008 / 2012) ، مطابع وزارة التربية والتعليم ، مصر

**112. وزارة التربية والتعليم:** الإدارة المركزية للتعليم الثانوي، الإدارة العامة للتربية البيئية والسكانية، دليل تدريب المعلمين لنشر الوعي السكاني، القاهرة، 2005،

113. **وزارة التربية والتعليم:** قطاع التعليم الفني ، الأهداف العامة للتعليم الفني ، منقول بتاريخ 2018/8/12 من الموقع ، http://portal.moe.gov.eg/AboutMinistry/Departments/technical/Pages/aims.aspx,.

114. **وزارة المالية** : تعزيز القدرة التنافسية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر ، القاهرة ، نوفمبر 2004

115. **اليونسكو** : اجتماع فريق الخبراء حول المبادرة الإقليمية لتطوير مشروعات التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية ، مسودة وثيقة المشاريع ، المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني ، بيروت ، 11 : 13 ديسمبر 2002 ، منقول من بتاريخ 2019/9/2

www.unevoc.unesco.org/arabstates

116. **اليونسكو:** اقتراح بشأن تنقيح توصية عام 2001 المعدلة الخاصة بالتعليم التقني والمهني، المؤتمر العام، الدورة الثامنة والثلاثون، باريس 2015، ص13.

117. **Cairney**, T; The Knowledge Based Economy, Implications For Vocational Education and Training, University of Western Sydney 2000, منقول من حسن عمر السوطري واخرون : مدى امتلاك طلبة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود لمهارات القرن الحادي والعشرين ،أبحاث مؤتمر التربية في عالم متغير ، محور الإدارة التربوية ، الجامعة الهاشمية 2010

118. **Galbreath**, J;Preparing the 21st Century Worker: The Link Between Computer-Based Technology and Future Skill Sets. Educational Technology,1999. nov.-dec منقول من حسن عمر السوطري واخرون : مدى امتلاك طلبة السنة التحضيرية في جامعة الملك سعود لمهارات القرن الحادي والعشرين ،أبحاث مؤتمر التربية في عالم متغير ، الجامعة الهاشمية 2010

119. **Mackenzie N., et al**: Open learning system and problems in post secondary Education, the UNESCI press Paris, 1975 , نقلا من رضا حمدي خليل أحمد : بيئة العمل وعلاقتها بالتعلم الذاتي .P.87 لأعضاء هيئة التدريس ببعض كليات التربية فى مصر "دراسة ميدانية" ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية جامعة الأزهر ، 2006 ،

120. **Tomas Z. Sandra** :Building Capacity for better cities, Habitat Debate, Vol . 4 , No , 1997

121. **UNESCO**: http://www.uis.unesco.org/Pages/Glossary.aspx, Accessed2019/6/14 منقول من موقع بتاريخ

122. www.**arifonet**.org.ma 2018 – 9 –15 منقول من الموقع بتاريخ